

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
Council of Arab Economic Unity

الاقتصاد العالمي

بين مطرقة كورونا وسندان الأزمات

دراسة حول الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩
وتصور لسمات النظام العالمي الجديد

أ.د. علي محمد الخوري



مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

14 شارع هارون – ميدان المساحة - الدقي – القاهرة
ص ب : 1 محمد فريد – القاهرة - جمهورية مصر العربية
هاتف: 002023702432 - 0020237602459
فاكس: 0020237602698
البريد الإلكتروني: info@caeu.org

عنوان الكتاب: الاقتصاد العالمي بين مطرقة كورونا وسندان الأزمات
تأليف: أ.د. علي محمد الخوري

الترقيم الدولي (ISBN): 978-9948-34-553-4

الطبعة الأولى



جدول المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول



مقدمة

مما لا شك فيه بأن وباء كورونا (كوفيد 19)، أظهر تداعياته جلياً على صعد استراتيجية مختلفة، سواء كانت صحية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. والمعلوم حقاً، هو أن هذه الأزمة أصبحت تحبس العالم في عنق الزجاجة، مع تأثر سلاسل الإنتاج والتوريد والاستهلاك بالسياسات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدول لاحتواء والحد من انتشار الفيروس في مجتمعاتها.



كما أن الموضوع الأبرز الذي أصبح حديث الساعة، هو الجانب الاقتصادي والتداعيات المحتملة لهذه الأزمة. فالاقتصاد بلا جدال يبقى أحد أحد أهم أوجه تكوين الحضارة الإنسانية؛ بمعنى أن التنمية الاقتصادية هي الركيزة التي تنهض وتنمو من خلالها المجتمعات أو تتراجع وتندثر.[1]

ولنا في التاريخ القريب شواهد. الأزمة المالية التي عصفت بالعالم بعد إنهيار البورصة الأمريكية في عام 1929 - والتي يشار إليها بأزمة "الكساد الكبير" – والتي استمرت حتى 1941، أفضت إلى معدلات بطالة مرتفعة وصلت إلى ربع سكان أمريكا والمنطقة الأوروبية، وتدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأخّلت بركائز الاستقرار السياسي في كافة أنحاء أوروبا، وكانت من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إندلاع الحرب العالمية الثانية.

1. التنمية الاقتصادية: هي مجموعة الأنشطة التي تساهم في تعزيز مستويات الدخل والمعيشة، وزيادة معدلات التوظيف وفرص العمل، وجذب الاستثمارات ورفع القدرات التنافسية. كما أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بتطوير جودة منظومات استراتيجية مثل التعليم والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي، وفي مكافحة الجوع والفقر والأمراض، والجريمة والفساد، وغيرها من المجالات الأخرى المرتبطة بالأمن والرفاهية البشرية.



عن هذا الكتاب

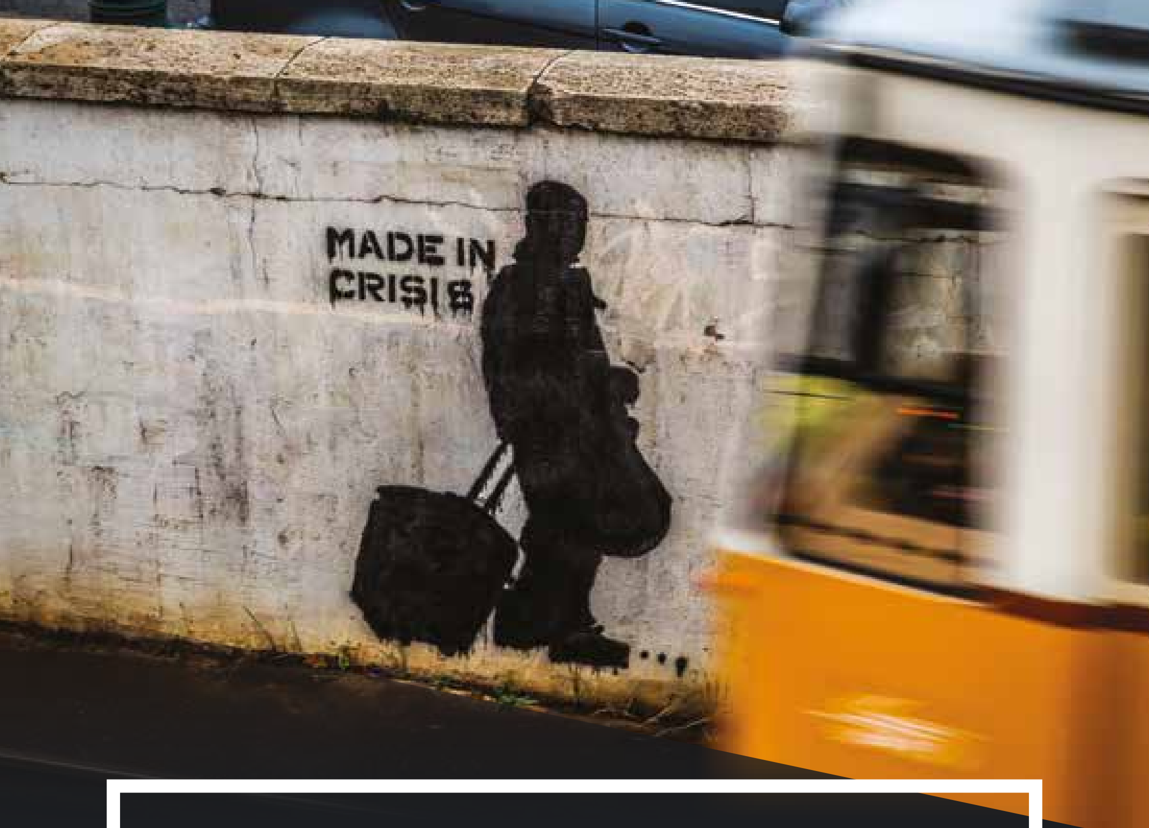
في هذا الكتاب الموجز، يسلط المحتوى الضوء على بعض المسائل والموضوعات المرتبطة بالآثار الاقتصادية لهذه الأزمة الراهنة، والتي بات الكثير من المحللين والاقتصاديين يحذرون من أن تداعياتها - من تراجع وانكماش اقتصادي – سيكون هو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية. ويوضح الكتاب بأن الأوبئة والأمراض المعدية على مدى التاريخ كان لها أثراً واضحاً على كافة مناحي الحياة البشرية بما فيها إيقاف عجلة العمل والإنتاج. كما يًعرّج الكتاب على نظريات المؤامرة التي انتشرت وأصبحت تثير وتضلل الرأي العام بمعلومات وأخبار بلا أدلة مؤكدة للإدعاءات المثارة.

ثم يستعرض الكتاب بعض التقارير العالمية التي تناولت الآثار الاقتصادية للأوبئة، والإجراءات التي اتخذتها الحكومات ومدى تأثيرها وكفايتها، إلى جانب بعض السيناريوهات الرئيسية المتوقعة من المعاهد البحثية العالمية للخروج من تداعيات الأزمة الراهنة.

كما ويتطرق الكتاب إلى مفهومين مُهمين مرتبطين بالتراجع الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم، وهما: الركود والكساد، وكيفية التعامل معهما من منظور النظريات الاقتصادية، والإشارة في هذا السياق إلى نظريتي الاقتصاد الكلاسيكي، والكينزية.

ويوضح الكتاب بأن الأزمة الحالية وما يحمله النظام الاقتصادي العالمي من تراكم أزمات سابقة أصبحت تثقل كاهله وتعجزه من إيجاد حلول فاعلة وحقيقية للمشكلات الاقتصادية الحالية، بل وأصبحت تدفع لظهور نظام عالمي جديد، ويحاول الكتاب عرض أبرز سماته المتوقعة آخذاً بالاعتبار تداعيات الأزمة الحالية.

ويختتم الكتاب بتقديم خلاصات يمكن أن تشكل موجهات مهمة لمراكز الفكر واتخاذ القرار الحكومي في صياغة السياسات الوطنية لما بعد كوفيد 19.



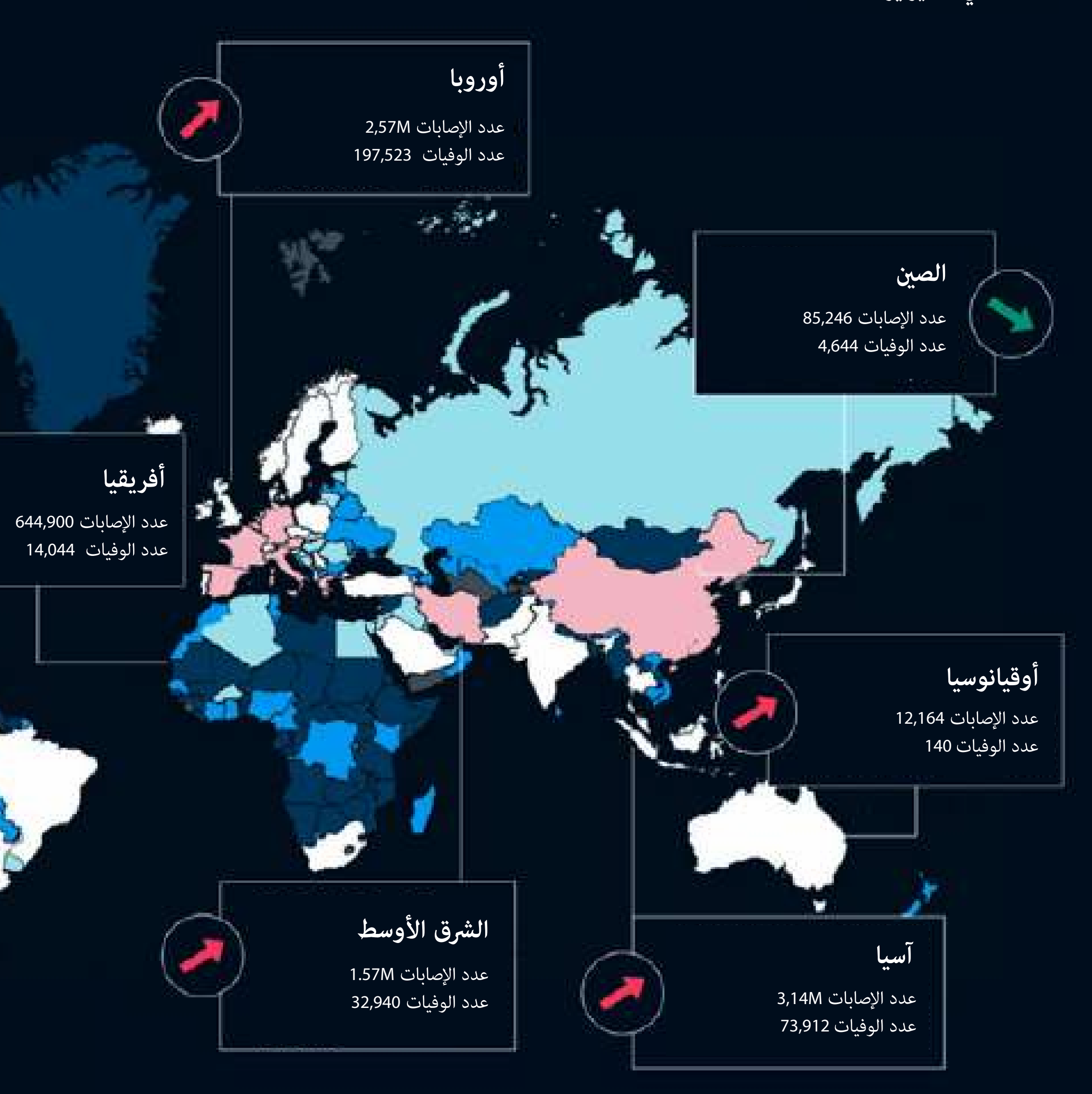
ما الذي سيحدث للاقتصاد العالمي على المدى المتوسط إلى البعيد؟ هل سنمر بركود يتبعه انتعاش مفاجئ بمجرد احتواء الفيروس، كما يتوقع الكثيرون؟ أم أننا سنشهد انتعاشًا بوتيرة تصاعدية أبطأ؟

وما مدى كفاية الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لحماية اقتصاداتها؟ وكيف سيكون تأثير الأزمة على قدراتها لتأمين حاجتها من الواردات؟ وكيف ستحافظ على دخلها من الصادرات؟

تساؤلات عديدة، والجميع في حالة عدم يقين بالمستقبل.

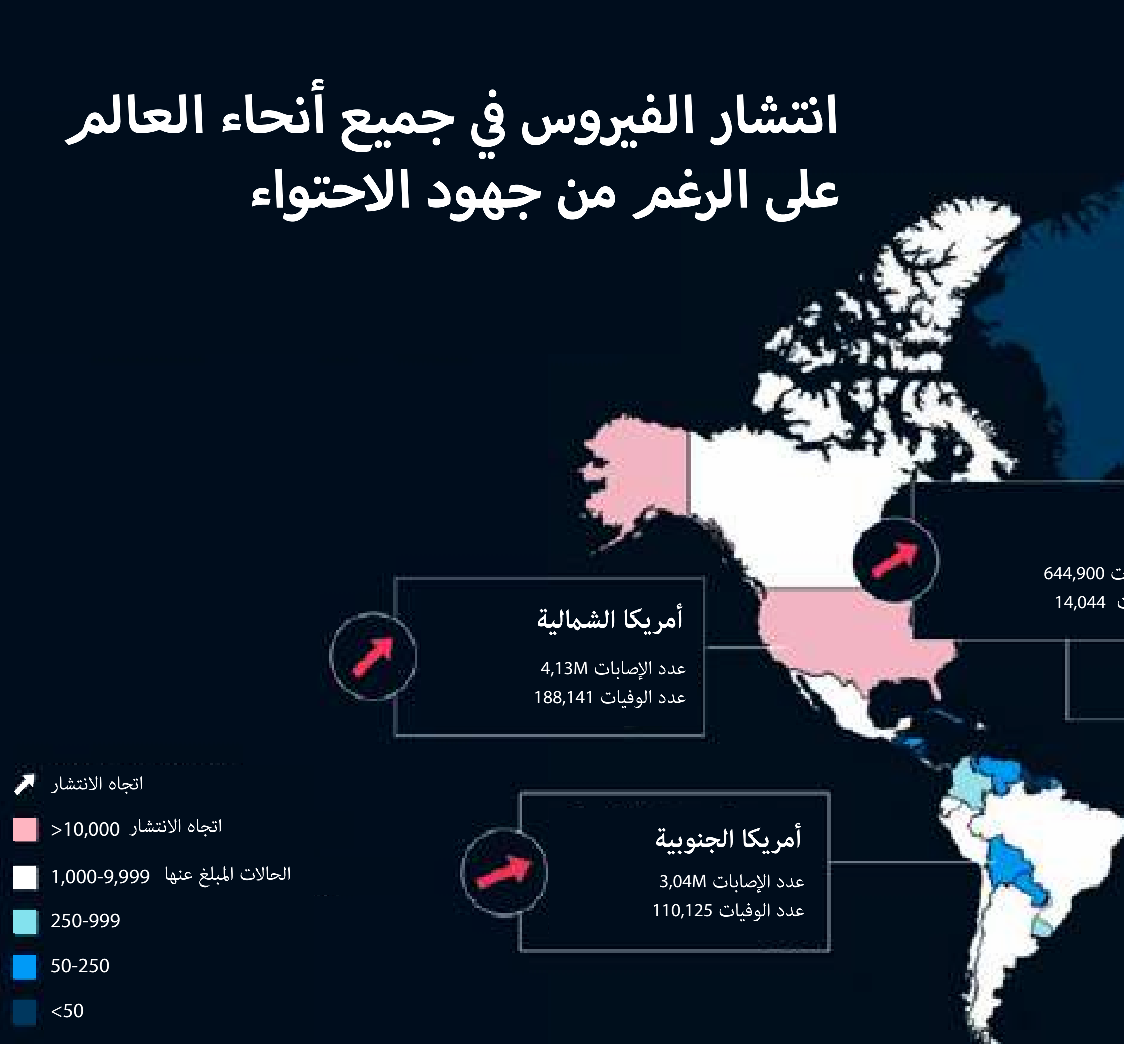


كما في 16 يوليو 2020



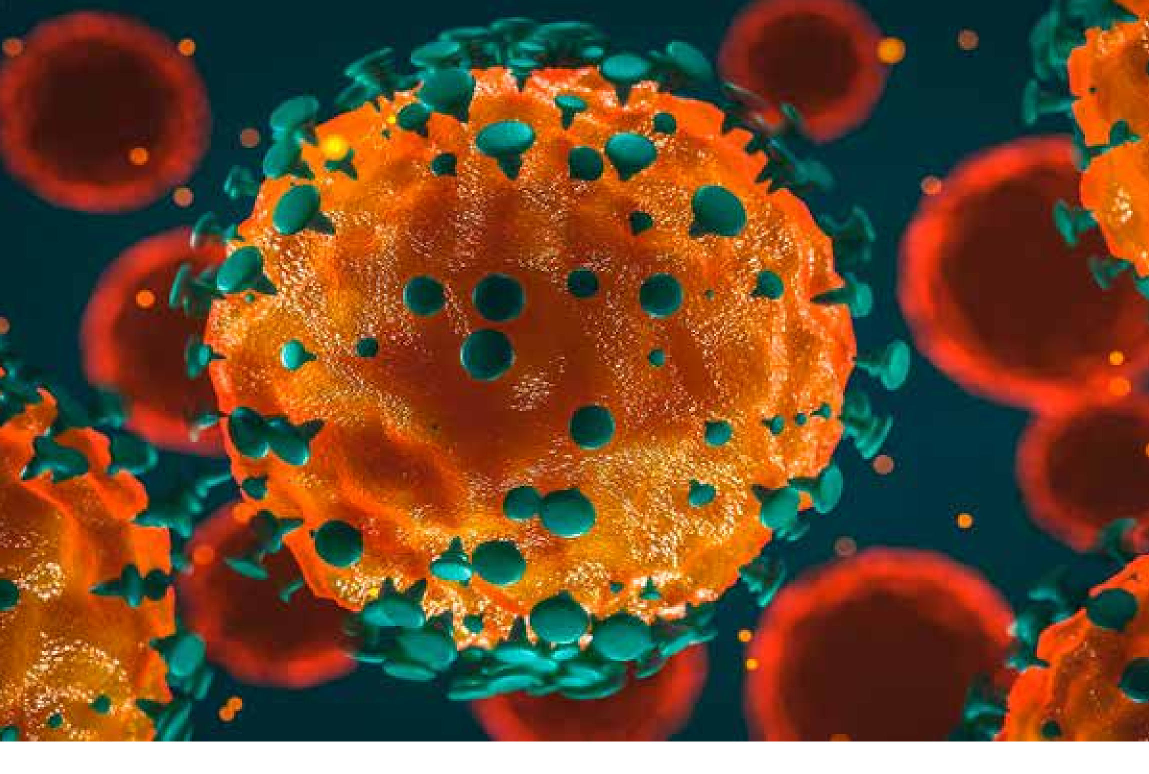
الشكل رقم 1: الانتشار العالمي لكوفيد 19

انتشار الفيروس في جميع أنحاء العالم على الرغم من جهود الاحتواء



1. تستخدم بيانات جامعة جونز هوبكنز لأمريكا ، وجميع تقارير أمريكا الشمالية الأخرى من منظمة الصحة العالمية.
2. تتبع مناطق غرب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا لمنظمة الصحة العالمية ؛ باستثناء الصين ؛ من الملاحظ أن الحالات المتزايدة في كوريا الجنوبية تنخفض ، في حين أن هناك زيادة في بلدان أخرى.
3. منطقة منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط

المصدر: منظمة الصحة العالمية ، جامعة جونز هوبكنز ، تحليل ماكينزي



أزمة كوفيد 19

دخل العالم بأكمله في دائرة من الغموض وعدم اليقين مع ظهور وباء كوفيد 19. فبالتأكيد ما حدث كان أشبه بالمفاجأة. الكل أصبح يبحث عن إجابات لفهم ما يحدث، وإيجاد حلول فعّالة للقضايا المرتبطة بانتشار فيروس كورونا، وذلك وسط حالة من الجدل والقلق والمخاوف العالمية حول السيناريوهات المحتملة لتبعات هذه الأزمة الخانقة.



ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية – والتي طالتها اتهامات كثيرة وظهرت متأرجحة في آرائها وخاصة في التصريحات المتناقضة لمسؤوليها - فإن العوامل الحاسمة لهزيمة مرض "كوفيد 19" ما زالت بعيدة، وأنها معتمدة على تطور الفيروس والإجراءات الوقائية، والأهم من ذلك تطوير لقاح وعلاج فعّال، وأن السيطرة على هذا الوباء قد يمتد إلى 4 أو 5 سنوات على الأقل.[2]

وقد فرضت الحكومات حول العالم تدابير وإجراءات احترازية، لعبت هذه الاجراءات دوراً كبيراً في احتواء تداعيات هذه الأزمة من حيث عدد الإصابات، ولكنها أدت إلى وضع العالم في حالة "إقفال" شبه تام، وجمدت حركة الإنسان والأنشطة الاقتصادية؛ وأصبح يشار إلى الأزمة الراهنة بـ "الإغلاق الكبير" (The Great Lockdown) على غرار أزمة "الكساد الكبير" التي حدثت في عام 1929. [3]

2. Meredith, 2020.
3. Gopinath, 2020; IMF, 2020.



يعرف الفيروس الذي ظهر في الصين في ديسمبر 2019 بإسم فيروس كورونا (كوفيد 19). وكانت قد صنفته منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 كجائحة. وعلى الرغم من قلة المعلومات العلمية المؤكدة عن هذا الفيروس، إلا أنه ومن خلال الأرقام المعلنة، فإن نسب الوفيات مقارنة بالمصابين المسجلين عالميا يبلغ 4.3%[4]، وهي نسبة قياسية تهدد حياة 50 مليون إنسان تقريباً على الأقل.[5]

---

4. وفق احصاءات جامعة جون هوبكنز للطب بتاريخ 16 يوليو 2020، فإن عدد المصابين قد بلغ حوالي 13.724.443 مليون، و587.600 ألف حالة وفاة. (https://coronavirus.jhu.edu/map.html).

5. عُرفت عائلة فيروسات كورونا كمجموعة من الفيروسات التي تسبب أمراضًا للثدييات والطيور، ويمكن أن تنتقل إلى البشر وتعدي الجهاز التنفسي وهي عادة ما تؤدي إلى أعراض مثل الزكام، ولكنها قد تتطور إلى إلتهابات رئوية حادة قد تؤدي إلى الوفاة. وقد تم اكتشاف أول فيروسات كورونا في العقد 1960 في الدجاج وارتبطت بعدوى أصابت البشر بالزكام. ويقدر العلماء بأن فيروسات كورونا تواجدت قبل حوالي 8000 سنة قبل الميلاد. في التاريخ الحديث، ظهرت هذه العائلة من الفيروسات في عام 2003 "سارس" في آسيا وسمته حينها منظمة الصحة العالمية رسمياً بإسم فيروس كورونا "سارس" حيث أصاب أكثر من 8 آلاف شخص ووفاة 10% منهم. وتكرر ظهور هذه الفيروسات منذ ذلك الوقت، وكان أشدها في عام 2012 وعرف بإسم "ميرس"، وحتى ظهورها في شكلها الحالي كورونا كوفيد 19 .وتظهر أعراض هذه الفيروسات في عمومها - بعد يومين إلى 14 يومًا من التعرض له - على شكل زكام أو حمى أو سعال أو إرهاق، ويمكن أن تتفاقم إلى التهاب رئوي قاتل. وقد اقترح العلماء مسار تطور فيروس كورونا سارس وعلاقاته المتينة بنوع معين من الخفافيش يعيش في كهوف عميقة وفي مناطق وعرة في الصين يصعب الوصول إليها في إقليم هونان.



كوفيد 19 وحروب القرصنة

كشفت جائحة كوفيد 19 الغطاء عن أوجه النظم الأخلاقية والسياسية لبعض الدول، وذلك في ظل الطلب المتزايد ونقص المعدات الطبية.

بدأت هذه السلسلة بعد قيام الحكومة التشيكية في مارس بمصادرة شحنة بمئات الآلاف من أقنعة الوجه، وتم الإعلان بعدها بأنها سُرقت. تلى ذلك اتهام موجه لتركيا بالاستيلاء على شحنات دوائية متجهة إلى أسبانيا.

ثم في نهاية مارس 2020، وجهت فرنسا اتهاماً للولايات المتحدة للوقوف وراء قرصنة كمامات ومعدات طبية صينية كانت متوجهة إلى باريس، وذلك بعد عرض مجموعة من الأمريكيين شراء الحمولة - التي كانت تستعد للإقلاع من مطار شنغهاي – بـ 3 إلى 4 أضعاف ما دفعه نظرائهم الفرنسيين.



في إبريل 2020، اتهم وزير الداخلية في مقاطعة بألمانيا الولايات المتحدة بالقيام بأعمال قرصنة واختطاف شحنة من الكمامات التي كانت في طريقها إلى برلين من بانكوك.

في نفس الأسبوع، إذاعة كندية أشارت أيضاً إلى وصول شحنة من الكمامات الصينية من خلال الولايات المتحدة إلى كيوبيك بأقل مما كان متوقعاً.

وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في 11 مايو 2020، إلى أن مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الأمن الداخلي بصدد إصدار تحذيرات حول محاولة من مجموعات من القراصنة والجواسيس يتمركزون في عدة دول مثل الصين وكوريا الجنوبية وفيتنام، ومرتبطين في كثير من الأحيان مع جهات حكومية، للوصول إلى (سرقة) المعلومات والملكية الفكرية والأبحاث الأمريكية المرتبطة بتطوير لقاحات وعلاجات فيروس كورونا.

كما أشارت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية إلى تعرض جامعات بريطانية تعمل على إنتاج لقاحات واختبارات طبية لهجمات إلكترونية تحمل بصمات روسيا وإيران.



ويرى المحللون بأن استمرار تفشي وباء كورونا من شأنه أن يُحكم خناقه على الاقتصاد العالمي ويتسبب في خسائر عالمية تريليونية وفق النظريات المختلفة التي تتوقع تباطؤ الاقتصاد العالمي بنسب تاريخية، وهو ما يعني بأن العالم قد يوشك على أن يكون على عتبة ركود اقتصادي قد يجر الاقتصادات العالمية إلى مخاطر من شأنها أن تهدد أمن واستقرار الدول المتقدمة والنامية واقتصادات الأسواق الناشئة والعالم بأكمله.

ووفق توقعات المنظمات الدولية، ستتراوح نسب النمو العالمي لعام 2020، بين (8.8-%) وفق تقديرات منظمة التجارة العالمية و(1%) وفق تقديرات قطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. كما يتوقع صندوق النقد الدولي إنكماش النمو العالمي بنسبة (4.2%) وبفارق 7 نقاط مئوية مقارنة بالتوقعات المنشورة قبل ظهور الأزمة.[6]

6. غير صندق النقد الدولي توقعاته حيال نمو الاقتصاد العالمي في 2020 لانكماش 4.9% حسب آخر تصريح له في يونيو 2020.

معدل النمو (النسبة المئوية)

%6
%4
%2
%0
%2-
%4-
%6-
%8-
%10-

2000 2002 2004 2006 2008 2010 2012 2014 2016 2018 2020 2022 2024

صندوق النقد الدولي: -2.7% (اكتوبر 2019)
الأمم المتحدة (UNDESA) (جيد): -1.2%
الأمم المتحدة (UNDESA) (سيء): -0.9%
منظمة التجارة العالمية (جيد): -2.5%
إكسفورد إيكونوميكس: -2.8%
صندوق النقد الدولي: -4.2% (إبريل 2020)
منظمة التجارة العالمية (سيء): -8.8%

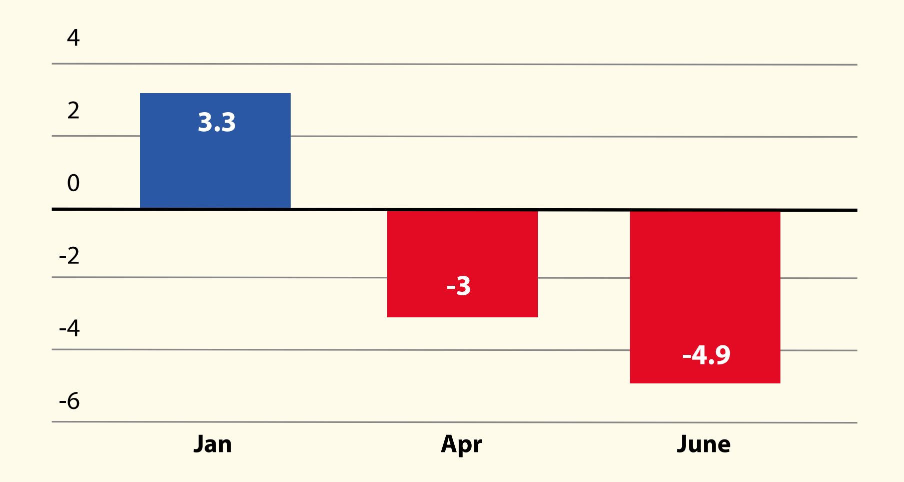
الشكل 2: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفق توقعات المنظمات الدولية المختلفة

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[7]

---

7. Cantore et al., 2020 .

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للاقتصاد العالمي، وقال إنه سوف ينكمش بنسبة 4.9% في عام 2020 بسبب التداعيات الاقتصادية المستمرة لجائحة كوفيد 19.[8] كما أنه خفض توقعاته لعام 2021، وتوقع نموًا بنسبة 5.4%، بدلاً من تقديراته السابقة البالغة 5.8%. أنظر أيضاً الملحق رقم 1



الشكل رقم 3: توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2020 – مايو 2020

8. IMF, 2020.

كما أنه من المتوقع أن ينخفض حجم التجارة العالمية في عام 2020 بين (-32%) كأسوأ تقديرات منظمة التجارة العالمية، و(-9%) وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وتوقع باتجاه الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال نحو الاقتصادات المتقدمة.



الشكل 4: توقعات حجم التجارة العالمية من المنظمات الدولية المختلفة

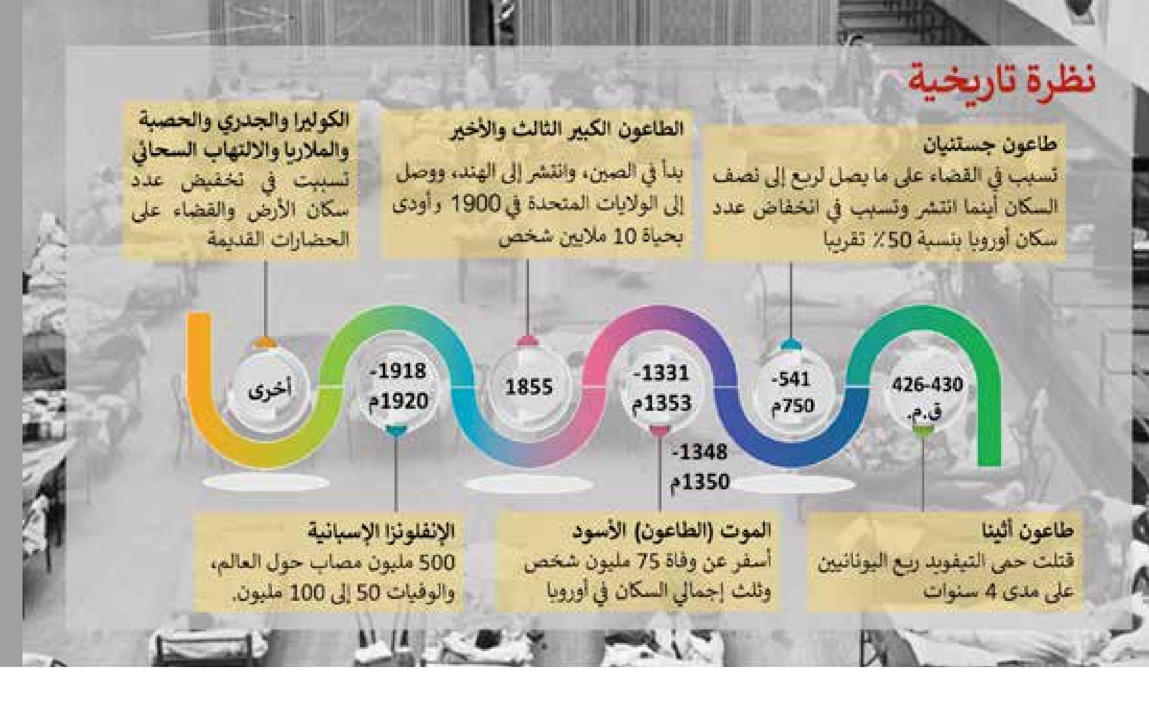
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[9]

9. Cantore et al., 2020.



الضربة التي لحقت بسوق العمل كانت حادة وقاسية جداً، خاصة للأيدي العاملة والذين لا يملكون خيار العمل من المنزل أو عن بعد.

صندوق النقد الدولي



الشكل رقم 5: بعض من أبرز الأوبئة والأمراض المعدية التي انتشرت على مر التاريخ

التسلسل التاريخي للأوبئة والأمراض المعدية

إذا ما نظرنا تاريخياً لبعض الأوبئة العالمية الخطيرة التي انتشرت على مر العصور، سنجد بأنها كانت أكثر فتكاً بحياة البشر، وهو ما يمكن تبريره بضيق الإمكانات المتاحة وقتها. فعلى سبيل المثال، طاعون أثينا الذي ظهر في عام 430 ق.م. استطاع أن يقتل ربع اليونانيين على مدى أربع سنوات.[10] كما أن طاعون جستنيان في عام 541م، يعتبر أول حالة وبائية متفشية ومسجلة للطاعون وتسبب في القضاء على ما يصل لربع إلى نصف السكان أينما انتشر، وتسبب في انخفاض عدد سكان أوروبا بنسبة 50% تقريبًا؛ وهو ما يبرز جسامة المأساة.[11] أنظر أيضاً الشكل رقم 5.

تكررت الموجات الوبائية مراراً عبر التاريخ لتجوب العالم وتحصد ملايين الأرواح وتتسبب في تخفيض كبير بأعداد سكان الدول والمناطق التي تصيبها.

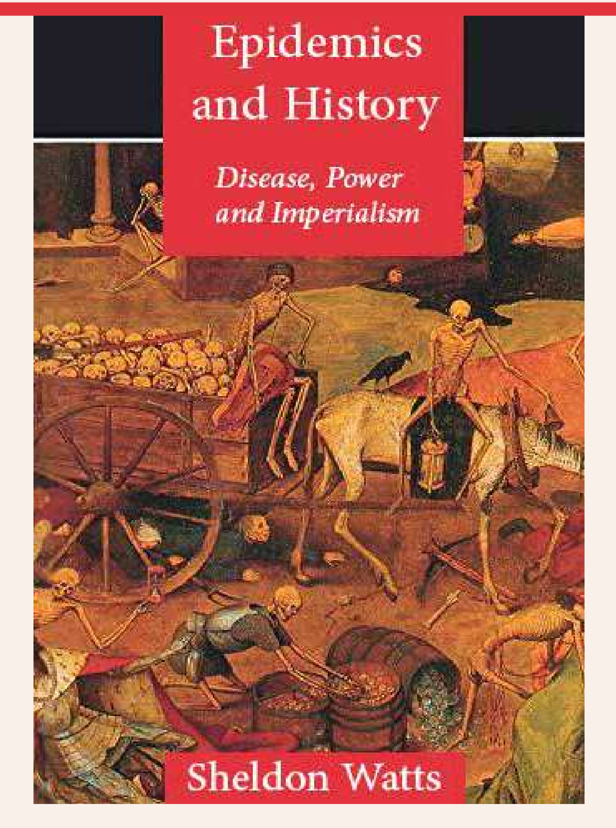
10. Biello, 2006.
11. Little, 2006.



في بداية القرن العشرين، تسبب إنتشار الإنفلونزا الإسبانية، لإصابة أكثر من 500 مليون شخص، وأدى إلى وفاة ما بين 50 إلى 100 مليون منهم. وقد ساعدت الظروف الإنسانية السيئة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى على ضعف المناعة البشرية تجاه هذا الفيروس بسبب الهجمات الكيميائية وسوء التغذية وقتها.

كما انتشرت أيضاً العديد من الأوبئة الأخرى والشديدة الخطورة والتي لا تقل فتكاً عن الأمثلة السابقة مثل الكوليرا والجدري والحصبة والملاريا والالتهاب السحائي وغيرها وتسببت في تخفيض عدد سكان الكوكب، ولعلها كانت سبباً في القضاء على العديد من الحضارات القديمة وإبادة أجيال بأكملها وانهيار الإمبراطوريات، وتصدع الحكومات، وتغيير مسارات التاريخ لتخفي أسراراً أكثر مما تكشفه.

ثم أنه وبطبيعة الحال، فإن كل هذه الأوبئة كان لها آثار اقتصادية وديموغرافية واضحة، من حيث تأثيرها في تعطيل وإيقاف عجلة العمل والإنتاج وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر والمجاعة وغيرها.



يشير كتاب "الأوبئة والتاريخ" للمؤلف شلدون واتس والذي نشر في عام 1997[12] إلى العلاقة بين التطور العلمي والمعرفي البشري المرتبط بالفيروسات، وتاريخ الأوبئة التي انتشرت في أوروبا والشرق الأوسط وبعض دول آسيا وإفريقيا والتي امتدت من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، والاستثمار السياسي للأوبئة والذي مارسته الإمبراطوريات لتعزيز وتوسع السيطرة الاستعمارية.

وقد تطرق الكتاب إلى قيام الإمبريالية بنقل الأمراض والأوبئة إلى شعوب بعض القارات مثل إفريقيا وآسيا والأمريكيتين بهدف السيطرة والتحكم في مقدرات هذه الشعوب ومصادر ثرواتها، وذلك من خلال الغزو العسكري أو تجارة العبيد، أو بطرق غير مباشرة عبر ما يسميه الأوروبيون بتنمية الشعوب.

12. Watts, 1997.



نظرية المؤامرة

هناك الكثيرون ممن يشككون في حقيقة ما يدور اليوم، وبأن أزمة كوفيد 19 ما هي إلا خدعة أو أنها أزمة مختلقة لتحقيق مصالح لجهة ما. فمنذ بداية تفشي فيروس كورونا، ظهرت نظريات المؤامرة للتشكيك في أصله ونطاقه. أنظر الجدول التالي والذي يوضح أبرز ما يشاع عن فيروس كورونا.

الجدول رقم 1: أبرز نظريات المؤامرة المتداولة حول كوفيد 19

فيروس مُصّنع	البعض رآه بأنه لا يمكن أن يكون طبيعياً، بل بتدخل بشري لتسريعه أو حتى تصنيعه، بهدف تقليص عدد الشعوب، أو لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية.
سلاح صيني	آخرون يرونه بأنه سلاح صيني سري للأسلحة البيولوجية خرج عن نطاق السيطرة.
شبكة الجيل الخامس	مزاعم أخرى تشير إلى أن شبكات الهاتف المحمول من الجيل الخامس (5G) تطلق أمواجاً كهرومغناطيسية تتسبب في إنتشار العدوى.
غاز السارين	البعض يرى بأن ما يحدث اليوم هو بسبب تسريب لغاز السارين من قاعدة عسكرية في أفغانستان، بعد أن أصاب عدد من الجنود، والذين سافروا إلى مدينة ووهان الصينية حيث نشروا عدواهم هناك.
بيل غيتس	هناك من يعتقد بأن بيل غيتس له صلة بإنشاء الفيروس وانتشاره، حتى يتمكن من تحقيق حلمه بزراعة الرقائق الإلكترونية الدقيقة في أجساد البشر، وذلك في ظل استمثاراته المأهولة وجمعياته الخيرية في مصانع اللقاحات. والجدير بالذكر بأن بيل جيتس كان قد أعلن في 2015 واستمر بالتأكيد على توقع وباء عالمي سيودي بحياة 30 مليون إنسان على الأقل.[13]

13. تصريح الرئيس الأمريكي ووزير خارجيتة بأن هناك "أدلة متعددة" على أن فيروس كورونا انطلق من مختبر في مدينة ووهان، وذلك على الرغم من أن مكتب مدير المخابرات الوطنية الأمريكية أكد بأنه لا يزال يحقق في كيفية بدء تفشي الفيروس وأنه لا وجود لأدلة حتى تاريخه. ولكن من جهة أخرى، دأبت الخارجية الصينية للترويج – دون دليل أيضاً - على أن الفيروس قد يكون ظهر بداية في الولايات المتحدة، وهو يبرز الحرب الباردة المشتعلة بين البلدين. والمختبر الذي يشار إليه هو معهد ووهان الذي تأسس في خمسينيات القرن الماضي، كأول مختبر في الصين للسلامة البيولوجية من المستوى الرابع، وبالتعاون مع فرنسا - بتكلفة 44 مليون دولار - وتم افتتاحه رسمياً في 2015. ويتعامل هذا المختبر مع أخطر مسببات الأمراض خاصة في انتقال الفيروسات القاتلة من الحيوانات إلى الإنسان، وبهدف إيجاد لقاحات أو علاجات. البعض يرى هذه الإدعاءات كجزء من الحملة الداخلية لإعادة انتخابه، ولكنه يبرز الحرب الباردة المتنامية تجاه بكين.

14. .Lee, 2017; Soper, 2020



مهندس يتفحص محطة لشبكة الجيل الخامس (5G) في بلجيكا، بعد أن تم إحراقها مع انتشار نظرية ربطت إشعاعات شبكة 5G مع انتشار فيروس كوفيد 19.



ووجدت الشائعات مساحة كبيرة للإنتشار في الفضاء الإلكتروني وعلى منصات التواصل الاجتماعي وحتى في بعض القنوات التلفزيونية الرسمية. وعلى الرغم من استمرار هذه النظريات والتي يروج لها الكثيرون، إلا أنها تبقى نظريات غير مؤكدة وبلا أدلة. والحقيقة الثابتة أمام العالم اليوم هو أنه لا سبيل للخروج من هذه الأزمة إلا بقبولها كأمر واقع، وأن الخروج من هذه الأزمة يتطلب تعاوناً دولياً لصياغة وتنفيذ سياسات علمية ومنهجية لاحتواء التداعيات العالمية الصحية والاجتماعية والاقتصادية.



الحدث 201

في 18 أكتوبر 2019، استضاف مركز جونز هوبكنز للأمن الصحي وبالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسة بيل وميليندا غيتس "الحدث 201" في مدينة نيويورك الأمريكية. وهذا الحدث يرمز لتمرين لمواجهة حدث وبائي عالي الخطورة، ويحاكي سيناريو انتقال فيروس تاجي حيواني جديد من الخفافيش إلى حيوانات أخرى ثم إلى أشخاص ويصبح في نهاية المطاف قابلاً للانتقال بكفاءة من شخص إلى آخر خاصة من الأشخاص الذين يعانون من أعراض خفيفة، مما يؤدي إلى جائحة شديدة.[16] يبدأ الوباء بالتباطؤ بعد 18 شهراً، مع 65 مليون حالة وفاة، ولكنه يستمر بالانتشار حتى إيجاد لقاح فعّال، أو حتى يتعرض 80 إلى 90% من سكان العالم لهذا الفيروس.

16. Event 201, 2019.



واشتمل التمرين على المجالات التي ستحتاج لتعاون وثيق بين القطاعات المختلفة والحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية الرئيسية من أجل تقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ظل انتقال الفيروس عن طريق الرحلات الجوية إلى العديد من بلدان العالم، مما يفقد الدول قدرتها على السيطرة على انتشار الوباء في مجتمعاتها.

وقد تطرق هذا التمرين الافتراضي إلى احتمال ظهور لقاح في السنة الأولى، ولكنه سيبقى "دواء خيالي" يمكن أن يساعد المرضي ولكن لن يحد بشكل كبير من انتشار المرض.



"الأثر الاقتصادي لمواجهة موجة وبائية - مماثلة لوباء الإنفلونزا الإسبانية - سيقرب من 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو ما يقرب من 3 تريليون دولار."

- تقرير البنك الدولي - 2014



التوقعات ما قبل كوفيد-19

هناك دراسات مختلفة تناولت الآثار الاقتصادية للأوبئة والأمراض المعدية. فتقرير البنك الدولي الذي نشر في عام 2014، يشير إلى أن ظهور وباء عالمي مشابه للإنفلونزا الإسبانية من شأنه أن يكلف الاقتصاد العالمي ما يقرب من 3 تريليون دولار.[17] وإن كان قد صدق التقرير في شقه الأول، إلا أن أرقامه كانت دون المتواضعة ولم تُوفق في حساب التبعات. فالحقيقة التي أصبحت ثابتة، هو أن القيمة التي كانت متوقعة في التقرير، لم تعد تمثل ربع القيمة الحقيقية للأضرار المباشرة والغير مباشرة المحتملة للأزمة الراهنة.

17. National Academy of Sciences, 2016.



Framed as a threat to economic growth and stability, the contrast is equally stark. Both the dynamics of infectious disease and the actions taken to counteract it can cause immense damage to societies and economies. And in a globalized, media-connected world, national borders are no barriers to real or perceived threats. Fears, whether rational or unwarranted, spread even more quickly than infections. And such fears drive changes in behavior and public policy, often leading governments to implement non-scientifically-based actions that exacerbate economic impact, such as travel bans, quarantines, and blockades on the importation of food, mail, and other items.

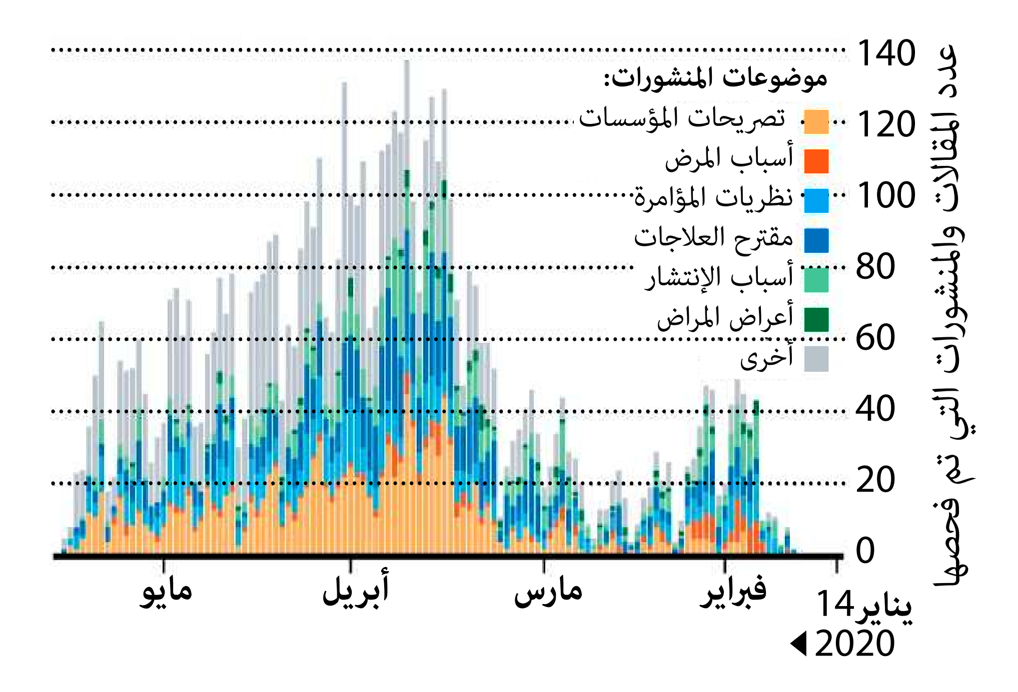
ومن بين الدراسات المثيرة التي نشرت في عام 2016، هي دراسة بعنوان "البعد المهمل للأمن العالمي" للأكاديمية الوطنية للطب في الولايات المتحدة.[18] وتنبأت الدراسة بما قد يحدث إذا ما ظهر وباء عالمي، وأن الحكومات سوف تلجأ لاتخاذ اجراءات غير علمية وغير مدروسة مثل حظر السفر والحجر الصحي وإيقاف سلاسل التوريد، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم الآثار الاقتصادية. كما أشار التقرير إلى أن وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي سوف تساهم في نشر المخاوف والمعلومات المغلوطة بأسرع من العدوى نفسها.

وبالفعل، ما نراه اليوم هو تأكيد لكل هذه الاحتمالات التي وضعها التقرير قبل خمسة أعوام. فوسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي ساهمت وبدون أدنى شك في نشر المعلومات التي تسببت في حالة من القلق والذعر والهلع الجماعي، ووسط محاولات غير مجدية من الحكومات وأصحاب المنصات - مثل فيسبوك وتويتر وغوغل ومايكروسوفت - لحظر "المحتوى المضلل" حول الوباء.

18. GHRF Commission, 2016.

فوضى في المعلومات المنتشرة حول فيروس كوفيد 19

غالبًا ما تعتمد منصات التواصل الاجتماعي على مواقع مستقلة للتدقيق في المعلومات المنشورة والإبلاغ عن المحتوى المضلل. في يناير 2020، أنشأت أكثر من 88 مؤسسة إعلامية حول العالم قاعدة بيانات دولية تحتوي على أكثر من 6 آلاف مثال لمعلومات غير مؤكدة. كما تشير كثير من مواقع التحقق من البيانات إلى أن الحجم الضخم للبيانات الذي يتم إنشاؤه حول فيروس كورونا، أصبح يشكل تحدياً كبيراً أمامها على الرغم من امتلاك هذه الشركات للآلاف من المدققين المحترفين.



الشكل رقم 6: المعلومات المنتشرة حول فيروس كورونا على الشبكات الإلكترونية

المصدر: مركز الدراسات (Nature Research)[15]

15. Ball and Maxmen, 2020.



الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لاحتواء الأزمة

الحكومات في كافة أنحاء العالم اتخذت اجراءات مختلفة وإن تشابهت في محتواها واتجاهاتها لاحتواء تداعيات هذه الأزمة. فقد تنوعت هذه الإجراءات وانقسمت في مجملها إلى أربعة محاور رئيسية: (1) اجراءات صحية ووقائية وتضمنت فرض سياسات التباعد الاجتماعي والإغلاق، (2) واجراءات اقتصادية وشملت تدابير تحفيزية لتنشيط الأنشطة الاقتصادية، (3) بالإضافة إلى الإجراءات القانونية والتشريعية لترجمة السياسات العامة، (4) واجراءات استشرافية استراتيجية تضمنت مراجعة للسياسات الوطنية المرتبطة بالأمن الغذائي والصحي وما إلى ذلك.

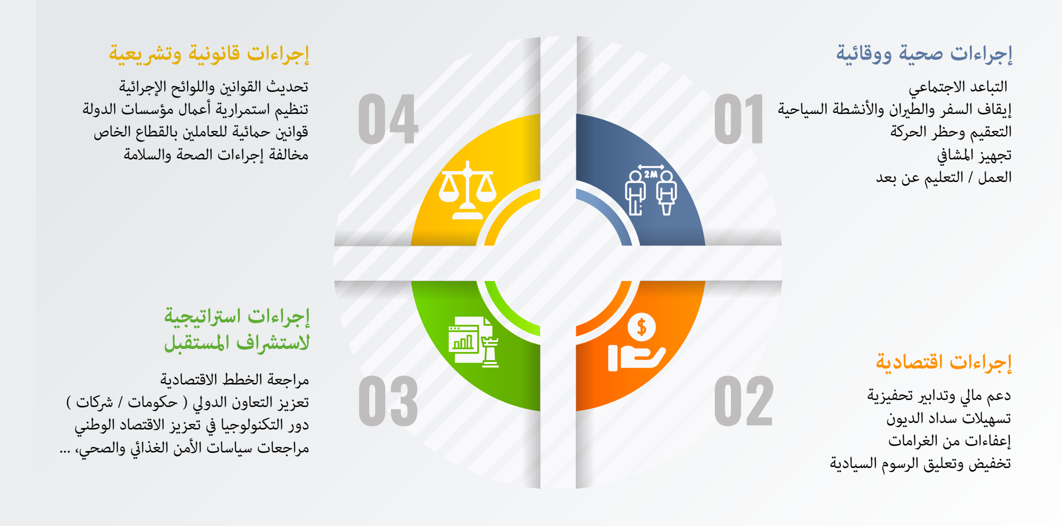


ثلثي الحكومات حول العالم ضخت أكثر من 11 تريليون دولار لاحتواء آثار الوباء وإيقاف السقوط الحر لاقتصاداتها.



القيود المستمرة على السفر ومخاوف "كوفيد19-" بين المسافرين يمكن أن توقف الكثير من طائرات الركاب في العالم حتى عام 2023.

اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA)



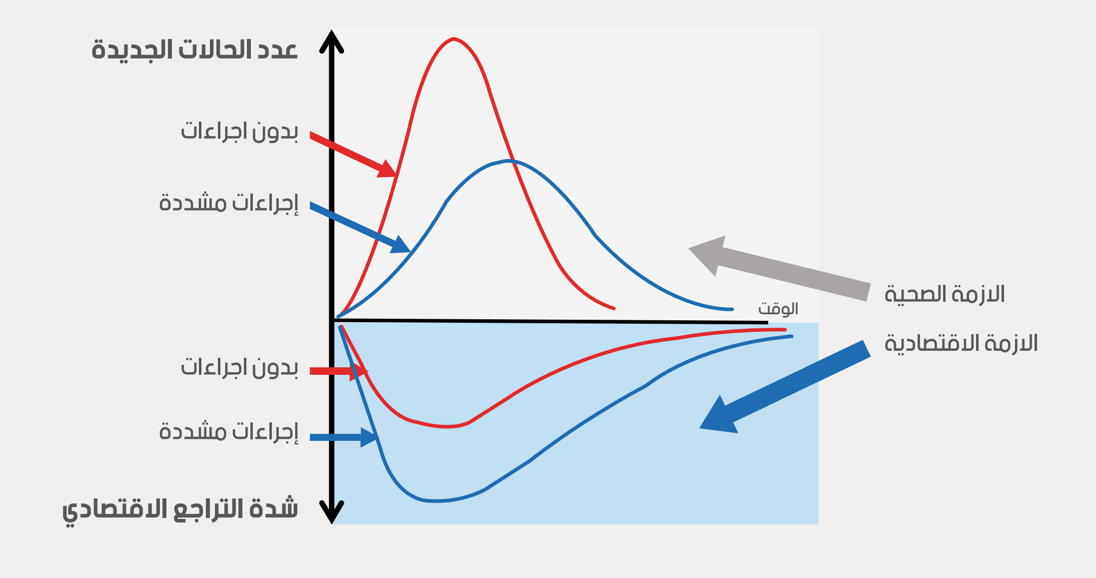
الشكل رقم 7: إجراءات الاحتواء والتدابير الاحترازية للحكومات

مقارنة بين إجراءات الاغلاق الشديدة والمخففة في مواجهة كورونا :

اتجهت الكثير من الدول إلى اتخاذ اجراءات صارمة للتعامل مع الأزمة الصحية من فرض لسياسات التباعد والإغلاق آملة في السيطرة على مؤشر الإصابات لأقل قدر ممكن. ويعتقد فريق كبير من الباحثين العالميين أن هذا الإجراء ضروري مقارنة مع الدول التي قد تتهاون في فرض سياسات متشددة واعتقاد أنها قد تعاني بشكل كبير ومرهق لنظامها الصحي، ولكن ومن جهة أخرى، ستتسبب الإجراءات المتشددة بنتائج سلبية في الأنشطة الاقتصادية وتؤدي إلى تراجعات حادة في الأسواق. أنظر أيضاً إلى الشكل رقم 7.



مجموعة من المتظاهرون في مدينة ملبورن الأسترالية ضد قوانين الإغلاق الصارمة التي اتخذتها الحكومة في مايو 2020، مع ادعاء البعض بأن الوباء ليس سوى خدعة.



الشكل رقم 8: تأثير التدابير الحكومية في احتواء الأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية

التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا :

في حين أن الدول التي اتجهت للتعامل مع الأزمة الصحية بإجراءات مخففة، واجهت عدد إصابات أعلى بالمقارنة مع الدول الأخرى، ولم يكن التأثير الاقتصادي بنفس درجة الحدة، نظراً لعدم اتباعها لقواعد مشددة في منع الحركة والحجر الصحي.

من ناحية أخرى، فهناك فريق من العلماء والباحثين الذين يرون أن نسب الانتشار المرتفعة أو المتدنية لم تكن بسبب الإجراءات المتشددة أو المتهاونة؛ متذرعين بالنتائج والمقارنات الإحصائية التي لم تؤكد أي نظرية هي الأكثر صحة. أنظر أيضاً إلى الملحق رقم 2 والذي يقدم مقارنة موجزة بين إجراءات الإغلاق الشديدة والمخففة في مواجهة كورونا.

في المجمل، ومع انهيار قطاع الاستهلاك والبيانات الاقتصادية المتشائمة للمنظمات الدولية، فإن ذلك يجر معه توقعات عن أزمة اقتصادية غير مسبوقة تهدد الاقتصاد العالمي، والدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة على وجه الخصوص.



سيكون من المستحيل اتخاذ إجراءات التباعد الاجتماعي في المطارات أو أي وسيلة من وسائل النقل العام، بعد انحسار جائحة كورونا. وفي حال أرادت المطارات اتباع سياسة التباعد الاجتماعي، فإن ذلك سيجعل طوابير الانتظار تمتد إلى كيلومتر على الأقل لكل طائرة على حده.

جون هولاند كاي - الرئيس التنفيذي لمطار هيثرو لندن
صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانية (3 مايو 2020)[19]

19. Mendick, 2020.



من المتوقع أن ينكمش اقتصاد العالم في عام 2020 بنسبة 7.6% في ظل عدم التوصل إلى لقاح فعال.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) [20]

20. OECD, 2020.



سيناريوهات الانتعاش الاقتصادي

تقدمت العديد من المعاهد والأكاديميات المعنية بدراسة حالات الركود الاقتصادي بتصورات مختلفة حول طرق الخروج من الأزمة الاقتصادية التي ترتبت على تفشي وباء كورونا وما تبعه من إجراءات أوقفت الأنشطة البشرية بشكل واسع على الكوكب، وهو ما مَسّ بشكل جسيم جانبي العرض والطلب في الأسواق المحلية والعالمية، ونتج عنه حالات إفلاس متعددة ومتتالية ومازالت، وأسفر عن خروج ملايين البشر من سوق العمل لينضم لطوابير البطالة بشكل غير مسبوق، ومنذراً بارتفاعها أكثر مما حدث في الكساد العظيم منذ قرن من الزمان تقريباً، والذي بلغت نسبة البطالة بتلك الفترة لحوالي 25% من سوق العمل بأمريكا وأوروبا.



بشكل عام، سيناريوهات التعافي الاقتصادي التي يتوقعها المحللون الاقتصاديون اختلفت بين المتفائلة والمتشائمة. فهناك من يراها من الزاوية المظلمة، وهناك من يراها من زاوية مضيئة. وبعيداً عن كل ذلك، أصبح هناك نوع من الاتفاق العالمي بين المحللين الاقتصاديين على أن الرجوع لنسب النمو السابقة لن يكون خلال فترة قصيرة، بل قد يمتد لسنوات طوال.



واعتمدت التصورات لسيناريوهات الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية على عدد من التوقعات المحددة وغير المعلوم حالياً كيف سيكون مآلها، ومنها على سبيل المثال:

1. هل سيأخذ الوباء منحنى هبوطي من خلال تغيير الفيروس لطبيعته الشرسة ويتحول لفيروس ضعيف بعد دخوله بدورة التغير الطبيعية التي كثيراً ما تصيب الفيروسات، ليصبح مثل الإنفلونزا العادية؟ وتشير بعض هذه التوقعات أن هذا قد يحدث بحلول الصيف أو خلال ثلاثة أشهر.

2. هل سيتم اكتشاف علاج حاسم لهذا المرض بحيث أن المرضى سيمكنهم الحصول على العلاج المناسب مما يساهم في تخفيض نسبة الوفيات بشكل كبير؟ ويبدو أن هذا الاحتمال هو الأقرب للوقوع لتعدد بروتوكولات العلاج التي توافقت عليها كثير من الدول وبنسب نجاح مقبولة. وهو ما يعني قبول مبدأ التعايش مع المرض.



3. متى سيصل العلماء لتصنيع وإنتاج لقاح وقائي من هذا الفيروس ومتى سيمكن إنتاج كميات كبيرة تكفي لتحصين مليارات البشر كي يكتسب الناس مناعة طبيعية؟ تتراوح التوقعات بإنجاز هذه المهمة بين الستة اشهر والسنتان.

4. هل سيصل التفشي لدرجة كبيرة بما يعني تعرض أكثر من 60% من البشر للفيروس والحصول على مناعة طبيعية للوصول لحالة مناعة القطيع، والتي تكفي لوقف تفشي الوباء وتحوله لأقل تأثيراً أو مثل الإنفلونزا؟ وهنا يدور التساؤل: هل نتجه لهذا الخيار عن عمد وبسرعة مما يعني وقوع خسائر بشرية كبيرة بفترة قصيرة وتعرض المنظومات الصحية لضغوط كبيرة جداً بما قد يعرضها للعجز عن المواجهة والتعامل مع الحالة بكفاءة؟ أو يتم اللجوء لإبطاء حدوث مناعة القطيع من خلال العزل وتوقف الاعمال وفرض الحظر ولفترات طويلة لتفادي المشكلة السابقة، وهو ما يعني طول فترة التعطل الاقتصادي، ودخول البلاد بدوامات الكساد العنيفة، فيكون الثمن الاقتصادي باهظاً جداً، وقد يسبب الفقر والعوز مشاكل صحية ووفيات أيضاً، وقد يتطور لحالة تجر معها قلاقل أمنية واضطرابات شعبية.



5. متى يحدث توافق دولي على انتهاء المشكلة؟ ويبدو أن هذه إحدى المشاكل المتوقعة حيث أن العولمة التي شكلت العامود الرئيسي للاقتصاد الحالي وهو ما يعني أن التجارة الدولية وحرية السفر بين الدول أصبحت مرهونة بالوصول لتلك الحالة التي يبدو الآن أنها تكاد تكون مستحيلة في وقت سريع ما لم يتحقق تطور عالمي كبير للقبول ببعض الحلول والتوافق بشأنها وبسرعة.

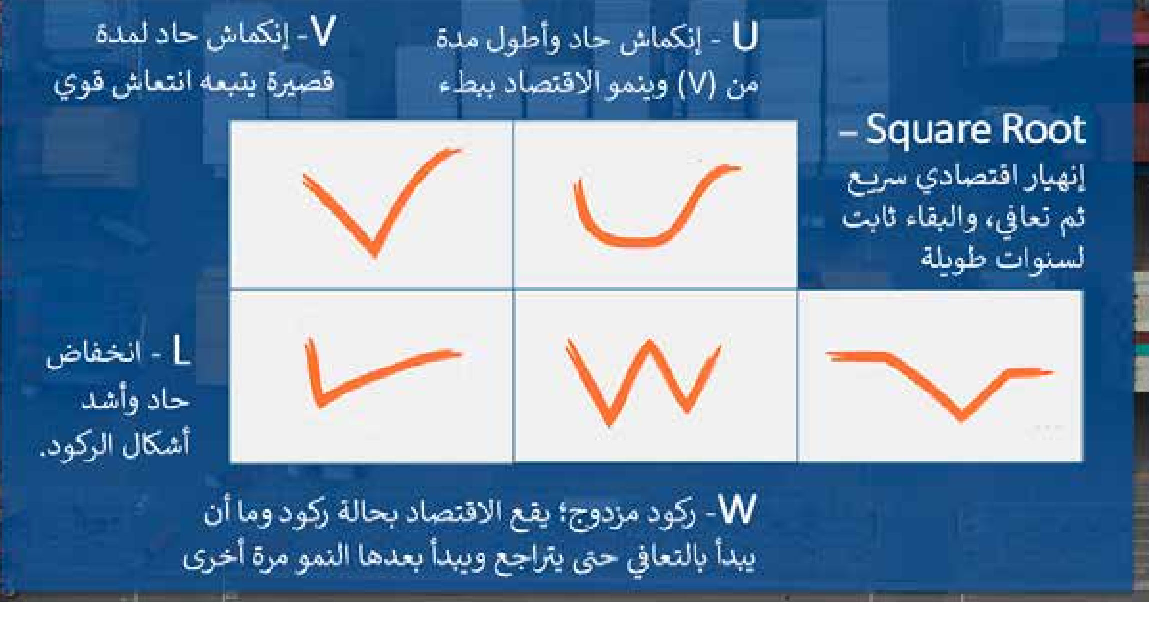
6. هناك احتمال أن تنتهي الموجة الوبائية نتيجة العزل القاسي بالعالم وتختفي بصفة مؤقتة ونظراً لعدم الوصول لحالة مناعة القطيع وعدم الوصول لمصل ولقاح فعال، يمكن أن يعود الفيروس ليشن هجوماً جديداً على البشر بالكوكب بحلول الشتاء المقبل فتتكرر دورة الهجوم الفيروسي.

7. هناك مخاوف أنه وفي ظل طول فترة الحظر وفي ظل جهلنا بمدى استمرار المناعة بجسم الانسان، أن يحدث وتتلاشي تلك المناعة المكتسبة بفترة شهور، وأن يصبح المصابين اللذين تعافوا عرضة للإصابة مرة أخرى، نظراً لمكوثهم في بيوتهم وعدم اختلاطهم الطبيعي بالمجتمع.

8. ويندرج ضمن هذه التحليلات اجتماع عدة نقاط من المشار إليها.



الواقع القاتم الذي فرضته الأزمة، دفع بأصحاب القرار من السياسيين لمواجهة معضلة معقدة وغير واضحة بشأن مدة وحدة الأزمة.



الشكل رقم 9: أنماط وسيناريوهات التعافي الاقتصادي الرئيسية

وفي ظل هذا التداخل والازدواجية وعدم اليقين، فكل الاحتمالات متاحة تماماً حول سيناريوهات الحل، والتي يمكن تلخيصها بالجدول التالي.

الجدول رقم 2: سيناريوهات التعافي الاقتصادي الخمسة

م.	نوع السيناريو	الفترة الزمنية المتوقعة لهذا السيناريو	الأسباب
.1	V-Shape	يعتبر هذا السيناريو الأقل ضررا للمنظومة الاقتصادية وخلالها يتم استعادة الأوضاع الطبيعة سريعاً. هذا الوضع قد يستمر من ٦ أشهر إلى عام.	نتوقع أن يحدث هذا السيناريو بحال تلاشت خطورة الفيروس بسرعة أو تم اكتشاف لقاح وتوافق العالم على الفتح بناءاً عليه.
.2	U-Shape	يعتبر هذا السيناريو متوسط الضرر للمنظومة الاقتصادية وخلالها يتم استعادة الأوضاع الطبيعة سريعاً، وقد يستمر من من عام لعام ونصف.	في حالة تأخر ظهور اللقاح أو الفك الجزئي للحظر على فترات زمنية متباعدة مع خيار التعايش بوجود دواء علاجي.
.3	L-Shape	هذا السيناريو شديد الضرر وخطر أمنياً واقتصادياً بشكل كبير على الدول وقد يؤثر على استقلالها واستقرارها الأمني والاجتماعي وينبغي على الدول والسياسيين العمل على منع حدوثه. هذا الوضع قد يمتد لعامين وأكثر من العامين.	في حال استمرار الاغلاق لفترات طويلة وخروج عدد كبير من العمالة من سوق العمل وافلاس العديد من الشركات حتى لو ظهرت علاجات ولكن في ظل تعطل جانب العرض بالسوق فإن التدهور الاقتصادي مستمر.
.4	W-Shape	هذا السيناريو شديد الضرر وخطر أمنياً واقتصادياً أيضا ويهدد الاستقرار الأمني والاجتماعي وينبغي على الحكومات العمل على منع حدوثه. هذا الوضع قد يمتد لعامين وأكثر من العامين أيضاً.	يحدث هذا السيناريو عندما يتكرر الهجوم الوبائي بعامين متتاليين فلا يخرج العالم من الازمة ويبدأ بالتحرك والاستفاقة إلا ويعود مرة أخرى لما سبق مما يسبب احباط كبير وافتقاد للثقة وانهيار بالأسواق.
.5	Square-root Shape	هذا السيناريو يعد قريباً جداً للواقع مع استمرار إجراءات الإغلاق، ولكن ومع السياسات النقدية التحفيزية من الحكومات، يمكن أن تعود إيجاباُ على عمليات الإقتراض والإنفاق والاستثمار. نمط التعافي هنا يتوقع ارتفاع سريع مع ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي بعد تخفيف القيود، ولكنها لا تستمر لأكثر من أرباع قليلة، ويصل لمستوى متسطح قد يمتد لعدة سنوات.	هذا السيناريو أقرب إلى (V-Shape) في جزئه الأول، ولكن معدلات النمو قد تستقر دون المستوى لفترة طويلة؛ أي "تباطؤ دائم"، ويشبه إلى حد ما رمز الجذر التربيعي.



أكثر من 147 مليون شخص فقدوا وظائفهم حول العالم بسبب الجائحة، كما وتسببت في انخفاض مدفوعات الرواتب بواقع 2.1 تريليون دولار.

دراسة اقتصادية لجامعة سيدني الأسترالية [21]

21. Lenzen et al., 2020

نشر معهد ماكينزي العالمي دراسة في إبريل 2020، يُبين فيها سيناريوهات مختلفة للتأثير الاقتصادي -
الإغلاق والإجراءات الصحية والسياسات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي من حيث مؤشر -

انتشار الفيروس واستجابة الصحة العامة

فعالية اجراءات الصحة العامة في السيطرة على انتشار الفيروس

السيطرة السريعة والفعالة على انتشار الفيروس

نجاح الإجراءات الصحية المشددة في السيطرة على سرعة الانتشار خلال ٢ إلى ٣ أشهر.

إجراءات فعالة ولكن عودة ظهور الفيروس في بعض الأقاليم

نجاح اجراءات الصحة العامة في البداية، ولكن لا تكفي التدابير لمنع ظهور الفيروس مرة أخرى، وتستمر سياسات التباعد الاجتماعي (إقليمياً) لعدة أشهر أخرى.

فشل واسع في اجراءات الصحة العامة

فشل أنظمة واجراءات الصحة العامة في السيطرة على انتشار الفيروس لفترة طويلة من الزمن (وحتى إيجاد اللقاح على سبيل المثال)

B1

احتواء الفيروس، ولكن أضرار كبيرة للقطاعات؛ وانخفاض اتجاهات النمو على المدى الطويل

B2

عودة ظهور الفيروس؛ بطء النمو على المدى الطويل

B3

تصاعد الوباء؛ انكماش طويل دون انتعاش اقتصادي

إجراءات غير فعالة

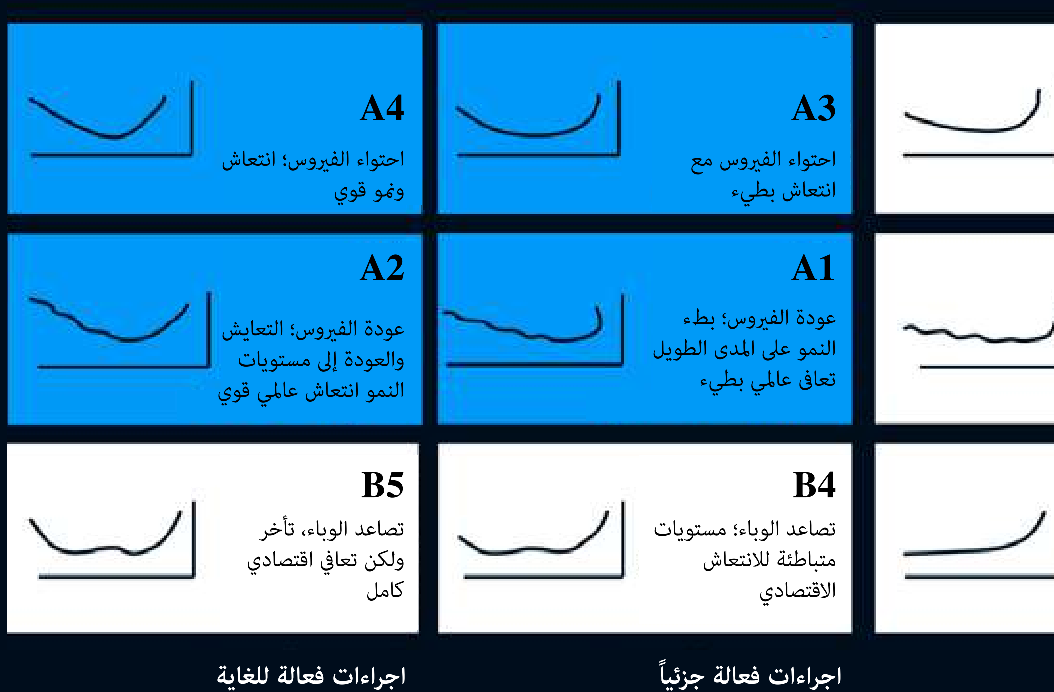
يظهر الركود تدريجياً، مع حالات إفلا
وتختلف عن سداد الديون، وأزمات م
محتملة

التأثيرات السلبية ومدى فعالية

تعتمد سرعة وقوة التعافي على ما قد
تعزز نفسها ذاتيًا (على سبيل المثال: ا

الشكل رقم 10: سيناريوهات ماكينزي التأثير الاقتصادي لأزمة كوفيد 19
المصدر: شركة ماكينزي[22]

لأزمة كوفيد-19 بناءاً على تصور للمسارات المحتملة للوباء، ومدى تأثير انتشار الفيروس واجراءات الاستهلاك والأنشطة الاقتصادية.



22. Smit et al., 2020.



مليون وظيفة تُفقد كل يوم في قطاع صناعة السفر والسياحة بسبب الجائحة.

المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)



في المجمل، التقارير العالمية تشير إلى أن إجراءات الإغلاق تهدد مستقبل مئات الملايين من الشركات وستجبرها على تسريح العاملين وسيلجأ الكثير منها لإعلان الإفلاس.

ووفق منظمة العمل الدولية فإن ما يقرب من نصف القوى العاملة العالمية مهددة بفقدان وظائفها أو تعرضهم لنقص كبير في دخلهم العام بسبب إجراءات الإغلاق أو لأنهم يعملون في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة. هناك أكثر من 42 مليون شخص فقد وظيفته في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها أو تأثروا تأثراً شديداً، والتوقعات تشير إلى تأثر أكثر من 175 مليون وظيفة بدوام كامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وحوالي 140 مليون وظيفة في دول البريكس.



أما البطالة العربية فهي من المتوقع أن تصل ترتفع وتتضاعف لتصل إلى إلى نسب تقترب من سقف الـ 20% . حسب تقرير لمنظمة الإسكوا. وتوقع التقرير أيضاً بأن الفئات الأكثر تضرراً من إغلاق وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والخدماتية هي المشاريع الصغيرة والعاملين في القطاع غير الرسمي والذين يمثلون النسبة الأكبر في العالم العربي.[23]

23. منظمة الإسكوا، 2020.



التراجع الاقتصادي والأزمة المالية يهددان كل المكاسب التي تحققت في مجال مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في أوروبا ووسط آسيا.

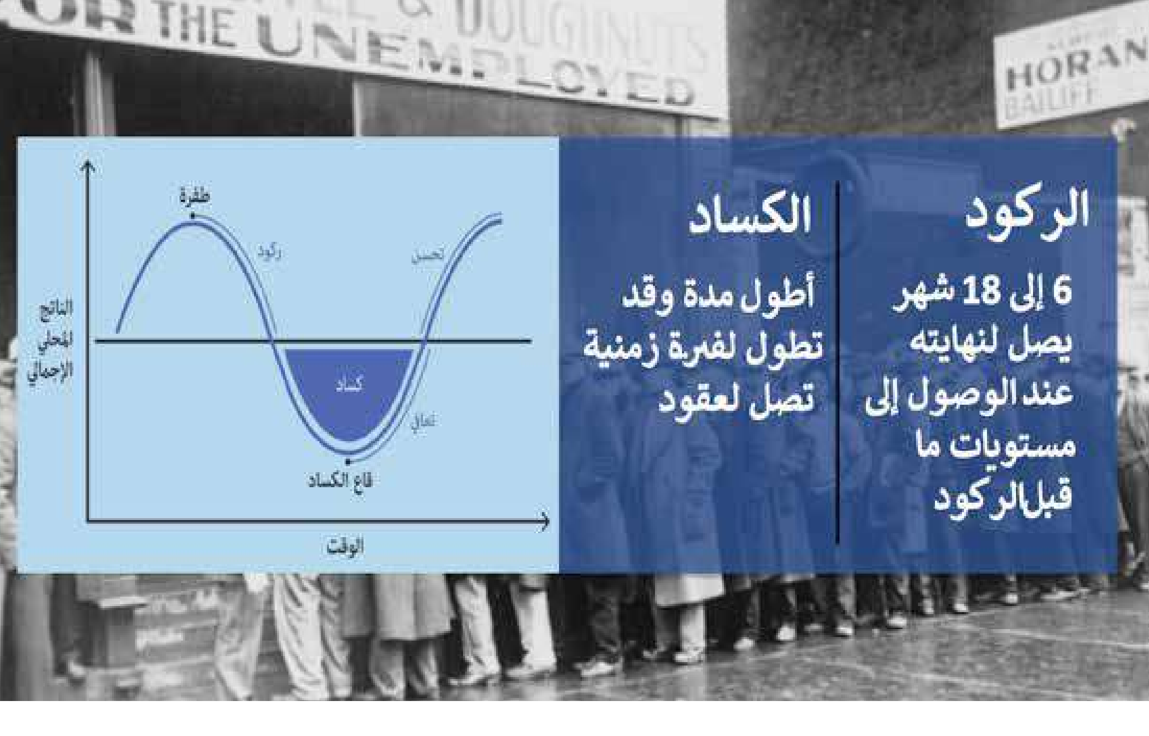
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)



الأزمة الراهنة أيضاً بددت جهود المنظمات الأممية في محاربة الفقر، وستدفع بأكثر من 60 مليون إنسان للفقر المدقع.[24] كما أن النزيف الاقتصادي مستمر بخسائر تريليونية مع انخفاض الأسواق بنسب تفوق 35% وانهيار أسواق الأسهم بنسبة 50% وأكثر، وتجمد أسواق الائتمان ووصولها إلى مستويات عام 2008، مع ارتفاع معدلات البطالة بنسب تفوق %10، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي السنوية بمعدل 10% وأكثر.

وفي ظل ما تشير إليه التقارير العالمية بأن العالم سيشهد نسب انكماش تاريخية أعلى من الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008، بل أن العالم قد يواجه أزمة اقتصادية أسوأ من "الكساد الكبير" في الثلاثينيات، فمثل هذه المعطيات من شأنها أن تهدد ركائز الأمن الوطني والعالمي، ويُدخل - بعض إن لم يكن كل - العالم في دائرة من الغموض، ويُبقى على مصير مستقبله خاضعاً للمجهول.

24. 10% من سكان العالم يعيش تحت خط الفقر (1.90 دولار يوميًا) ويعيش نصف العالم (4 مليار شخص) بدخل أقل من 2.50 دولارًا.



الشكل رقم 11: الفرق بين الركود والكساد الاقتصادي

كورونا وتوقعات الركود والكساد الاقتصادي

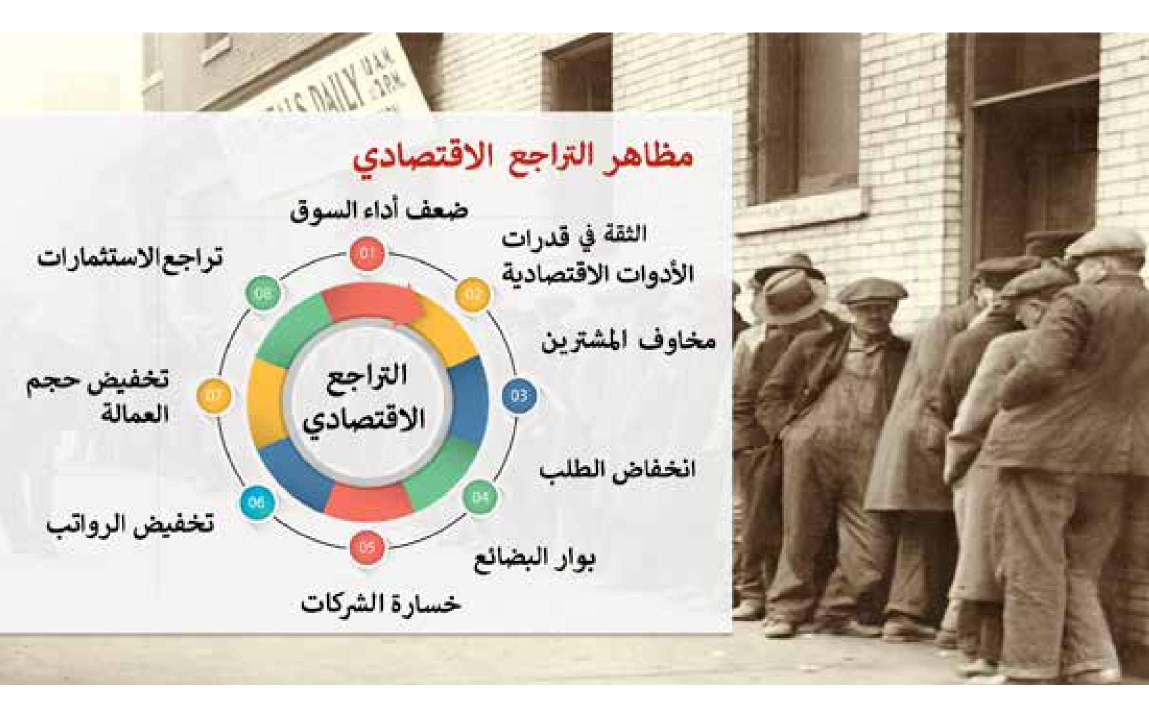
الركود يشير إلى انكماش وتباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي لعدة أرباع من السنة، ثم يتحول مؤشر النمو إلى سلبي نتيجة لاختلال ميزان العرض والطلب؛ لتباطؤ طلب المستهلكين. أي أن الركود عادة يستمر من ستة أشهر إلى العام ونصف العام، حتى يصل لمستويات ما قبل الركود.

أما الكساد فيعني استمرار فترة الركود، ويكون فيه التراجع الاقتصادي أكثر حدة وأطول مدة، وقد يمتد لعقود من الزمن حتى يرجع للتعافي.

ووفق تعريف لصندوق النقد الدولي، فإن أي معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.0 في المائة أو أقل يمكن أن يصنف بـ "الركود العالمي". وبهذا المقياس، كانت هناك ستة حالات من الركود العالمية منذ 1970. كما أنه ومنذ عام 1854 – أي على مدار الـ 166 عاماً الماضية، شهدت الولايات المتحدة 33 حالة ركود وحالة كساد واحدة في عام 1929 - واستمرت لمدة 10 سنوات - وجرّت معها اقتصادات العالم.

لماذا يحدث الركود أو الكساد الاقتصادي؟

يحدث الركود أو الكساد عندما تتراجع آليات السوق ويضعف أداءه وتبدأ أولى مظاهرها عندما تتراجع عوامل الثقة بأي من الأدوات الاقتصادية وقدرتها على العمل الصحيح[25]، يليها ارتفاع مخاوف المستهلكين، وانخفاض الطلب واختلال ميزان العرض والطلب، وخسارة الشركات وإفلاسها مع مرور الوقت، والتي تلجأ إلى إعادة تصميم هياكلها التنظيمية والانتاجية وتؤدي بالضرورة إلى خفض الأجور والأيدي العاملة، ومع استمرار واتساع هذه الدائرة، تنخفض المشتريات بشكل أكبر عن ذي قبل، وتتكرر الدورة في حلقة مفرغة لا نهاية لها من الدورات المتعاقبة.



الشكل رقم 12: مظاهر التراجع الاقتصادي

25. تتعدد أدوات الأنشطة الاقتصادية ومنها سعر الفائدة وسوق الأوراق المالية أو انهيار أسعار سلعة استراتيجية أو انهيار قطاع أعمال كبير مثل قطاع السياحة أو البنوك أو إفلاس مؤسسات مالية عملاقة مثل البنوك أو قيام حروب أو أوبئة أو كوارث طبيعية

ومن حيث مؤشرات الاقتصاد الكلي، فإن مثل هذا التراجع الاقتصادي يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج المحلي العام، وارتفاع الديون الحكومية وارتفاع مستويات البطالة وتوقف المشاريع الاستثمارية.[26] أنظر أيضاً إلى الشكل رقم 13.

وعلى الرغم من أنه على الأغلب لا يحدث تضخم أثناء فترات الركود بل تراجعاً في معدلاته – نظراً للجوء المتاجر لتخفيض الأسعار لجذب المشترين – إلا أنه قد يحدث التضخم بشكل استثنائي عندما تلجأ الحكومات لطباعة العملة أو تلجأ الدول للاستيراد بشكل يفوق قدراتها الإنتاجية.

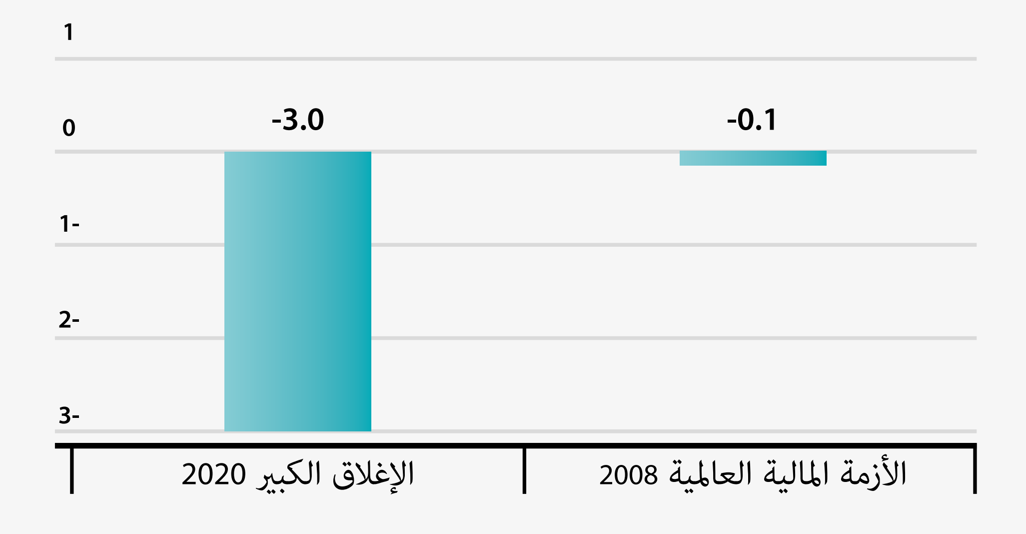


الشكل رقم 13: تأثير التراجع الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الكلي

26. الكساد الكبير في الثلاثينيات ووصلت فيه معدلات البطالة إلى نسب قياسية بـ 25%، وانخفضت التجارة الدولية بمقدار الثلثين، وانخفضت أيضاً أسعار البضائع والأصول بأكثر من 25%.

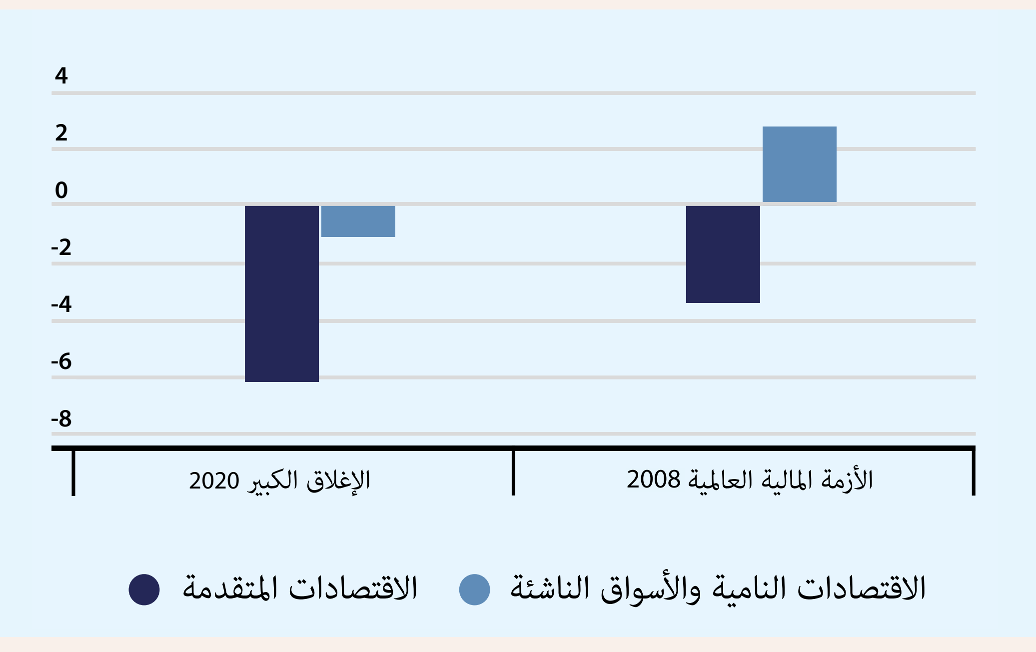
بشكل عام، فترات الركود الاقتصادي لا تستمر كثيراً مع استمرار سياسات التوسع الاقتصادي. فمنذ عام 1900، استمر متوسط الركود 15 شهرًا بينما استمر متوسط التوسع 48 شهرًا ، باستثناء الركود الكبير في عامي 2008 و 2009 والذي استمر لمدة 18 شهرًا .

وفي دراسة أعلنها صندوق النقد الدولي، أشار إلى أنه في ظل افتراض احتواء الوباء في الربع الثاني من العام الجاري في معظم دول العالم، فإنه يتوقع انخفاض النمو العالمي إلى (3-%) في عام 2020. وهذا يجعل من الأزمة الحالية أسوأ ركود منذ الكساد الكبير، وأسوأ بكثير من الأزمة المالية العالمية.



الشكل رقم 14: مقارنة بين الأزمة المالية في 2008 واجراءات الإغلاق في 2020
المصدر: صندوق النقد الدولي

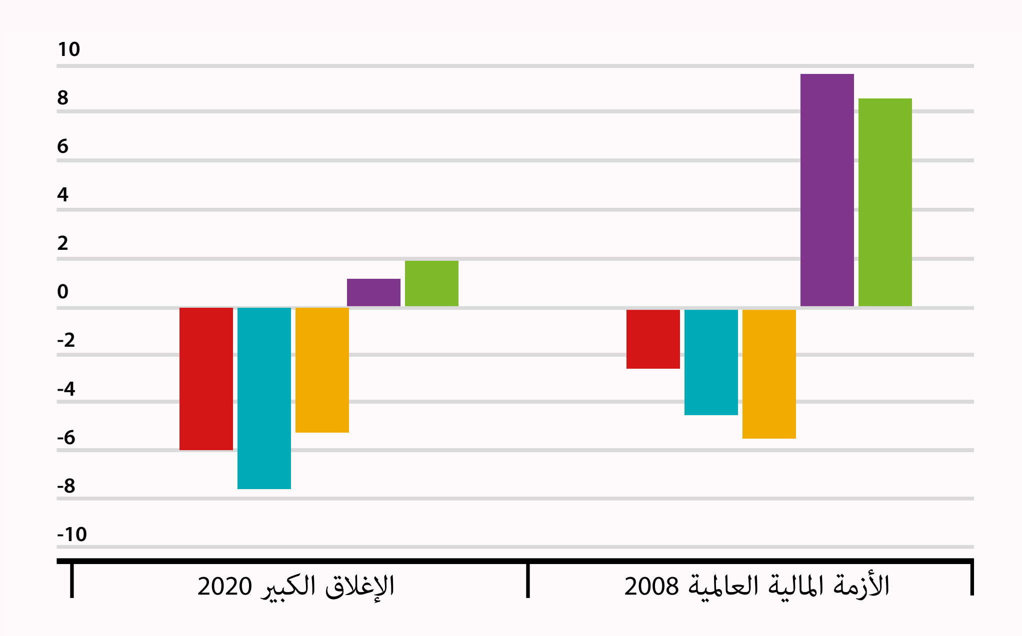
ثم وبقراءة هذه البيانات بمزيد من التفصيل، سنجد بأن الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في حالة ركود بالفعل. أنظر إلى الشكل رقم 15.



الشكل رقم 15: مقارنة للركود في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والنامية بين الأزمة المالية العالمية والإغلاق الكبير

المصدر: صندوق النقد الدولي[27]

27. IMF, 2020.



الشكل رقم 16: مقارنة للركود في أبرز الاقتصادات العالمية بين الأزمة المالية العالمية والإغلاق الكبير
المصدر: صندوق النقد الدولي

كل هذه المعطيات تدفع بأزمة ركود حادة عالمية لن تستثني أحد. فالدول المعتمدة على اقتصاد الخدمات مثل السياحة والسفر والضيافة والترفيه في نموها ستشهد اضطرابات كبيرة على وجه الخصوص. أما الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فإنها ستواجه تحديات إضافية مع انخفاض الاستثمارات في أسواقها نتيجة لتراجع الرغبة في المخاطرة العالمية، واتجاه هذه الدول للتعامل مع الأزمة الصحية وتركيز أوجه انفاقاتها في تحفيز الداخل الوطني، وهو ما سيؤثر في انخفاض ومحدودية السيولة المالية المتوفرة لديها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من بلدان العالم دخلت هذه الأزمة وهي مثقلة بتراكمات أوضاع اقتصادية هشة، وتباطؤ في مستويات نمو اقتصاداتها ومستويات ديون مرتفعة.

أصبح العالم اليوم وببساطة في دائرة من عدم اليقين حول ما سيأتي بعد كل ذلك!



وفق دراسة لجامعة كامبريدج البريطانية نشر في شهر مايو 2020، فإن الخسائر المحتملة للاقتصاد العالمي بسبب الجائحة على مدى خمس سنوات قد تتراوح بين 3.3 تريليون دولار في حالة التعافي السريع و82 تريليون دولار في حالة حدوث كساد اقتصادي. واستندت التوقعات إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 الذي بلغ 69.2 تريليون دولار للاقتصادات الـ 19 الرائدة في العالم.



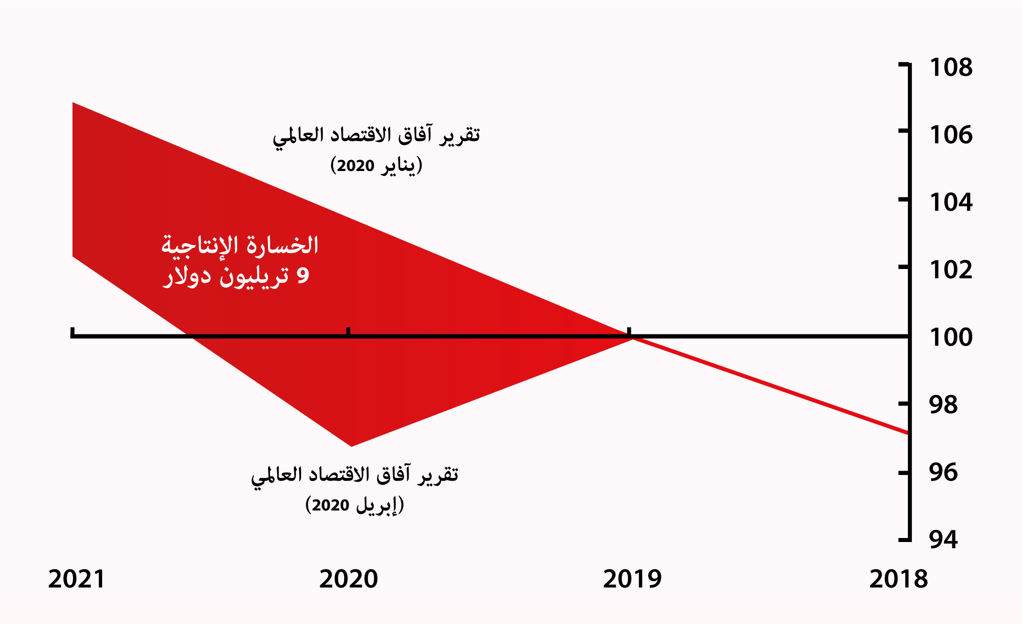
كيف تنتهي موجات الركود والكساد؟

آليات الخروج من الكساد تاريخياً تمت من خلال مجموعة من المعالجات وكما حدث بالثلث الأول من القرن العشرين في أزمة الكساد العظيم، من خلال الاستثمار الحكومي الضخم بالمشاريع الكبرى مثل السكك الحديدية والطرق ومحطات الطاقة والمياه والري والزراعة والصناعات الكبيرة. وقد أدى الضخ الاستثماري إلى جانب القوانين الحمائية من قبل الحكومات في وقتها لاستيعاب العاطلين والعودة للعمل وتوفر سيولة بيد المواطنين. وهو ما أدى بالتبعية إلى تزايد الإقبال على الشراء وانتعاش الأسواق.

على التوازي من ذلك ومن الناحية الإيجابية، فإن انخفاض الأسعار سيؤدي بالمستثمرين لعمل أمرين هامين وهو الاهتمام بالكفاءة والفاعلية لتخفيض تكاليف الإنتاج وتقديم عروض شراء جاذبة مع تطوير سمات المنتجات والبضائع. كما أن دعم الحكومات لأسواقها من خلال خفض سعر الفائدة سيؤدي لتحفيز الاقتراض وتشجيع الاستثمار وهو ما سيؤدي بالتبعية لتوليد فرص عمل جديدة، وهكذا سيدفع التوسع توسعاً أكبر، وهكذا تسير الدورة بعكس اتجاه سير الكساد حيث يتحقق الرواج.

ولكن ما يقلق الاقتصاديون في هذه الأزمة هو أنه من غير المعروف إلى متى سيستمر الفيروس حتى احتوائه، وإلى متى ستبقي المتاجر مُغلقة، ورحلات السفر مُعلّقة، وكيف سيكون مدى الضرر الذي سَيلحق بسلاسل التوريد، أو حتى عدد الشركات التي ستُفلس؟ ما يأمله البعض هو أن يكرر التاريخ القريب نفسه مرة أخرى، وهو فترة الركود القصيرة التي امتدت إلى سبعة أشهر عقب جائحة الإنفلونزا الإسبانية عام 1918.

ولكن الواقع القاتم المحيط بمدة الأزمة الصحية ومدى كثافتها، يقود إلى سيناريوهات من شأنها أن تفاقم الأوضاع المالية، ويؤدي إلى اختلال في توازن سلاسل العرض العالمية. فوفق تقديرات صندوق النقد الدولي فإن أزمة الوباء قد ينتج عنها تراجع في الناتج المحلي العالمي خلال عامي 2020 و 2021 بحوالي 9 تريليون دولار.



الشكل رقم 17: خسائر الناتج الإجمالي العالمي بسبب الوباء
المصدر: صندوق النقد الدولي



أزمة كوفيد 19 ستتسبب في جمود طويل الأمد للطلب على الطاقة، وستسرع من وتيرة التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري إلى وسائل طاقة بديلة.

شركة النفط البريطانية BP

كما أنه وفي ظل تسابق الحكومات في جميع أنحاء العالم لتحفيز اقتصاداتها، فقد ضخت إلى اليوم ما لا يقل عن 15 تريليون دولار من الحوافز عن طريق شراء السندات وإنفاق ميزانياتها بل والاقتراض[28] للتخفيف من وطأة الركود العالمي. وهو ما سيدفع بتراكم الديون والتي يمكن أن ترفع من احتمالات اندلاع أزمات مستقبلية تعرقل النمو الاقتصادي وتفاقم من تحدياتها الحالية خاصة في البلدان النامية.

وبحسب معهد التمويل الدولي، فإن عام 2020 قد يشهد ارتفاع نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20 نقطة مئوية إلى 342%، بناءاً على انكماش اقتصادي بنسبة 3% وتضاعف الاقتراض الحكومي من عام 2019.

الشكل رقم 18: ارتفاع الدين العالمي في ظل أزمة فيروس كورونا

المصدر: معهد التمويل الدولي (IIF)

28. صندوق النقد الدولي أعلن عن تخصيص تريليون دولار لدعم البلدان الضعيفة. في حين أن معظم البنوك المركزية قامت بتخفيض أسعار الفائدة إلى ما يقرب من الصفر لتخفيف التأثير الاقتصادي للوباء. فقد أطلق المجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة مجموعة غير مسبوقة من برامج الطوارئ لدعم القروض والتي تصل إلى 2.3 تريليون دولار. كما واختلفت حزم التحفيز المالية بين البلدان بشكل كبير؛ حيث بلغت قيمة برامج الدعم في الولايات المتحدة لحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 4.5% في ألمانيا، في حين بلغت قيمة البرنامج التحفيزي في اليابان لحوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لوكالة بلومبيرج (Bloomberg Economics).



فيروس كوفيد 19 يعد أكبر تحد يواجه الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية لعام 2008 من حيث تعطيل التجارة وصناعة السفر وتراجع ثقة المستثمرين. أكثر من 17 تريليون دولار تبخرت من أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم.[29]

29. Kamel, 2020.



النظريات الاقتصادية للتعامل مع الأزمات الاقتصادية الحادة

في العلوم الاقتصادية، هناك مدرستين للتعامل مع الأزمات الاقتصادية الحادة، هما:

- نظرية الاقتصاد الكلاسيكي: مدرسة التقشف وترشيد النفقات
- النظرية الكينزية: التي تم استخدامها في مواجهة الكساد العظيم.

الحقيقة أن هاتين النظريتين[30] يمكن اعتبارهما نظريتان مختلفتان في طرق العلاج والمواجهة بشكل كبير، حيث تستخدم كل واحدة منهما استراتيجيات وتكتيكات اقتصادية مختلفة تماماً عن الأخرى.

30. بشكل عام، من الملاحظ تاريخياً، بأن الحكومات اتبعت إحدى هاتين المدرستين في طريقة تعاملها مع الأزمات الاقتصادية. فهناك من الحكومات التي اتبعت مفهوم الإنفاق العام، والبعض اتخذ سياسات تقشفية حادة، والبعض الآخر اتبع مزيج من بين هاتين السياساتين.



نظرية الاقتصاد الكلاسيكي - مدرسة التقشف والترشيد

تعتمد هذه النظرية على فرض سياسات التقشف عند حدوث ركود اقتصادي كإجراء وقائي؛ وذلك للحد من الآثار السلبيّة للركود الاقتصادي – كارتفاع عجز الموازنة العامة أو ارتفاع نسبة الدّين العام.

وتنقسم إجراءات التقشف الى جزئين:

- الجزء الأول: إجراءات تقود إلى تعظيم الإيرادات العامة للدولة من خلال فرض ضرائب جديدة وتعديل الشرائح الضريبية الحالية ورفع التعاريف الجمركية على الواردات، ورفع رسوم الخدمات العامة للدولة ووضع معايير لإعَادة تقييم الأصول غير المستغلة للقطاع العام.

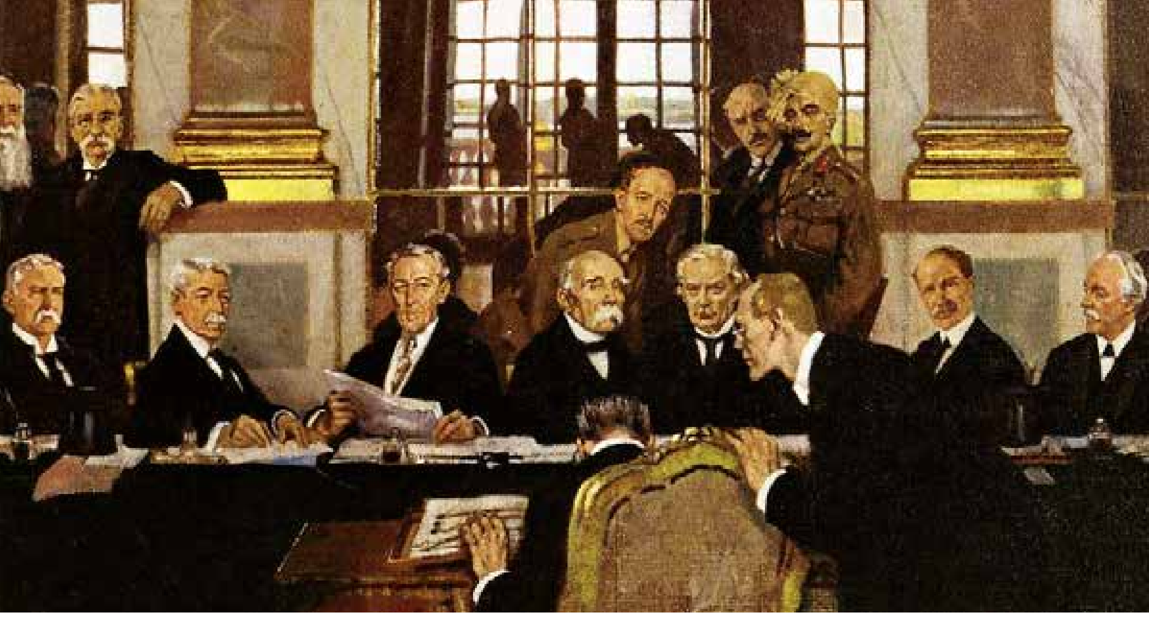
- أما الجزء الثاني: يتمثل في الإجراءات المتبعة لترشيد وتخفيض الإنفاق العام وخفض نسبة من الأجور والدعم على السلع والخدمات، بالإضافة إلى تأخير أو إيقاف العديد من المشاريع التي تستهلك موازنة الدولة.



الشكل رقم 19: اجراءات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية

وعلى الرغم من أن سياسات هذه النظرية قد تساعد الحكومات في تقليص وتوفير الميزانيات ويدعم استمرارية قدرات الدولة في تقديم خدماتها الرئيسية، إلا أن من سلبيات هذه المدرسة هو تأثيرها المباشر في دوران العجلة الاقتصادية. فانخفاض مستوى الأجور وارتفاع معدلات البطالة سيؤدي إلى تراجع الإنفاق والقوة الشرائية وانخفاض الفرص الوظيفية مع تركيز الشركات على الربحية، وهذا ما سيدفع بتباطؤ السوق ويضعف أدائه.

وقبل الدخول بمزيد من التفصيل في سلبيات هذه النظرية، دعونا نستعرض النظرية النقيضة للاقتصاد الكلاسيكي؛ النظرية الكينزية.



النظرية الكينزية

هي نظرية اقتصادية طرحها الخبير الاقتصادي البريطاني "جون ماينارد كينز" - والذي يسمى بمُنقذ أوروبا - في كتابه: "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" المطبوع في عام 1936، ويتضمن الكتاب الأسس التي تم الاعتماد عليها للتعامل مع تداعيات أزمة الكساد بعد انهيار سوق المال الأمريكي في 1929.

النظرية تؤكد على مفهوم تدخل الدولة في إنعاش وتقوية مراكز واتجاهات الاقتصاد الكلّي من خلال التوسع في الإنفاق العام بالدخول في مشاريع كبرى واستراتيجية؛ للحد من معدلات البطالة وزيادة مستويات النمو، حيث ترى النظرية بأن الحل الأمثل يكمن في رفع مستوى الانتاجية.

ثبت نجاح تلك النظرية تطبيقياً حيث قام بتنفيذها زعماء أمريكا وأوروبا تباعاً وكانت هي السبيل العملي الأساسي للخروج من أزمة الكساد العظيم.

أي أن النظرية أقرب ما ترى الاقتصاد إلى مفهوم دوران العجلة، فهي تؤمن بأن الاستثمارات والمشاريع الحكومية ستساهم في تحريك الأموال وتنشيط السوق والانتاج، وتشجع الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص والتجارة والتصنيع، وبالتبعية في توفير فرص وظيفية جديدة وتشجع لاستعادة الثقة وإنعاش الدورة الاقتصادية مرة أخرى.



الشكل رقم 20: النظرية الكينزية ومفهوم دوران العجلة الاقتصادية

تنطلق النظرية الكينزية من أن المشاريع الكبرى هي قيمة استثمارية لا يمكن لغير الحكومات إطلاقها؛ فهي تملك القرار والأرض والقدرة على التغيير ونظراً لكون هذه المشاريع هي قيمة مضافة لمكونات الأصول الاقتصادية للدولة فمن الممكن توفير العملة المكافئة لهذه الأصول بشكل تدريجي.



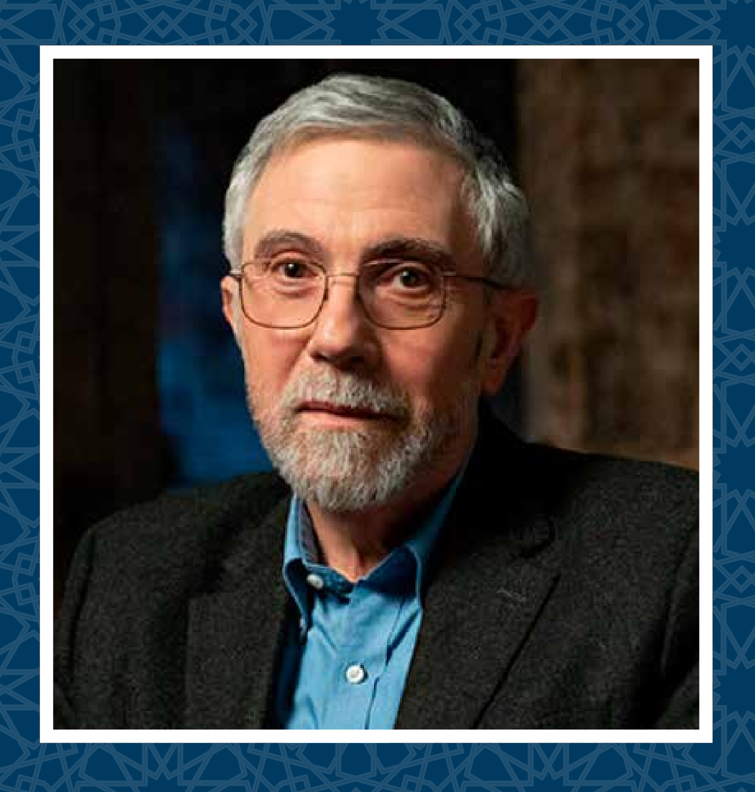
الشكل رقم 21: إيجابيات وسلبيات النظرية الكينزية



اتجاهات صناعة القرار

في الأغلب، الدول لا تتخذ منهجاً ثابتاً وتميل ميلاً كاملاً لأي من هذين المنهجين، فلكل دولة خصوصياتها؛ فهناك دول كثيفة السكان ودول غير ذلك، وهناك دول يمكنها الاعتماد على الذات في الزراعة وتوفير الحاجات الأساسية، ودول تعاني من نقص مواردها المائية والزراعية على سبيل المثال. وهناك دول لديها فوائض مالية ودول تدخل الأزمة ولديها حجم ضخم من الديون والالتزامات. وبالتالي فلا توجد هناك وصفة ثابتة وعلاج واحد يمكن تطبيقه على الجميع.

بلا شك، كل نظرية ولها إيجابياتها وسلبياتها، لكن المنطق العقلي يدفعنا باتجاه النظرية الكينزية. فالملاحظ تاريخياً من التجارب العالمية بأن الدول التي اتخذت منحى تقشفي شديد، لم تخرج من دائرة الإنكماش الاقتصادي لفترات زمنية طويلة وظلت تعاني من اختلال الميزان التجاري ومعدلات النمو البطيئة؛ وهو ما انتشر بدول العالم الثالث على وجه الخصوص خلال نصف القرن الأخير دون الحاجة لتسمية دول باسمها.



"لسوء الحظ أمضى السياسيون منذ منتصف عام 2010 بفعل كل ما أشارت إليه النظريات والتجارب التاريخية بعدم القيام به؛ فاتجه صانعو السياسة إلى التقشف في الوقت الذي كان عليهم فيه معالجة ملفات استراتيجية أهم مثل مكافحة البطالة. نحن نعيش فوضى سببها سياسة الانعطاف الخاطئة التي بدأت منذ عقد من الزمان."

بول كروغمان

جريدة نيويورك تايمز [31]

31. Krugman, 2020.



كما أن توجه النظرية الكينزية والذي يدعوا لرفع الإنفاق في إطلاق المشاريع الحكومية من شأنه ابتلاع جزء كبير من معدلات البطالة وتحسين الرواتب وبث الطمأنينة تجاه الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما سيدفع نحو استعادة ثقة المستهلكين بالسوق والعودة للشراء، ويؤدي ذلك لتنشيط السوق وآليات الانتاج مرة أخرى لتتحرك الدورة الاقتصادية للانتعاش.

ولكن لمن أراد الحلول الوسطية، فهناك ما قد يرضيهم أيضاً. بعض الخبراء الاقتصاديون يصفون من هاتين النظريتين مزيجاً من الحلول رغم ما يبدو بالبداية من مغايرة وتضاد بين اتجاهاتها، ولكن عند التطبيق فإنه يمكن المزج بين هذه النظريات وتطبيقاتها ويمكن ترتيب بعض الإجراءات بتقديم بعضها وتأخير البعض الآخر.



فعلى سبيل المثال، يمكن بالبداية تطبيق المنهج الكينزي بكثافة أو تخفيض الضرائب وسعر الفائدة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار وإنشاء فرص عمل جديدة لاستيعاب البطالة وتدوير الأيدي العاملة في عجلة دولاب العمل. وبعد أن تتماسك هذه الفئة وتتماسك الشركات وتحقق أرباحاً، يمكن معاودة فرض الضرائب بالتدريج لتتمكن الدولة من خلالها من تسديد جزء من قروضها المستحقة على المشاريع التي قد أطلقتها في البداية. وبتلك المرحلة، سيتمكن السوق من تحمل الضريبة، وإن كان بالبداية لن يتمكن من استيعابها في ظل توقف عجلة الأعمال.



ويتضح خلال هذه الأزمة الراهنة، بأن الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات المتقدمة والنامية تحديداً حول العالم اتجهت نحو سياسات الاقتصادي الكينزي في عمومها، ويظهر ذلك من خلال المخصصات المالية التحفيزية الضخمة والمقدرة بمئات المليارات لضمان استمرار عجلة الإنتاج رغم التحديات المعيقة.

ولكن الكثير من هذه الدول أعلنت في الوقت نفسه توجهاتها للتقشف وترشيد نفاقاتها بل وأعلنت عن رفع نسب الضرائب أيضاً. وعلى الرغم من أن هذه السياسات قد توفر حلولاً بندولية مؤقتة إن صح التعبير، إلا أنها تمثل حلولاً مفخخة قد يجعل من هذه الدول رهينة ضغوط تهدد ركائز الأمن والاستقرار فيها. التاريخ يؤكد بأن سياسات التقشف كنظرية وتجربة سياسية لن تستطيع حل مشكلة مستويات النمو البطيئة أو البطالة، وهما من وجهة نظرنا أهم مؤشرين استراتيجيين يجب أن تنتبه إليهما الطبقات السياسية.

بقول آخر، الانتعاش الاقتصادي يتطلب تحرك المال في الأسواق، ومن دون ذلك فإن الاقتصاد يتجمّد. ولا يمكن تبسيط الأمر أكثر من ذلك!



ولعل مثال اليونان دليل واضح على كل ذلك. فالحكومة اليونانية بعد الأزمة المالية في عام 2008، أدركت عن عجز كبير جداً في ميزانياتها، واستمرت بسياسات التقشف ودعمتها دول الاتحاد الأوروبي بحوافز مالية وقروض ضخمة، ولكن المقرضين فرضوا عليها اتباع سياسات تقشفية أكثر، ووجدت اليونان نفسها أمام ركود حاد في نموها الاقتصادي، لا يعتقد الاقتصاديون بأنها ستنتهي في الأمد القريب، بل أنها أصبحت أمام أزمات مركبة وأكثر تعقيداً، مع تعثر مؤسساتها المالية وعدم قدرتها اليوم من الاقتراض من الأسواق العالمية.



وبدون الدخول في مزيد من التفاصيل في هذا الموضوع، وما نريد التنويه إليه بأن سياسات "شد الأحزمة" قد لا تكون بالضرورة الخيار الأمثل، وإن كانت الأسهل نظراً لأنها لا تتطلب بطبيعتها الكثير من الجهد، وبعكس "الإنفاق والتوسع" الذي يتطلب التخطيط والوعي والانتباه والمسؤولية والمحاسبة.

في العموم، دول العالم لن تستطيع تحمل خطورة استمرار نهج الإغلاق، وذلك في ظل تواجد نسب كبيرة من السكان بلا عمل ولا مصدر رزق، وهو ما سيدفعها لإحداث تغيير على أرض الواقع وبسرعة لتحفيز وإنعاش اقتصاداتها.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل تعي الحكومات بالفعل مدى جسامة المخاطر المحيطة بها؟ وهل هي مدركة بأن الاقتصاد العالمي تعمه المخاطر من كل الاتجاهات؛ والذي أصبح أشبه بالإنسان الذي يعيش وسط بركة مملؤة بالتماسيح؟ لنتعرف على بعض هذه المخاطر في الفصل التالي.



من المحتمل أن تظل الأسعار ما دون 45 دولاراً للبرميل حتى عام 2023، أي نحو 25 في المئة، أقل من متوسط العام الماضي.

صندوق النقد الدولي



المأزق الاقتصادي المحيط بالاقتصاد العالمي

العالم اليوم في مأزق اقتصادي كبير، ومحاط بفخوخ قد تؤدي إلى إنهياره في أي وقت؛ وكما يصفه عنوان هذا الكتاب. فالأزمة الراهنة تأتي في ظل معاناة الاقتصاد العالمي ومروره بعدة كبوات خلال المائة عام الأخيرة أشهرها الكساد الكبير، وكان آخرها مجموعة من الانكماشات الكبيرة بالعقدين الأخيرين.





ارتفعت مستويات الاقتراض الداخلي والخارجي لحكومات العالم في الآونة الأخيرة، ما قد يتسبب بارتفاع نسبة المديونية العالمية في العام 2020 بنسبة 342%.

صندوق النقد العربي[32]

32. صندوق النقد العربي، 2020.

أبرز التحديات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي:

1. الركود الخطير الذي برز بالعام 2008 إثر أزمة الرهن العقاري الأمريكي وانعكست آثارها على العالم بأجمعه.

2. بنهاية العقد الثاني كابد الاقتصاد العالمي خسائر وتباطؤ نتيجة للنزاع التجاري والسياسي بين أمريكا والصين.

3. انهيار أسعار النفط لتهبط خلال خمسة سنوات من أكثر من 100 دولار للبرميل لمنطقة العشرينات، وهو ما أثر بشكل كبير على قدرات منطقة الخليج العربي الاقتصادية وخلخلة توازنات الأسواق العالمية بسبب هذا التراجع.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لم تتمكن النظريات والاجتهادات والتطبيقات الاقتصادية من إيجاد حلول فاعلة وناجعة للمشكلات الاقتصادية العالمية؟ ولماذا لم تستطع هذه النظريات من إيقاف تواتر وتتالي الأزمات الاقتصادية المستمرة منذ عقود، وتكاد تلاصق بعضها البعض؟ وكيف سيكون شكل العالم الاقتصادي في ظل المخاطر المحدقة به وما لم يتم تداركها، خاصة مع اتباعه لنفس نظرياته الاقتصادية الحالية التي أصبحت محل نقد عالمي؟[33]

33. Kawano et al., 2009.



أظهرت أزمة كوفيد هشاشة وعدم مرونة المنظومات الاقتصادية، وكشفت أيضاً عدم انتباه الأنظمة الحكومية لملفات استراتيجية مهمة وبشكل يتناسب مع أهميتها مثل الأمن الصحي والأمن الغذائي.

دعونا نستعرض بعض الأمثلة للدلالة على إخفاقات المنظومة الاقتصادية العالمية الحالية. هذه الأمثلة تنقسم لثلاث مجموعات رئيسية من الإخفاقات التي توضح عيوب المنظومة الاقتصادية. أنظر أيضاً إلى الشكل رقم 22.



الشكل رقم 22: أهم ملامح المأزق الاقتصادي الحالي



1. عدم مرونة المنظومة الاقتصادية الحالية واتسامها بالهشاشة والقابلية للتحطم أمام بعض المشكلات

يمكن ملاحظة انعدام المرونة في النظام الاقتصادي الحالي من خلال ما حدث من أزمات اقتصادية بالعالم ومنها:

- ما تكرر من تكبد العالم من خسائر جراء الكساد والانكماشات الاقتصادية المتعددة خلال القرن الأخير، وما سيتكبده بالمرحلة المقبلة من خسائر جراء الأزمة الاقتصادية الكبرى التي سببها وباء كورونا، والتي لم تتضح بعد كيف ومتى ستنتهي، وما هو الحجم النهائي للخسائر؟ وهو ما يدعو لإعادة النظر في الوسائل الاقتصادية التي يجب تفعيلها لتخفيف آثار هذه الكوارث الاقتصادية على المستوى الدولي والمحلي وعلى مستوى المؤسسات والأفراد.



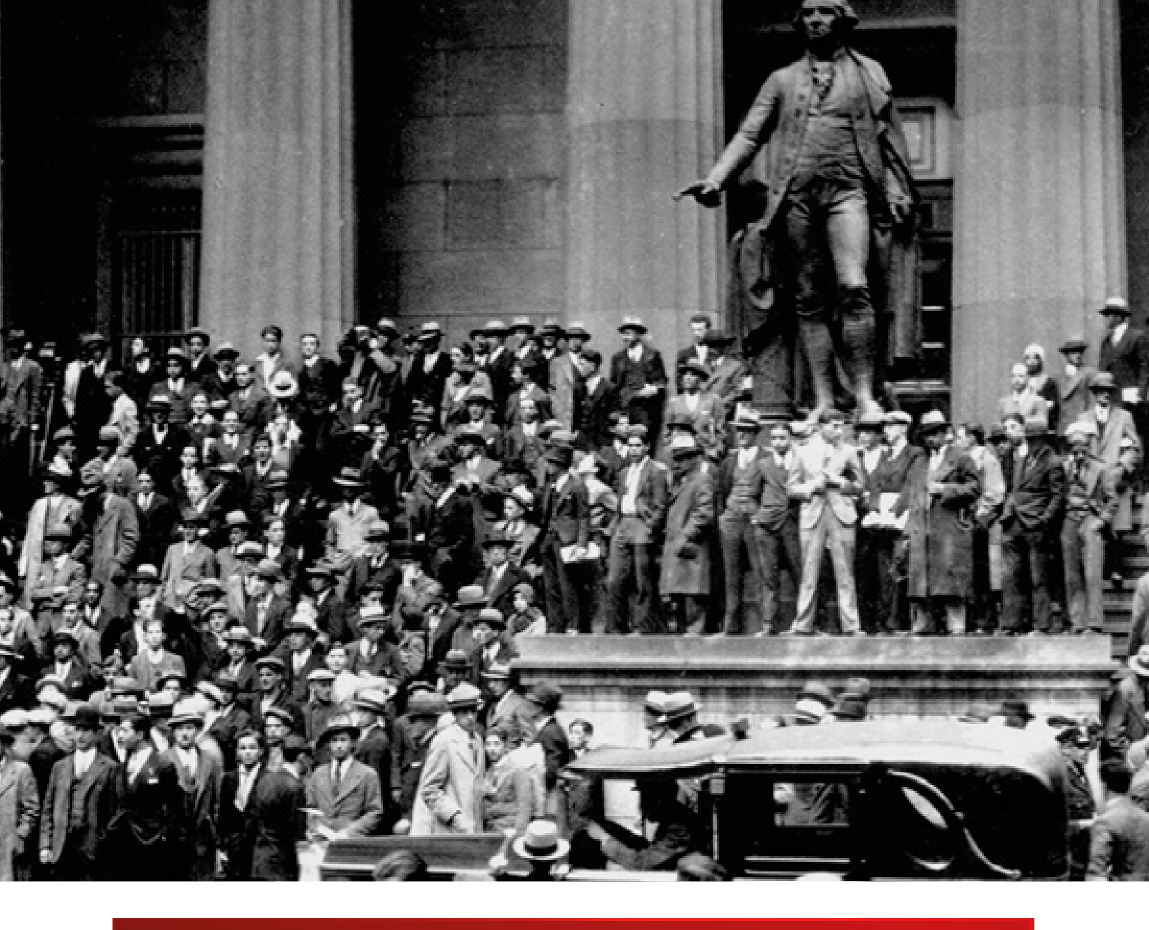
- استمرار معضلات ومشاكل البطالة، ولا يظهر أفق لهذه النهاية - وهو ما يهدد الاقتصاد برمته لأنه سيؤدي للتباطؤ التدريجي ثم الكساد ثم الانهيار. فمشكلة البطالة تعتبر أخطر التهديدات الحالية والمستقبلية لأي منظومة اقتصادية - ويمكننا ملاحظة تصاعد معدلات البطالة كنتيجة لأسباب عديدة منها:

- نتيجة التحول الرقمي إذ يتم إحلال العديد من الوظائف البشرية ببرمجيات ومعدات ذكية.
- توقف الأعمال وإفلاس العديد من الشركات.
- ما شهده العالم من ظواهر الإغلاق الكلي والجزئي إثر الخوف من تفشي الأمراض.

- تفتقر آليات العمل الحكومي ذات الطبيعة الاقتصادية أحياناً للحوكمة اللازمة لحسن إدارة عمليات رقابة الأسواق المالية وطباعة العملة وآليات إنفاق الموازنات، والمفترض أن تأتي هذه الإجراءات ضمن أطر استراتيجية عامة وشاملة حتى تؤتي ثمارها بالشكل-المطلوب.

- ضعف الكفاءة الإدارية والتنافسية بالمؤسسات ذات الملكية العامة أو الحكومية وخاصة بالاقتصادات الاشتراكية لافتقاد الحماس الذاتي.

- أدت العولمة ليس فقط لانتشار عدوى الأمراض، بل تعدتها لنشر المشكلات الاقتصادية أكثر منها لنشر النجاحات، وهذا ما تم ملاحظته لعدم محدودية المشاكل الاقتصادية داخل الدول المعنية بل تعدي آثارها لتصيب الجميع.



2. إعادة النظر في الافتراضات التي قامت عليها النظريات الاقتصادية الكلاسيكية وتحديثاتها

لم تعد الافتراضات الرئيسية التي قامت عليها النظريات الاقتصادية الكلاسيكية التي ظهرت منذ قرنين من الزمان بكافية لتفسر الواقع كما كانت بالسابق. وظهرت أصوات كثيرة تشير إلى الحاجة الكبيرة لإعادة النظر بكل هذه الأسس والافتراضات في ظل متغيرات أصبحت جزءاً كبيراً من حياة الإنسان ويومه وعمله وسفره وحله وترحاله وعلاقاته الإنسانية والاجتماعية.

1. الافتراضات السيكولوجية للسلوك الإنساني التي تم تأسيس النظريات الاقتصادية القديمة وفقاً لها، مثل المنافسة والتطور والطمع والمغالبة لم تعد صالحة وخاصة مع الأجيال الجديدة الناشئة التي ترعرعت في بيئات الإنترنت والأجهزة المحمولة والتطبيقات الذكية، وظهور زيادة بالميل للاستثمار والمغامرة الفردية أكثر من ذي قبل بدل العمل بالوظيفة.



2. أضف لما سبق معيار الصحة الإنسانية وخطورة تفشي الأمراض المعدية وأثر الخوف في السلوك الإنساني الاجتماعي ومردود هذا السلوك اقتصادياً، حيث يتوقف الناس عن الشراء ويحدث الانكماش.

3. يعتبر تبني الدول المختلفة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بالعام 2017 مدخلاً رئيسياً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

كنتيجة لهذه المتغيرات الأساسية وانطلاقاً من التحديات التي يواجهها العالم من تذبذب وعدم استقرار في أنظمته الاقتصادية، خاصة في ظل تداعيات المشكلات الاقتصادية التي أصبحت تؤدي إلى فقدان الملايين لأعمالهم ويصاب السوق بالخسائر الجسيمة، فقد ظهرت العديد من الجمعيات الاقتصادية والتجمعات العلمية التي تنادي بتغيير المنظومة الاقتصادية العالمية تغييراً جذرياً وليس شكلياً كما حدث خلال النصف قرن الأخير، إذ نجد أن كل محاولات الإصلاح كانت محدودة جداً ولا تمثل اكثر من المزاوجة والمزج بين النظريات المختلفة.



3. انتقادات العلماء الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال

يؤكد العديد من الخبراء الاقتصاديين بالعالم خاصة بعد أزمة الرهن العقاري التي هددت العالم بالعام 2008، بأهمية تأسيس منظومة اقتصادية حديثة تعالج الشروخ العميقة التي نجدها تتفاقم يوماً بعد يوم بلا حلول حقيقية.

ومن بين هذه المشاكل العميقة التي تنتقد النظام الاقتصادي بعدم قدرته على التعاطي معها هي:

1. أزمات الائتمان والديون الغير قابلة التحصيل سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدول، ويكفي أن نعلم أن حجم ديون العالم تتجاوز ثلاثة أمثال ناتجه المحلي[34] والأخطر من هذا الرقم أن نعلم أن نسب نمو هذه الديون تساوي ضعف معدل النمو العالمي.

34. Tiftik et al., 2020; Smith, 2020.



2. هشاشة البناء الاقتصادي الدولي، حيث نجد أن التشابك الاقتصادي العالمي يعني احتمال أن تجر أزمة اقتصادية في دولة، بقية الدول المرتبطة بها، لتتأثر الدول الأخرى سلباً بسبب هذا التدهور بأحدها. وقد رأينا الأزمة الاقتصادية اليونانية وكيف أثرت سلباً على القارة الأوروبية بأكلمها، وأدت لتحرك أوروبي جماعي لإنقاذها بفاتورة ضخمة جداً قدرت 323 مليار يورو.[35]

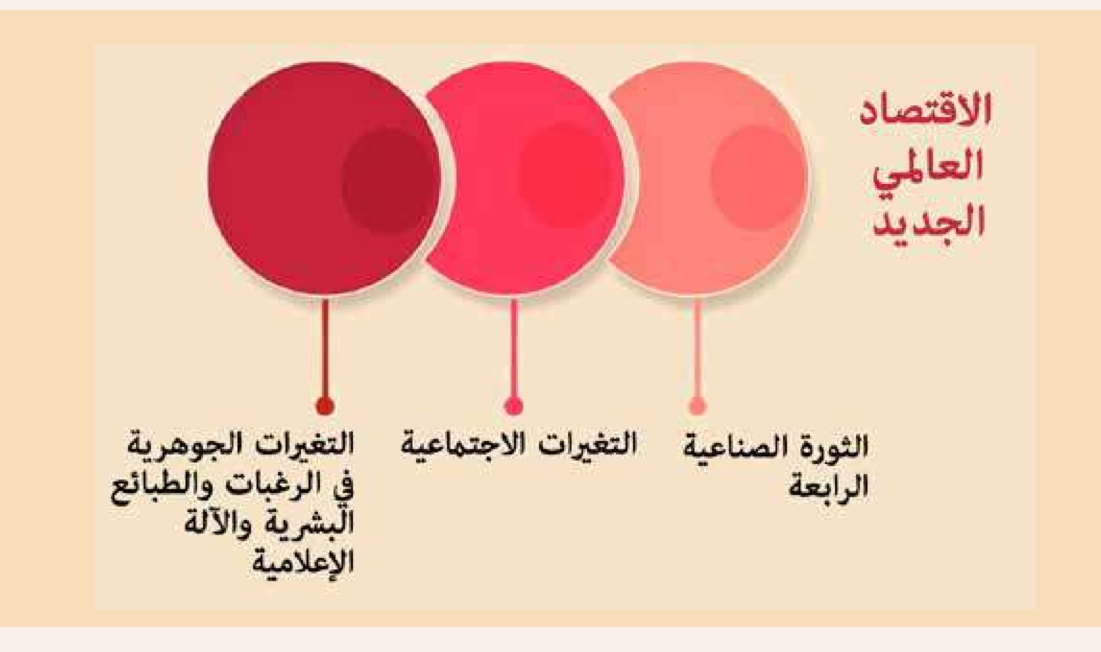
تُمثل هذه القائمة الساخنة مجموعة من المعضلات الاستراتيجية والمخاطر الكبيرة ضد المنظومة الاقتصادية الحالية بكل مدارسها واتجاهاتها. فدائرة الفقر والبطالة آخذة في الاتساع كما تم توضحيه، بل أن الآليات الاقتصادية مثل الرسوم وفرض الضرائب باتت تساهم في إفقار ذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة، خاصة بعد أن أصبحت نصف ثروات العالم يملكها 1% من سكانها. أضف إلى ذلك، فإن النظريات الكلاسيكية المعتمدة

35. BBC, 2015.

على مبدأ قلة ومحدودية الموارد لم تعد حقيقية أو واقعية؛ فالثورة الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر أظهرت وسائل وقدرات انتاجية أعلى بكثير من الاحتياجات البشرية. كما أن التطور الرقمي وتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة باتت تغير قواعد اللعبة الاقتصادية.

دعونا نستطلع بعض المعطيات التي أصبحت تدفع نحو تغييرات كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي.

المعطيات والمدخلات الرئيسية المؤدية للاقتصاد العالمي الجديد



الشكل رقم 23: معطيات الاقتصاد العالمي الجديد



أولاً: الثورة الصناعية الرابعة وما أوجدته من متغيرات

1. ظهور العملات الرقمية بنوعيها (المشفرة (cryptocurrency) والرقمية التقليدية (digital money). وقد قدمت التكنولوجيا الرقمية مفاهيم جديدة للمال وقيمته فنجد أن العملة المشفرة يمكن أن تكون غير مملوكة لأي دولة ولا تستند لأي منظومة حكومية ولا تحتاج لبنوك ويمكنها أن تتواجد رغم عدم وجود أصل انتاجي يخص دولة معينة، وتتغير قيمتها بشكل كبير وبسرعة ووفقاً لنظرية العرض والطلب.[36]

2. ظهور التكنولوجيا المالية (FinTech) وهو ما يمثل بديلاً محتملاً لمفهوم المصارف التقليدية القديمة الذي ساد خلال المائة وخمسين عاماً الأخيرة.

36. ارتفع سعر عملته الأشهر البيتكوين لأكثر من عشرة آلاف ضعف خلال أقل من 10 سنوات وهذا الوضع الغريب لم يتوقع الاقتصاديون الذين خططوا للمنظومات العاملة حاليا، فكيف نواجهها؟ وكيف نتعامل مع هذه العملة التي لا تعترف بها المصارف المركزية والحكومات ورغم ذلك تصعد لهذا الصعود.

3. ظهور تطبيقات الذكاء الصناعي وتعلم الآلة والتي تستفيد من البيانات الكبيرة وتحولها لمعلومات ومعارف ويمكنها التحرك والتصرف واتخاذ القرار، مما يجعل منها أداة تهدد بإلغاء ملايين الوظائف والحلول محل البشر في الوظائف والأعمال وكوسيلة إنتاج رئيسية.



4. أصبحت المعلومات والبيانات مادة ذات قيمة اقتصادية بجميع مراحلها ويمكن تشبيهها بالنفط الذي يمكن بيعه كمادة خام مستخرجة من الأرض وبيعها على هيئة مستحضرات مُصَفَّاه مثل البنزين والديزيل أو مواد أكثر تعقيداً مثل البلاستيك والكيماويات المستخرجة من النفط.

5. النمو المتصاعد للتجارة الإلكترونية والتي يتوقع أن تغير مفاهيم السوق وطبيعة الدفع وترفع مستوى المنافسة والشفافية والضمانات التجارية. أضف لما سبق أن التسوق لن يقتصر فقط على منصات التجارة الإلكترونية ولكنها تتم أيضاً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مما قد يحررها من القيود القانونية الملزمة كالرخص-

التجارية مثلاً. ويمكننا ملاحظة الدور الكبير الذي لعبته التجارة الإلكترونية في مرحلة وباء كورونا وحجم النمو المفاجئ في المعاملات عدداً وقيمة وارتفاع قيمة شركات التجارة الإلكترونية مثل أمازون التي ارتفعت قيمتها السوقية أكثر من 25% خلال هذه الأزمة.

وبنفس الوقت نجد أن الدخول غير المدروس والمندفع لمسايرة هذا التطور السريع سيؤدي لارتفاع نسب البطالة، وهو ما يعني انهيار المنظومة الاقتصادية بسبب تراجع القدرات الشرائية وهو ما قد يؤدي إلى ازدياد الغضب المجتمعي والذي قد تبدأ معه مظاهر التمرد المدني والاضطرابات الأمنية. وبالتالي فإن المعايير الاقتصادية الجديدة يجب أن تراعي مثل هذه الأبعاد مجتمعة ومن خلال دراسة كلية شاملة.[37]

37. أشارت دراسات عديدة صدرت عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بأن الثورة الصناعية الرابعة فرضت واقعاً جديداً وقدرات جديدة، وأنه أصبح على الحكومات خاصة العربية الانتباه له، والاستفادة منها في بناء منظومات اقتصادية مستدامة.



ثانياً: التغيرات الجوهرية في الرغبات والطبائع البشرية

هناك اتجاهات حديثة أثرت في حياة الإنسان، ولا سيما بعد أزمة كورونا التي مرت بسائر البشر وأظهرت بروز عامل الخوف وكيف أنه قد يؤثر على القرارات الفردية وميولها. ومن بين هذه الصفات الواضحة:

1. غريزة البقاء والخوف يمكن أن تحل محل ما اعتبره آدم سميث باليد الخفية والتي يقصد بها آليات السوق والمنافسة والتصحيح السعري بناء على وجود بعض خواص الطمع البشري والطموح والتميز، والآن نرى بأن الخوف أصبح أكثر هذه الدواخل النفسية تأثيراً وحسماً.

2. الإدخار وعدم الميل للإنفاق.

3. التأثير الكبير للإعلام المرئي ومنصات التواصل الاجتماعي وقدرة الإعلام الموازي على خلق أزمات ومخاوف، أو ترويج منتجات ويمكنها إشاعة وصناعة أفكار ذات اثر اجتماعي واقتصادي وسياسي.

4. خطورة دور الإشاعات ودورها في بناء المزاج العام والمواقف الأساسية ومنها الموقف من السوق والأمور الاقتصادية.



ثالثا: التغيرات الاجتماعية كنتيجة للتفاعلات بين مشكلات الإغلاق ومنع السفر والتطور التكنولوجي

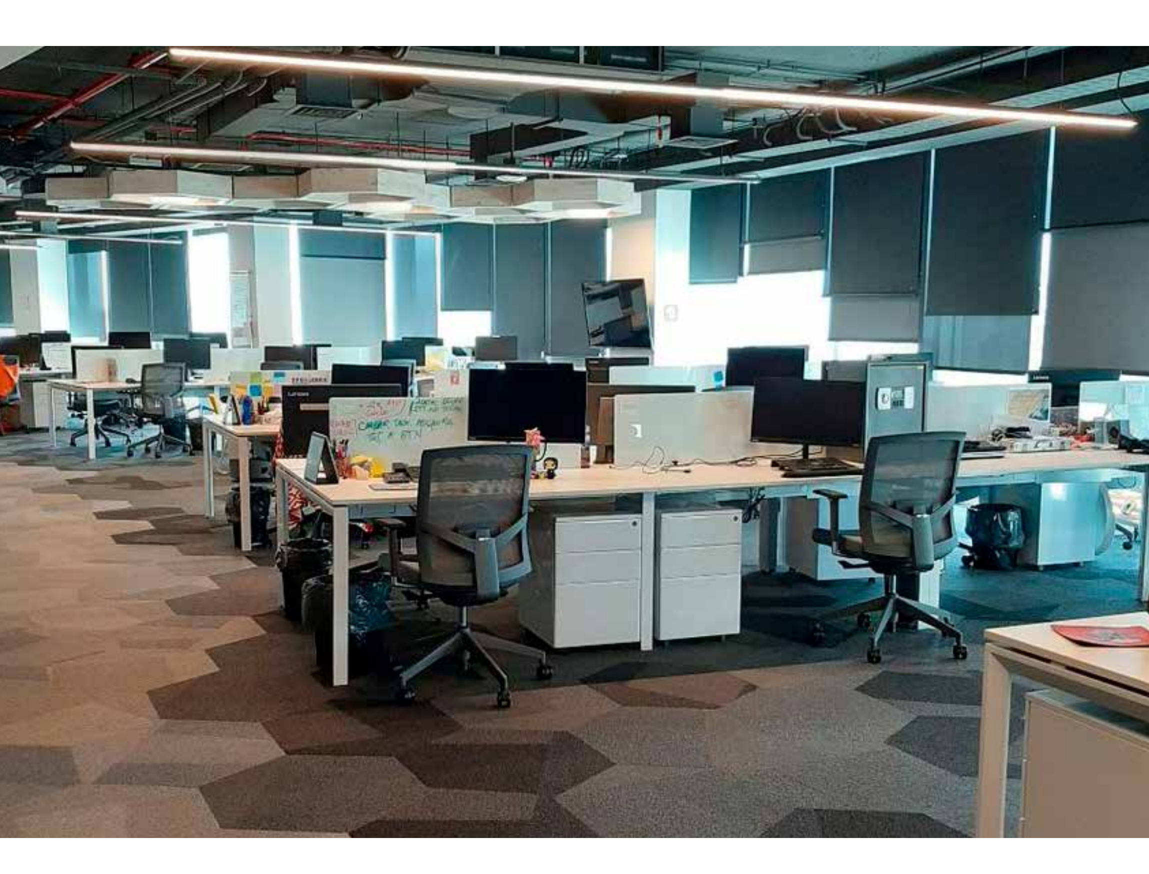
1. انتقال الكثير من نظم العمل غير الميدانية للعمل الرقمي وعن بعد من المنزل.

2. توقف الرحلات الجوية والبحرية بين البلدان بشكل مفاجئ ولأول مرة منذ عرف البشر الرحلات الجوية، مما أوقف حركة سفر كانت تعتبر تقليدية وكثيفة لأول مرة منذ أكثر من سبعين عاماً.

3. ازدياد الاعتماد على التكنولوجيا في التواصل الاجتماعي، وتراجع العلاقات البشرية والأسرية.

4. تراجع أهمية العمل من المكاتب كموقع ضروري للعمل وتراجع الميل للعمل الجماعي وجهاً لوجه.

5. زيادة الطلب لتوظيف عاملين وموظفين عبر الإنترنت مما قد يخفض من فرص العمال المحليين في مقابل عمالة أجنبية تعمل من دول خارجية تتميز بانخفاض رواتبها، وهو ما يرفع الكفاءة ويخفض تكاليف التشغيل ولكن بنفس الوقت يرفع من معدلات البطالة المحلية.

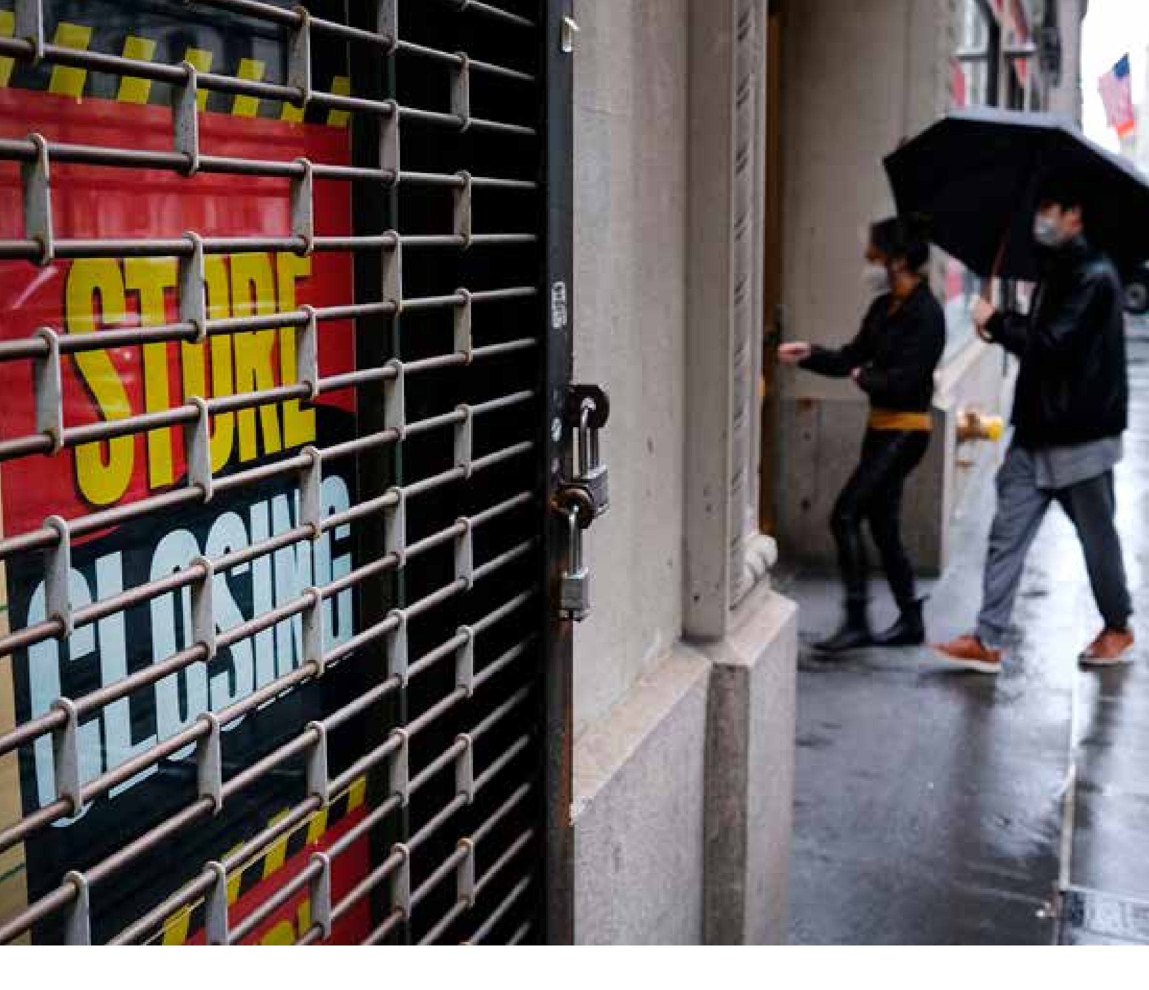


6. اتجاه الشركات والمؤسسات لمراجعة سياساتها في استمرارية الأعمال وخاصة بعد ثبوت عدم اكتمال مثلث الكفاءة والفاعلية والكفاية فهناك بالفعل خدمات تم استعادتها بأساليب العمل الخاصة بالأزمة، وهناك أعمال وخدمات لم تتحقق وأخفقت وهناك حالات طبقت بشكل جزئي والأسباب كثيرة.

7. الاتجاه لتخفيض تكلفة الأعمال والإنتاج بشكل عام لمواجهة ظروف السوق قليل النشاط ومن ثم القدرة على الاستمرار في هذه الظروف الصعبة.

8. بروز تحولات جذرية في طرق التعليم والاستخدام الكثيف للتعليم الرقمي، وتراجع الحاجة للمدارس التقليدية أو لنقل بروز نماذج للتعليم تمزج بين العملية التعليمية التقليدية والتعليم غير التقليدي.
9.

بروز مفاهيم جديدة للحركة والسير والتسوق والاجتماعات تحد من النشاط البشري لأول مرة تحت مسمى التباعد الاجتماعي.



هذه المعطيات من الواضح بأنها أصبحت مدخلات من شأنها أن تعيد تشكيل المنظومة الاقتصادية العالمية بشكل كبير. ما زالت الساحة العالمية مثار نقاشات واسعة حول تكوين نظام عالمي جديد، ولكن من دون إجابات قاطعة عن تفاصيل شكل ومكونات منظومتها.

كما أنه من المؤكد بأن المنظومة الاقتصادية ستختلف عما كانت عليه قبل أزمة كوفيد 19. فحجم الخسائر المالية الهائلة التي نتجت عن إجراءات الإغلاق ستدفع بتغييرات كبيرة في السلوك الاقتصادي للحكومات والشركات والأفراد. وقد حاولنا من خلال استقرائنا للمشهد الاقتصادي العالمي، تصور بعض من ملامحه التي تؤكد فرضيات من شأنها أن تغير آليات عمل وحركة النظام الاقتصادي الحالي، وميزان العرض والطلب في ظل تغير العادات الاستهلاكية والعلاقات التجارية.



كوفيد 19 سوف يعيد تشكيل عالمنا. لا نعرف حتى الآن متى ستنتهي الأزمة. ولكن يمكننا الجزم بأنه في الوقت الذي سيحدث فيه ذلك، سيبدو عالمنا مختلفًا تمامًا.

جوزيب بوريل فونتيليس
الممثل السامي للاتحاد الأوروبي



سمات الاقتصاد العالمي الجديد

في محاولة لاستقراء العالم الاقتصادي ما بعد كوفيد 19، نضع هنا تصوراً لعشرة سمات مفترضة بالنظام الجديد.



1. تعاظم دور الدولة الاقتصادي

على عكس الاقتصاد الكلاسيكي والرأسمالية الحرة فالتجربة العالمية أثبتت فشل المنظومة الاقتصادية الحرة أو الموجهة. وبنفس الوقت فإن حالات الكساد والركود التي مر بها العالم في القرن الأخير كان يعتمد على تدخل الدولة ويعتبره العنصر الحاسم في علاج المشكلة والخروج منها. وهو الأمر الذي أصبح بمثابة أن تنتظر الدولة أن تخلق آليات الاقتصاد الحر الأزمات، ثم يأتي دورها لتتدخل لعلاج المشكلة وتستدين وترفع من مستويات عجز الموازنة لتحل المشكلة، ثم ترحل وتترك السوق مرة أخرى لآليات "اليد الخفية".[38]

38. اليد الخفية: هو مصطلح اقتصادي وكان أول من صكه العالم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم وكتب أخرى، حيث يقول، بأن الفرد فطرياً يهتم بمصلحته الشخصية وهو ما يساهم في تحقيق مصلحة مجتمعه من خلال مبدأ "اليد الخفية"، حيث يفسر هذا المفهوم سلوك الإنسان في الاقتصاد بأنها حاجات إنسانية تقوده وتحركه لتحقيق التوازن والرفاه الاجتماعي. فعندما يزيد العائد الشخصي لفرد ما، فإنه يساهم في زيادة العائد الإجمالي للمجتمع لأنه ببساطة جزء منه. وتضيف تلك النظرية أنه لو سُمح لكل مستهلك بحرية اختيار السلعة التي يرغب بشرائها، وسُمح لكل مُنتِج أن يبيع ما يشاء وأن يُصّنِع السلعة التي يشاء، فإن طبيعة السوق وفعل تلك اليد الخفية التي تسعى لتحقيق رغبة الحرص لدى الزبون والمكسب لدى التاجر سيكون عامل لتحقيق المصلحة المتبادلة وتطوير المنتج والخدمة وتطور الاقتصاد من حيث الكفاءة والفاعلية. كما وسيركز المستثمرون في الصناعات المطلوبة من أجل الربح، كما سيسحبون استثماراتهم من الصناعات الأقل ربحية. وكل هذه التفاعلات تحصل بشكل عفوي وطبيعي.



وكما ذكرناه سابقاً، فإن الحل الاقتصادي الحالي المسمى بالاقتصاد الكينزي يعد الأمثل من وجهة نظر الاقتصاديين للخروج من الأزمات والكساد الاقتصادي، والذي كلما كان إطلاقه سريعاً وحاسماً كلما كان الخروج من الأزمة أسرع وفق نهج الـ V-Shape. وكلما تأخر الحل أو كان متردداً، كلما كانت الأزمة أكثر مكوثاً لتأخذ منحى الـ U-Shape أو L-shape وهو منحى غير مرضي.

مما لا شك فيه، بأن الدور الحكومي سيكون أكثر وضوحاً بالاقتصاد الجديد، وإن كان المتصور أن تساهم الحكومة بفتح المشاريع العملاقة ثم تتركها للإدارة الخاصة أو المشتركة مع القطاع الخاص، وتستخدم السيولة المالية الناشئة في تدشين مشاريع أخرى كبيرة وتدوير رأس المال، وهي بهذه الصورة ستضمن ألا ينزلق الاقتصاد لاتجاهات مزعجة مثل السابق.



2. الاقتصاد الرقمي سيكون بمثابة الآلية التي ستحرك وتعمل بها الأسواق

يمكن أن نؤكد أن هذ الموضوع الغاية بالأهمية له أبعاده الاستراتيجية الكبيرة التي لا يمكن تجاهلها، حيث تتجلى قدرة هذا النوع من الاقتصاد من انتاج القيمة هذه بشكل غير مسبوق، ومتخطياً كل النظريات الاقتصادية السابقة، حيث يمكن وفق هذ النماذج الذكية إيجاد منظومات عمل اقتصادية تعمل ذاتياً وتنتج القيمة المضافة، دون تدخل بشري، مثل مواقع حجز الفنادق مثلاً أو تشغيل عمالة من الروبوتات والماكينات الذكية لتزرع وتروي وتحصد في المزارع.



وسينضوي تحت الاقتصاد الرقمي مجموعة من القدرات والمفاهيم والأدوات التي تعد كل واحدة منها ثورة في عالم الاقتصاد ومحرك لأحد أنواع الاقتصاد الجزئي ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. العملات الرقمية والمشفرة والتي ستشكل ثورة في عالم المال ويمكنها بصورة أو بأخرى أن تلغي بشكل تام القدرة على التزوير أو السرقة، حيث لن تكون الأموال منقولات عينية بقدر ما هي أرقام بقواعد بيانات معروفة الملكية والحركة.

2. الشمول المالي والرقمي كمفهوم سيساهم في تعزيز حوكمة الاقتصاد وشرعية الممارسات وسداد مستحقاتها وضرائبها بشكل صحيح، وهو ما سيساهم في توفير الكثير من الخسائر التي تضيع اليوم كمقابل لفاتورة الفساد التي يمكن تصورها بالتريليونات ونسبة كبيرة من الدخل العالمي. في هذا النظام يتعثر سير الاعمال المنافية للقانون حيث أن المال وحركته شفافة ومسجلة.

3. تقنية "البلوكتشين"[39] ستساهم بإعادة ربط العالم وتحقيق عولمة من نوع جديد يجعل البيانات المالية وغيرها مسجلة بسجل عام عالمي موحد، مما يساهم في رواج التجارة العالمية والمحلية، فضلاً عن كونها أحد محركات العملات المشفرة الرئيسية.

4. الذكاء الاصطناعي والمعتمد بشكل كبير على مفهوم تعلم الآلة والبيانات الكبيرة يبشر ببزوغ عصر جديد من الآلات الذاتية العمل، مثل السيارات ذاتية القيادة على سبيل المثال، وهو ما يوضح مدى أهمية هذا العنصر وتأثيره على الاقتصاد.

39. تقنية البلوكتشين: مكنت تكنولوجيا البلوك تشين من إيجاد حل لمشكلة الإزدواجية التي عادة ما تحدث في السجلات الإلكترونية؛ كالإنفاق المتكرر لنفس المبلغ المالي في مواقع مختلفة على سبيل المثال. ويعزى ذلك إلى هيكلية النظام في تأمين وتوثيق وحفظ السجلات، ومشاركة البيانات مع جميع الأطراف المرتبطة على الشبكة، بالإضافة إلى درجات التشفير المعقدة والمعايير الأمنية المستخدمة. كل ذلك أدى بدوره لتحفيز تطوير تطبيقات ذكية معتمدة على تكنولوجيا البلوك تشين، خاصة في تمكين ظهور العملات المشفرة واستخداماتها في العالم.



هذه الأمثلة تعد غيض من فيض، وليس حصراً، وإلا فالمقام لا يكفيه هذه العجالة، ولكنها تبين الإمكانات الهائلة لدخول التكنولوجيا الحديثة لحلبة العمل الاقتصادي، وأثره الكبير على تقدمه.

يضاف إلى ما سبق التحذير من أن هذه التقنيات قد تساهم أيضاً في خلق بطالة بين نوعيات عديدة من الوظائف مثل السائقين وموظفي الخدمات والمهام الإدارية والعمليات المرتبطة باتخاذ القرار وسير الأعمال في العديد من الأنشطة، بل ستصل للمهن الطبية والقانونية والهندسية، وغيرها.

هذا الخطر يجب التحفز والاستعداد له بمزيد من التأهيل وإيجاد وظائف جديدة وتعزيز أكبر لدور الدولة لحماية المجتمع والطبقة المتوسطة والأقل منها من الانسحاق تحت ضغط التحول الرقمي السريع. حيث أن ضبط إيقاع التحول هو أمر في غاية الأهمية لمنع خلق بطالة كبيرة بشكل مفاجئ، ولضمان أن يكون التغيير موازياً لإعادة التأهيل والتوظيف في العالم الاقتصادي الجديد.



3. التشغيل الشامل واستيعاب كل القوى العاملة

التشغيل الشامل هي حالة اقتصادية يتم فيها استخدام جميع موارد العمل المتاحة بأكثر الطرق كفاءة بهدف استيعاب أكبر قدر من العمالة الماهرة وغير الماهرة التي يمكن توظيفها في الاقتصاد في أي وقت معين.

الهدف هو الوصول بمعدلات البطالة لأقل حد ممكن حتى لا يتعطل عن العمل إلا الفئات التي هي بحاجة للرعاية وجعلها عند أقل حد ممكن حتى يتمكن المجتمع من خلال آليات الضمان الاجتماعي والضرائب وغيرها، من إعالة هذه الفئات غير القادرة لأسباب قهرية. وهذا يعتبر الحد الاقتصادي الأمثل والأكثر أماناً، حيث أن التشغيل وتوفير المال بيد المجتمع يؤدي للرواج التجاري والانتعاش الاقتصادي، ويبقى أحد أهم اهداف الحكومات الرئيسية.



ومن المهم الإشارة إلى أن كافة التطبيقات الاقتصادية فشلت للوصول لهذه الحالة المثالية بشكل كبير سواء من التطبيق الاشتراكي أو الرأسمالي. ولكن في ظل التقدم الماثل في كافة القدرات العلمية والتكنولوجية، فإن تحقق مبادئ الشمول الرقمي ستجعل من السهل تقديم العون في هذا المجال وبشكل عاجل لكل من يحتاجه ومن أجل إيجاد العمل المناسب والتوظيف السريع والتأهيل والتدريب على العمل من خلال أدوات التدريب الحديثة والمنصات المتخصصة والتعليمية على سبيل المثال.

وكلما ازدادت شفافية الواقع المجتمعي أمام الدولة الحديثة كلما ازدادت قدرتها على التوجيه السليم للاستثمارات والتوظيف الميسر لمن يحتاج الوظيفة من أجل الموازنة بين حاجة سوق العمل والعمالة للعمل على جهتين، برفع مستويات العمالة وتدريبها وتأهيلها، وتوجيه المستثمر نحو طبيعة الاستثمارات المتاحة والمفاضلة بينها.

ويظل هذا الهدف هو الأهم والأكبر على الإطلاق ونصب عين كل المخططين الاقتصاديين وعليهم أن يقوموا برسم الخريطة الاقتصادية بما يسمح بعدم انفلات الأفراد لعالم البطالة والتحديات التي تواجهها.



ولكن من الأمور التي تعيق تحقيق هذا الهدف هو العلاقة العكسية مع التقدم التكنولوجي والذي يميل دوماً لتقديم حلول ذكية لصاحب العمل تؤدي للاستغناء عن العمالة وتخفيض التكاليف التشغيلية، وهو ما يسعى له رجال الأعمال لتحسين موقعهم التنافسي بالتأكيد. ولحل تلك المعضلة، من المتوقع أن تتجه النظرية الجديدة لفرض رسوم وضرائب تصب في صالح توظيف الناس وتشغيلهم بوظائف لائقة وأن تتوجه الآلة لحماية الناس من الأعمال الخطرة والمزعجة والتي تحتاج سرعة الاستجابة والتحليل الذكي.

ومن المتوقع أن يكون من بين الحلول الموجهة لهذا الموضوع، أن يكون للفرد دوراً أكبر في الاقتصاد الجديد، بحيث يمكنه اتقان مهنتين او أكثر وقادر على تغيير مساره أو تطويره بشكل مستمر والانضواء ضمن برامج التعليم المستمر بصفة دائمة.

كما يمكن للدولة من خلال تدخلها بالاقتصاد، ان تصمم مشاريع لديها ميزة التشغيل الكثيف لملايين العمالة واستيعاب دائم للوظائف المتوفرة بالسوق ودون عمل حالياً.
وستدفع التوجهات العامة في النظام الجديد، الناس نحو امتلاك العمل من خلال الشركات المتناهية الصغر، للتخفيف من مخاطر العمل في مؤسسات قد لا تكون مستقرة بالمستقبل، وبغض النظر عن وضعها الحالي، أو التوجه للوظائف المؤقتة أو عن بعد من خلال التعاقدات المؤقتة.



4. بروز مفهوم القيمة الاقتصادية

مفهوم القيمة سيبرز أكثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كمقياس للمنفعة الاقتصادية التي تقدمها السلع والخدمات. ونرى بأن معظم النظريات الاقتصادية اتجهت نحو احتساب القيمة من خلال موجهين رئيسيين:

- الندرة، ومدى الاحتياج لهذا المنتج أي حجم الطلب مقابل مستوى الوفرة.

- حجم العمل المبذول في الحصول على المنتج أو الخدمة، ويقاس بعدد العمال والوقت المستغرق ويدخل ضمنها تكلفة الساعة حسب نوع العمل والخبرة وندرة هذه المعرفة وانتشارها أيضاً.



وهذين العنصرين سيستمران كما كانا، وسيضاف لهما مجموعة أخرى من عناصر التقييم مثل عنصر التقييم النابع من الصورة الذهنية، والذي سيدخل كعنصر أساسي في تحديد القيمة. ومثال لهذا تعاظم مثلاً قيمة برامج الاتصال والاجتماعات عبر الانترنت خلال فترة جائحة كورونا، والتي أدت إلى ارتفاع قيمة بعض الشركات إلى عشرات الأضعاف في وقت قصير جداً.

وبغض النظر عن سهولة توافر مثيل لهذه التطبيقات وكثرة المعروض منها، نجد أن هذه الأهمية مرتبطة بالصورة الذهنية والاعتمادية عليها لتنفيذ الأعمال، مما رفع قيمتها التقديرية عشرات أو مئات المرات. وستمثل هذه القيمة ضمن ما تمثله قيمة الملكية الفكرية مضافاً لها الصورة الذهنية، وهي من المعطيات الجديدة الداخلة في تحديد القيمة في النظام الجديد.



5. انخفاض أسعار الفائدة

تم اعتبار الفائدة البنكية والإدخارية والتي تمارسها أغلب أو كافة المؤسسات المالية والمصرفية وسيلة أساسية لتنشيط أعمال الإقراض والتمويل وهي أساسية لأي منظومة اقتصادية حيث لا يمكن إطلاق المشاريع الكبرى بدون هذا التمويل الكبير. وهذه الفائدة ضرورية لتمويل التكاليف التشغيلية والرأسمالية المطلوبة لتفعيل الأنشطة المصرفية وحوكمتها.

المستفاد من الأزمات الاقتصادية المتتابعة وخاصة أزمة الرهن العقاري 2008، أن أسعار الفائدة المتراكمة والمنتقلة من بنك إلى بنك قد فاقمت أثر الأزمة بشكل كبير مما فجرها على النحو الذي كان، وكلف العالم أزمة استمرت لعام كامل أو أكثر ودفعت الحكومة الأمريكية لضخ 4 ترليون دولار لدعم القطاع المصرفي والقطاعات المتضررة، وهو ما كان يمكن تلافيه في حالة كانت أسعار الفائدة مساوية لأتعاب الأعمال المصرفية وأجور الموظفين.

ونلاحظ أن القدرات التي توفرها التطبيقات الرقمية والذكية الحديثة مثل تكنولوجيا التمويل (Fintech) أصبحت تستبدل الآلة الذكية لإدارة الأنشطة التمويلية والمصرفية بشكل أسرع وأبسط، ويبشر بتخفيض الأعباء المصرفية والفائدة والرسوم على التمويل، وهو ما نراه ضرورياً لحيوية السوق بالمستقبل.



الأغلب بالاقتصاد الجديد أن تتراجع قيمة الفائدة كثيراً لتقترب من الصفر وذلك في ضوء المتغيرات التالية:

1. ظهور مؤسسات تكنولوجيا الأموال (FinTech) والتي لا تحتاج لبنى تحتية ومكاتب كثيرة وفروع وموظفين، بل نجد أن نماذج العمل الخاصة بها تعتمد على التطبيقات الرقمية ومجموعة صغيرة من الموظفين مما يخفض بشدة التكاليف التشغيلية.

2. في ظل هذا التحدي فإن البنوك بشكل كبير غير مرشحة للتمدد وتأسيس بنوك جديدة وستتحالف على الأغلب مع مؤسسات الأموال التكنولوجية (FinTech) وبالتالي فهي لن تضطر لدفع مصروفات رأسمالية جديدة بل ستتجه لتخفيض النفقات.

3. الاتجاه العالمي للتخلص من أعباء الفائدة على القروض والتي تؤدي لتضخمها بلا نهاية تقريباً وتأخذ الاقتصاد العالمي للمجهول.



6. تراجع او اختفاء البورصة

في الأغلب يسير الاتجاه الاقتصادي العالمي نحو اختفاء البورصات المالية ودخول بدائل حديثة ونظم مختلفة لتمويل المشروعات وجذب الاستثمارات، والسماح للعوام بالمساهمة دون التعرض لمخاطر الأسواق المالية الحالية. فالبورصات أصبحت اليوم باباً للمضاربة والتصرفات غير المسؤولة عالمياً، ومن غير المعقول الاعتماد على دعامة اقتصادية تتأثر بالإشاعات وتتسبب في خلق ركود وخسائر بالمليارات في ساعات أو دقائق معدودة.

ينصب هذا الإصلاح على إيجاد بدائل وحوكمتها لجذب المستثمر الصغير للسوق وتحويل صكوك الملكية والمساهمات لملكيات حقيقية ذات عائد وقابلة للبيع بأساليب مختلفة عن ممارسات الماضي والتي لم تؤدي للهدف المرجو منها.

لقد أصبحت سوق الأوراق المالية مجالاً للمضاربة وليس للاستثمار كما كانت مقررة بالبداية وهو ما يشكل ثغرة وانحراف عن المقصد الأساسي الذي أنشأت من أجله؛ ويفرض هذا الأمر إعادة النظر في هذا الأساس الاقتصادي.



7. استمرار العولمة

على الرغم من انتشار العديد من الآراء والنقاشات والأبحاث التي تتنبأ بذهاب عصر العولمة وزيادة الاتجاه نحول المحلية القطرية، إلا أن الحقيقة التي باتت مؤكدة بأن العالم مازال بحاجة كبيرة لبعضه البعض ولكون البنية التحتية للاتصالات بكافة أنواعها مازالت بحالة نمو وليست توقف، وعاجلاً أو آجلا سيذهب الوباء ليأخذ مكانه بين أوراق التاريخ وسيستعيد الإنسان طبائعه الأصلية وغرائزه في التعاون والعمل المشترك والتجمع والسفر والتعارف بين الشعوب.

ورغم الدعوات للانكفاء المحلي ومبرراته حول مخاطر الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء والصناعة والإنتاج، حيث أن توقفها بشكل مفاجئ قد يسبب مخاطر جسيمة قد تؤدي لمخاطر تشبه المجاعة المفاجئة أو الفوضى أو تعطل الاقتصاد بشكل كامل، هذه المبررات لها ما يدعمها بالفعل وتحتاج لمعالجة ولكنها ليست كافية لتحقيق هدف القطرية المغلقة على الذات، فهي تكاد تكون مستحيلة لبعض الدول نظراً لعدم تنوع مواردها الطبيعية،

والتي لن ينفعها بعض الإصلاحات في معالجة قصور الموارد الطبيعة عن تلبيتها، مثل الدول الصحراوية المفتقرة للمياه والتي ستظل في حاجة لاستيراد المنتجات الغذائية والزراعية.

ونجد بأن العولمة الجديدة ستكون عولمة أقاليم عالمية كبرى وليس عولمة دول منفردة، يمكن معها توفير معايير أمن وتكامل أفضل وكثقل مقاوم للمتغيرات المفاجأة والأزمات التي قد تظهر نتيجة للصراعات او الأوبئة وغيرها.



8. إعادة تعريف الملكية الفردية

ستستمر نفس مفاهيم الملكية الفردية الحالية في أغلب دول العالم مع قيود على تضخمها وتحولها لمراكز قوى أكبر من الدول نفسها. وتأتي هذه الرغبات نتيجة لما هو متداول حول ضلوع كبار الماليين وأصحاب الأملاك في العالم في مؤامرات سياسية واجتماعية وصحية، ومحاولتهم استثمار الأزمات العالمية لخلق مصالح ومنافع خاصة ضد المصالح العامة، وهو ما لم يعد مقبولاً أن تتسع هذه القدرات خارج نطاق حوكمة الحكومات والدول التي تمتلك أدوات رقابية مستقلة عديدة تحول دون هذه الإساءات، في حين أن تغول بعض رجال الأعمال على الدولة أصبح نتاجاً سلبياً للمفاهيم الاقتصادية الحالية التي تعتبر التنافسية المطلقة، واليد الخفية أحد وسائل النجاح والتصحيح الذاتي.

ويمكن أن تظهر مفاهيم جديدة للملكية الفردية تضمن تحقيق مصالح المجتمعات وتحول دون سوء استغلال تلك الحرية.



9. تراجع مساحة الحرية الفردية

أفرزت أزمة كورونا متغيراً جوهرياً في هذه المسَلَمة التي دأبت الحكومات والدساتير للتأكيد عليها. في مجتمعات اليوم، نجد أن الحرية الفردية أصبحت بغاية الهشاشة وتكاد تتلاشى في مقابل حق المجتمع ومخاوفه من انتشار الجريمة والأوبئة على سبيل المثال.

هذا المتغير سيعني أن المستقبل لن يسمح للحرية الفردية بمساحات مثلما كانت من قبل، وستحل محلها قيود مجتمعية كثيرة تعيق هذا الحق، وهو ما سيؤدي لانعكاسات على طبيعة الأعمال والاستثمارات. فعلى سبيل المثال ستنخفض مساحة الاستثمارات في الخدمات الترفيهية وتتجه أكثر للإنتاج الكمي والملموس.

هذا المتغير يجب أن يتم دراسة أثره على الاقتصاد وخاصة أنه سيكون سلبياً بشكل ما في البداية، ولكنه في النهاية سيكون أكثر إيجابية عندما تتناغم الاستثمارات والأعمال مع -

هذا المنحى الجديد، وخاصة بأن زيادة نسبة العاملين في الإنتاج له دور أكثر إيجابية على الاقتصاد عند مقارنته مع اقتصاد الخدمات الذي غالباً ما يكون على حساب الاقتصاد الإنتاجي رغم أهميته.

ومن المتوقع أن يحاول علماء الاجتماع التركيز على سعادة الانسان بدلاً من حريته والتي قد لا تصادف السعادة الحقيقية وهذا أمر جدير بالاهتمام وتحويله لقضية علمية مفتوحة للمجتمع ليبحثها ويوجد حلول لها.



10. دور حالة المناعة الصحية للشعب في تحديد وضعه الاقتصادي

يعتبر هذا المحور غاية بالحداثة في المفاهيم الاقتصادية. ولكن لنتخيل أن شعباً ما لديه مناعة من مرض معين، وبالتالي فلن يتوقف عن العمل ولن تتوقف عجلاته الاقتصادية، وسيدخل هذا المعيار في تقدير أمنه وقدرته على سداد القروض وتقييمه الإئتماني.

ستكون صحة الشعوب ومستوى مناعتها وتوقع مقاومتها للأوبئة أو قدرة منظومتها الصحية على المقاومة، أحد أهم الموارد الطبيعية التي يمكن تثمينها اقتصادياً تماماً مثل المياه والزراعة والنفط والذهب والمعادن والمعارف والملكيات الفكرية.

ومن المتوقع أن تخصص الحكومات ميزانيات مستقلة من أجل تنمية هذا الجانب والعمل على سلامته، وهو ما سيستدعي معه مواجهة العديد من الممارسات الاقتصادية التي ستتضارب مع هذه الميزة، مثل: تلوث البيئة، وسلامة الطعام الصحي، وممارسة الأنشطة الصحية.



من المتوقع أن يستمر تفشي الأمراض الخطيرة في المجتمعات الإنسانية ويكون لها آثار اقتصادية وجيواستراتيجية وجيوسياسية كبيرة.



الاقتصاد العالمي "لم يخرج من الغابة " بعد. والمخاطر المحيطة به ما زالت غير واضحة، مع احتمالات تصاعدية لموجات جديدة وكبيرة من الإصابات بفيروس كورونا، وتقلص قيمة الأصول والاستثمارات، وتقلب أسعار السلع الاساسية، وارتفاع سياسات الحمائية وعدم الاستقرار السياسي.

كريستالينا جورجييفا
مدير عام صندوق النقد الدولي



الخاتمة

تداعيات أزمة كوفيد 19 وحسبما تم إيضاحه في هذا الكتاب، فإنها قد تطول لسنوات عديدة، حتى وإن توفرت وسائل ناجعة لاحتواء الأزمة في الأمد القريب. كما أنها ستختبر أيضاً قدرة الحكومات على مدى نجاحها في السيطرة على الأزمة الصحية والاقتصادية في مجتمعاتها والمحافظة على المكاسب التي حققتها قبل الأزمة.

فالطريقة التي ستستجيب بها الحكومات لمعطيات هذه الأزمة، ستحدد بالتأكيد مدى فعالية إجراءاتها، لكن الدول التي كانت هشة قبل الأزمة ستعاني بالتأكيد من التبعات أكثر من غيرها. ومن المؤكد بأنه سيكون لدينا نوعين من الحكومات. نوع "يحاول الخروج" ونوع "ينتظر الآخر". الأول ستكون له حظوظه، ولكن الثاني من المؤكد بأنه سيكون ضحية هذه الأزمة!

وبحسب التوقعات، فإن الحكومات سوف تلجأ في الغالب لسياسات التقشف للتعامل مع تداعيات الأزمة الراهنة لأنها الوسيلة الأمثل برأي الطبقات السياسية لمواجهة أزمات الركود، وهو ما نراه أنه سيكون له آثار وعواقب كبيرة لا بد من الإنتباه لها.



عندما تكون المؤسسات مُحاطة بخطر محدق ما، فإنها تكون أمام خيارين رئيسيين؛ أحدهما أن تقف ساكنة وتعتمد على حظوظها، أو أن تحاول التحرك وتبني مقومات تنافسية تضمن لها البقاء والنمو.

التقشف في الأزمات يعني ببساطة اللجوء إلى نمط تقليدي ساكن وقائم على قبول الواقع والجلوس على مقاعد المشاهدة والتعاطي مع الأمور على أساس ردود الفعل. فالسياسات التقشفية للحكومات ستؤدي حتماً إلى تجميد الدورة الدموية في الأسواق وعلى عكس سياسات الإنفاق والتوسع التي تحاول التغيير وخلق الفرص وإحداث النمو. والتاريخ يؤكد ذلك.



يؤكد التاريخ بأن التقشف يؤدي إلى إضعاف الأسواق، وتظهر أولى مظاهرها في تراجع معدلات الاستهلاك وارتفاع معدلات التضخم على الرغم من اتجاه البنوك المركزية لخفض أسعار الفائدة. وستمنع مثل هذه السياسات أيضاً الاستثمارات وتؤدي إلى تعطيل المشاريع الاستراتيجية الطموحة، وهو ما سيؤثر بالسلب على نمو اقتصادات الدول بل وسيسهم في تفاقم أزمة البطالة مع تركيز الشركات على الربحية وإفلاس العديد منها.

كما أن مبادئ الحمائية والانكفاء في التعاملات الدولية التي ستصاحب مثل هذه السياسات من شأنها أيضاً أن تعمق من آثار هذه الأزمة. ولعل تجربة الكساد العظيم تؤكد بأن التقشف وخفض الإنفاق الحكومي هي فكرة سيئة جداً عندما يكون الاقتصاد في مرحلة الركود، وتجربة اليونان مثال آخر، والكثير من المفكرين الاقتصاديين يؤكدون على ذلك.

تحتاج التنمية الحقيقية إلى عقلية مفكرة إيجابية من جهة، ومن جهة أخرى سلبية ونقدية تحاول استقراء السيناريوهات المعاكسة للقرارات المختلفة. ومن خلال ذلك فقط يمكن للخطط الاستراتيجية أن تكون أكثر احتياطاً ومرونة في تجاوز العقبات التي قد تعتريها. ثم أن الدول التي ستمتلك أنظمة تشريعية مرنة تواكب المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المحلية والإقليمية والعالمية، يمكن أن تحقق مستويات تنموية تنافسية متقدمة، وترسخ من خلالها مقومات الأمن الاجتماعي والوطني.



كما أنه وفي أوقات الأزمات أو الاستشراف، لا بد أن تكون النظرة العامة للسياسات الحكومية كلية وليس جزئية. ففي عالم التخطيط والممارسة اليوم، الكثير يبدأ من الأجزاء، ثم يحاول بناء الصورة الكلية؛ أي القيام بتنفيذ مشاريع هنا وهناك، ثم ربطها بالمستهدفات. لكن المنطق العلمي يتطلب فهم وتصور الكل أولاً؛ وهي الغاية الاستراتيجية من كل ذلك.



النجاح في العبور لمرحلة ما بعد كوفيد 19، مرتهن بمدى قدرة الحكومات على تحدي الفكر التقليدي وتبني عقلية أكثر إبتكاراً مرتكزة على تحقيق النتائج وقياس الأثر. فلم يعد أمام الحكومات خياراً سوى تبني نظم عمل وسياسات وطنية براجماتية تضمن تنشيط العجلة الاقتصادية وتعويض الخسائر الهائلة التي لحقت بها والمستمرة حتى الآن.

وفي ظل الكبوات المتتالية للاقتصاد العالمي وسقوطه أمام كل الهزات التي تعرض إليها على مدى قرن، وآخرها جائحة كورونا، فإن كل الدلائل تشير إلى أن الدول ستتكيف مع المتغيرات التي أحدثتها الأزمة الراهنة بسن قوانين جديدة وأدوات محدّثة وسيظهر مع كل ذلك نظام عالمي غير الحالي، وستساهم تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة في تسريع تصميم وتمكين الاقتصاد العالمي الجديد.



النظام العالمي الجديد سيفرض واقعاً جديداً ما زال من الصعب التكهن بالكثير من مفاصله. وعلى الرغم من أننا حاولنا تصوير بعض من سماته، إلا أنه ما زالت هناك الكثير من التساؤلات والتي ستحدد مدى كفاءة وكفاية النظام الجديد. ومن بين هذه التساؤلات:

1. ما هو موقف الاقتصاد الجديد من مشكلة البطالة المتزايدة ونسب النمو المتباطئة؟

2. ما مدى مرونة النظام الجديد تجاه الأزمات الاقتصادية المفاجئة التي قد تنجم عن الحروب التجارية والأوبئة والكوارث الطبيعية؟

3. كيف سيتعامل الاقتصاد الجديد مع ظاهرة العولمة والتأثير المتبادل، وخاصة التأثير السلبي؟

4. كيف سيتم التعامل مع مفهوم الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الحديثة لتعزيز الإيجابيات وتجنب السلبيات؟

5. كيف يمكن التعامل مع الإعلام ولا سيما المحتوى الرقمي والذي بأغلبه مجهول المصدر وغير موثوق؟

6. كيف يمكن ضمان حوكمة ونزاهة الإجراءات المالية والاقتصادية والاجتماعية في ظل شكوك عالمية كبيرة تجاه بعضها مثل قضية التطعيم الإجباري لكل الناس؟ وكيف يمكن بث رسائل الطمأنة بشأنها ودور الحكومات؟

7. كيف يمكن التعامل مع إجراءات الإغلاق الجزئي والكلي لأي منظومة اقتصادية، دون أن تنهار تلك المنظومة؟

8. كيف يمكن تفادي الآثار السلبية لأسعار الفائدة في ظل أهميتها كنموذج أعمال محوري للبنوك؛ فكيف يمكن الإقراض بلا فائدة؟

9. كيف يمكن احتواء مظاهر التضخم وأسبابها بقدر الإمكان وتوفير الاستقرار للعملية الاقتصادية على مدى فترات زمنية طويلة؟

10. كيف يمكن ضمان أنشطة التمويل لتأسيس الشركات والمشاريع دون الدخول بعالم المضاربة وما ينتج عنها من تضخم وخسائر وكوارث للمستثمرين؟

11. كيف يمكن الدخول بالمستقبل مع استمرار تمتع الناس بحريتها الفردية التي اعتادت عليها؟

12. كيف يمكن للأجهزة الصحية والعلاجية أن تتعامل مع الأوبئة بشكل علمي وبعيداً عن الضغوط الدولية وما يشوبها من أخطاء وتردد وتغير بالمعايير كما حدث في الأزمة الحالية؟



من الواضح بأن وباء كوفيد 19 سيسرع من بداية وبزوغ نظام اقتصادي جديد. ولكن مع كل جديد، لا بد أن تأتي الفرص متزامنة مع التحديات. فمن من المؤكد بأن العالم الجديد سيشهد خارطة جيوسياسية جديدة ستتطلب من الدول تعزيز درجة التعاون وتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي لضمان المصالح الوطنية، ولكنها سترفع أيضاً من حدة وشراسة المنافسة مع توجه الدول المتقدمة لتنشيط اقتصاداتها واستعادة صدارتها على الساحة الاقتصادية.



النظام الجديد سيتطلب إعادة تصور دور الدولة وتعريف مهامها، وتبني نماذج واستراتيجيات تنموية تضمن تنويع اقتصادها ورفع قدراتها الإنتاجية، والاستفادة من ممكنات الثورة الصناعية الرابعة، وتحقق من خلالها مستهدفات أمن وسلامة ورفاهية مجتمعاتها والمجتمع الدولي. وإذا ما أردنا تبسيط كل ذلك لمراكز الفكر واتخاذ القرار، الخطط الاقتصادية يجب أن تحقق أمرين رئيسيين، هما: معالجة مشكلة البطالة، ورفع مستويات النمو الإجمالية. وإلا فإن الدول التي قد تتمكن من الإفلات من مطرقة كورونا، قد يفتك بها سندان التحديات المتراكمة.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الخوري، علي محمد (2019). الحرب بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية: إلى أين؟ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الخوري، علي محمد (2020). الاقتصاد العالمي الجديد. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الخوري، علي محمد (2020). الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز الأمن الوطني. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الخوري، علي محمد (2020). مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمات المُركّبة. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

دويتشه فيله (2020). سلاح بيولوجي وفيروس خدعة - ونظريات مؤامرة حول كورونا. وكالة الإعلام الألمانية: دويتشه فيله.
https://bit.ly/2Zb3she

طلحة، الوليد (2020). مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المُستجد. صندوق النقد العربي.
https://www.amf.org.ae/ar/economic-briefs/issue-14-june-20

منظمة الإسكوا (2020). استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات وباء فيروس كورونا،
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00114_rer_mitigatingimpact_covid-19_ar_mar27.pdf

المراجع باللغة الإنجليزية:

Aaronson, S. and Alba, F. (2020). The unemployment impacts of COVID-19: lessons from the Great Recession. The Brookings Institution.
https://www.brookings.edu/blog/up-front/2020/04/15/the-unemployment-impacts-of-covid-19-lessons-from-the-great-recession/

Ali, R. (2020). What Shape Would the Travel Industry Recovery Look Like? Skift. https://skift.com/2020/04/12/what-shape-would-the-travel-industry-recovery-look-like/

Ball, P. and Maxmen, A. (2020). The epic battle against coronavirus misinformation and conspiracy theories. Nature Research.
https://www.nature.com/articles/d41586-020-01452-z

BBC (2015). What's going on with Greece and its economy?
https://www.bbc.co.uk/newsround/15576454

Biello, D. (2006). Ancient Athenian Plague Proves to Be Typhoid. Scientific American.
https://www.scientificamerican.com/article/ancient-athenian-plague-p/

Cantore, N., Hartwich, F., Lavopa, A., Haverkamp, K., Laplane, A., and Rodousakis, N. (2020). Coronavirus: the economic impact – 26 May 2020. United Nations Industerial Development Organization.
https://www.unido.org/stories/coronavirus-economic-impact-26-may-2020

Davies, S.E. (2020). National Security and Pandemics. United Nations.
https://www.un.org/en/chronicle/article/national-security-and-pandemics

Edwin, T. (2020). Covid-19 shutdown to affect 300 million full-time jobs globally in Apr-Jun quarter, estimates ILO.
https://www.thehindubusinessline.com/news/covid-19-shutdown-to-affect-300-million-full-time-jobs-globally-in-apr-jun-quarter-estimates-ilo/article31694857.ece

Elliott, L. (2020). The coronavirus crisis may lead to a new way of economic thinking. The Guardian.
https://www.theguardian.com/business/2020/mar/22/the-coronavirus-is-leading-to-a-whole-new-way-of-economic-thinking

Event 201 (2019). The Event 201 scenario. The Centre for Health Security.
https://www.centerforhealthsecurity.org/event201/scenario.html

Ferreira, V. (2020). What will your recovery look like? Economists look beyond V, L and U projections in unprecedented times. Financial Post.
https://business.financialpost.com/news/economy/what-will-your-recovery-look-like-economists-look-beyond-v-l-and-u-projections-in-unprecedented-times

Finkle, V. (2020). The crisis isn't over. The American Banker.
https://www.americanbanker.com/news/the-crisis-isnt-over

GHRF Commission (2016). The neglected dimension of global security: A framework to counter infectious disease crises. Commission on a Global Health Risk Framework for the Future.
https://nam.edu/wp-content/uploads/2016/01/Neglected-Dimension-of-Global-Security.pdf

Gopinath, G. (2020). The Great Lockdown: Worst Economic Downturn Since the Great Depression. IMF Blog.
https://blogs.imf.org/2020/04/14/the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression/

Harris, J. (2020). Normal' life failed us - The coronavirus crisis gives us the chance to rethink a new economy. The Guardian.
https://www.theguardian.com/commentisfree/2020/may/17/normal-life-failed-coronavirus-rethink-economy-labour-party

ILO (2020). As job losses escalate, nearly half of global workforce at risk of losing livelihoods. International Labour Organization.
https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_743036/lang--en/index.htm

IMF (2020). World Economic Outlook Update, June 2020. International Monetary Fund.
https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020

IMF (2020). World Economic Outlook, April 2020 : The Great Lockdown. International Monetary Fund.
https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/World-Economic-Outlook-April-2020-The-Great-Lockdown-49306

Kamel, D. (2020). DFM first quarter net profit rises 24% on higher trading value. The National.
https://www.thenational.ae/business/dfm-first-quarter-net-profit-rises-24-on-higher-trading-value-1.1022668

Kapoor, R. and Dasher, R. (2020). View: A new economic order is afoot. The Economic Times, April 26.
https://economictimes.indiatimes.com/news/economy/policy/view-a-new-economic-order-is-afoot/articleshow/75374832.cms?from=mdr

Kawano, E., Masterson, T.N. and Teller-Elsberg, J. (Eds.) (2009). Solidarity Economy I: Building Alternatives for People and Planet. Center for Popular Economic.

Klebnikov, S. (2020). Reopening States Before June Would Save Millions Of Jobs But Result In Hundreds Of Thousands More Coronavirus Deaths: Report. Forbes.
https://www.forbes.com/sites/sergeiklebnikov/2020/05/01/reopening-states-before-june-would-save-millions-of-jobs-but-result-in-hundreds-of-thousands-more-coronavirus-deaths-report/#4e2880726fca

Kretchmer, H. (2020). How coronavirus has hit employment in G7 economies. World Economic Forum.
https://www.weforum.org/agenda/2020/05/coronavirus-unemployment-jobs-work-impact-g7-pandemic/

Krugman, P. (2015). The case for cuts was a lie. Why does Britain still believe it? The austerity delusion. The Guardian.
https://www.theguardian.com/business/ng-interactive/2015/apr/29/the-austerity-delusion

Krugman, P. (2020). Paul Krugman: The Legacy of Destructive Austerity. https://www.registerguard.com/opinion/20200102/paul-krugman-legacy-of-destructive-austerity

Lee, B.Y. (2017). Bill Gates warns of epidemic that could kill over 30 million people. Forbes.
https://www.forbes.com/sites/brucelee/2017/02/19/bill-gates-warns-of-epidemic-that-will-kill-over-30-million-people/#5c2cfc4c282f

Lee, Y.N. (2020). 7 charts show how the coronavirus pandemic has hit the global economy. CNBC. https://www.cnbc.com/2020/04/24/coronavirus-pandemics-impact-on-the-global-economy-in-7-charts.html

Lenzen, M., Li, M., Malik, A., Pomponi, F., Sun, Y-Y., Wiedmann, T., et al. (2020). Global socioeconomic losses and environmental gains from the Coronavirus pandemic. PLoS ONE 15(7).
https://journals.plos.org/plosone/article/file?id=10.1371/journal.pone.0235654&type=printable

Little, L.K. (Ed.) (2006). Plague and the end of antiquity: The pandemic of 541-750. Cambridge: Cambridge University Press.

Long, D. (2020). COVID-19 Could Spark a New Era of Piracy in Southeast Asia. The Diplomat.
https://thediplomat.com/2020/05/covid-19-could-spark-a-new-era-of-piracy-in-southeast-asia/

Lough, R. and Rinke, A. (2020). Act of modern piracy: U.S. slammed amid global scramble over face masks. Global News.
https://globalnews.ca/news/6775423/coroanvirus-global-face-mask-competition/

Mallouk, P. (2020). Navigating a pandemic - part 5: The shape of the recovery. Creative Planning.
https://creativeplanning.com/blog/navigating-a-pandemic-part-5/

McKinsey (2020). Covid-19: Briefing materials, Global health and crisis response. June 1.
https://mck.co/3gzxReI

Mendick, R. (2020). Social distancing at airports would require kilometre long queues, warns Heathrow boss. The Daily Telegraph.
https://www.telegraph.co.uk/news/2020/05/03/social-distancing-airports-would-require-kilometre-long-queues

Meredith, S. (2020). WHO warns it could take up to 5 years before the coronavirus pandemic is under control. CNBC.
https://www.cnbc.com/2020/05/14/coronavirus-who-warns-it-could-take-up-to-5-years-to-control-pandemic.html

National Academy of Sciences (2016). Global Health Risk Framework: Resilient and Sustainable Health Systems to Respond to Global Infectious Disease Outbreaks. Board on Health Sciences Policy; Institute of Medicine; National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine. Washington (DC): National Academies Press (US).
https://www.nap.edu/catalog/21856/global-health-risk-framework-resilient-and-sustainable-health-systems-to

Nebehay, S. (2020). Nearly half of global workforce risk losing livelihoods in pandemic - ILO. World Economic Forum.
https://www.weforum.org/agenda/2020/04/nearly-half-of-global-workforce-risk-losing-livelihoods-in-pandemic-ilo

OECD (2020). The world economy on a tightrope. OECD Economic Outlook, June.
https://www.oecd.org/economic-outlook/june-2020

Prins, B. (2020). Piracy is on the rise, and coronavirus could make it worse. World Economic Forum.
https://www.weforum.org/agenda/2020/05/global-sea-piracy-coronavirus-covid19/

Reinicke, C. (2020). IMF now sees even deeper global recession as economies struggle to recover from COVID-19. Business Insider.
https://markets.businessinsider.com/news/stocks/economic-forecast-imf-global-slashed-us-coronavirus-gdp-recovery-recession-2020-6-1029338473

Renda, A., and Castro, R. (2020). Towards stronger EU governance of health threats after the COVID-19 pandemic. European Journal of Risk Regulation, 1-8.
https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7174850/

Sheiner, L. and Yilla, K. (2020). The ABCs of the post-COVID economic recovery. The Brookings Institution.
https://www.brookings.edu/blog/up-front/2020/05/04/the-abcs-of-the-post-covid-economic-recovery/

Smit,S, Hirt, M. Buehler, K., Lund, S., Greenberg, E. and Govindarajan, A. (2020). Safeguarding our lives and our livelihoods: The imperative of our time. McKinsey.
https://www.mckinsey.com/business-functions/strategy-and-corporate-finance/our-insights/safeguarding-our-lives-and-our-livelihoods-the-imperative-of-our-time#

Smith, E. (2020). IIF chief warns of 'white elephants' amid record global debt. CNBC.
https://www.cnbc.com/2020/01/23/iif-chief-warns-of-white-elephants-amid-record-global-debt.html

Soper, T. (2020). Bill Gates warned us of a COVID-19 like pandemic. GeekWire.
https://www.geekwire.com/2020/bill-gates-warned-us-covid-19-like-pandemic-watch-ted-talk-2015/

Stegeman, H. and de-Wilde, J. (2020). Investment outlook Q2 2020: Corona unveils the fragility of our economic system. Triodos Investment management.
https://www.triodos-im.com/articles/2020/economic-outlook-q2-2020

Tiftik, E. and mahmood, K. and Poljak, J. (2020). Global Debt Monitor Sustainability Matters. Gibbs, S. (ed). Report released January 13, 2020. Institute of International Finance.
https://www.iif.com/Portals/0/Files/content/Global%20Debt%20Monitor_January2020_vf.pdf

UN (2020). COVID-19: Impact could cause equivalent of 195 million job losses, says ILO chief. UN News.
https://news.un.org/en/story/2020/04/1061322

Watts, S. (1997). Epidemics and History: Disease, Power and Imperialism. New Haven: Yale University Press.

WHO (2009). Zoonotic Infections. World Health Organization.
https://web.archive.org/web/20090420003310/http://www.who.int/vaccine_research/diseases/zoonotic/en/print.html

الملاحق



الملحق رقم 1: توقعات صندوق النقد الدولي المحدثة لعام 2020-2021

توقعات صندوق النقد الدولي المحدثة تشير إلى أن يبلغ النمو العالمي 4.9-% في 2020؛ 1.9 نقطة مئوية أقل من توقعات إبريل 2020.

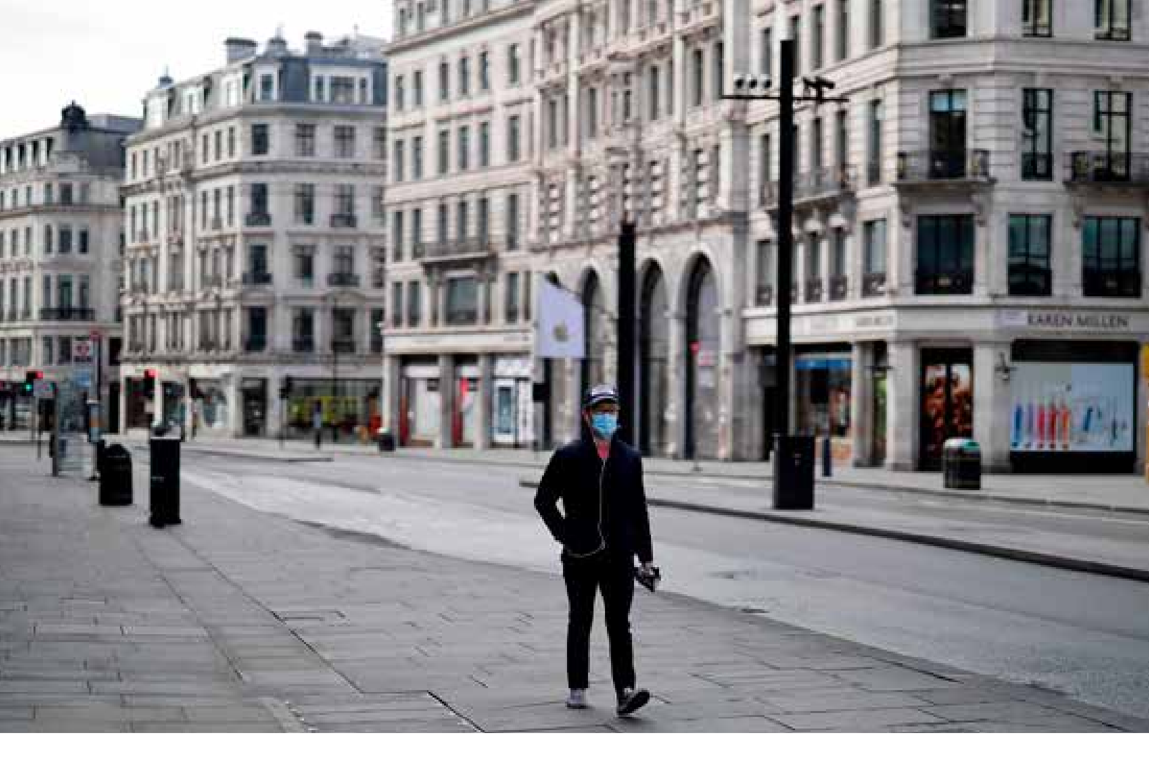
كما يتوقع الصندوق أن يبلغ النمو العالمي 5.4% في عام 2021. وسيؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 بنحو 6 نقاط مئوية أقل مما كانت عليه في توقعات ما قبل COVID-19 في يناير 2020.[1]

1. IMF, 2020.

الجدول رقم 3: أحدث توقعات النمو الاقتصادي العالمي

(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التغير السنوي في المئة)	2019	التوقعات 2020	التوقعات 2021
الناتج العالمي	2.9	-4.9	5.4
الاقتصاد المتقدم	1.7	-8.0	4.8
الولايات المتحدة الأمريكية	2.3	-8.0	4.5
منطقة اليورو	1.3	-10.2	6.0
ألمانيا	0.6	-7.8	5.4
فرنسا	1.5	-12.5	7.3
إيطاليا	0.3	-12.8	6.3
إسبانيا	2.0	-12.8	6.3
اليابان	0.7	-5.8	2.4
المملكة المتحدة	1.4	-10.2	6.3
كندا	1.7	-8.4	4.9
الاقتصادات المتقدمة الأخرى	1.7	-4.8	4.2
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	3.7	-3.0	5.9
آسيا الصاعدة والنامية	5.5	-0.8	7.4
الصين	6.1	1.0	8.2
الهند	4.2	-4.5	6.0
الآسيان ٥	4.9	-2.0	6.2
أوروبا الناشئة والنامية	2.1	-5.8	4.3
روسيا	1.3	-6.6	4.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.1	-9.4	3.7
البرازيل	1.1	-9.1	3.6
المكسيك	-0.3	-10.5	3.3
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	1.0	-4.7	3.3
المملكة العربية السعودية	0.3	-6.8	3.1
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	3.1	-3.2	3.4
نيجيريا	2.2	-5.4	2.6
جنوب أفريقيا	0.2	-8.0	3.5
البلدان النامية ذات الدخل المنخفض	5.2	-1.0	5.2

المصدر: صندوق النقد الدولي



الملحق 2: مقارنة بين إجراءات الاغلاق الشديدة والمخففة في مواجهة كورونا؟

هناك حالة كبيرة من الجدل العالمي حول جدوى الإجراءات التي يجب اتخاذها للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، وعن مدى صوابية الإجراءات المتشددة مقارنة بالإجراءات المخففة.

وباستبعاد تجربة الصين، نظراً لما يثار حولها من جدل سياسي كبير كمركز لظهور وانتشار الوباء، نجد بأن الإجراءات التي اتخذتها حكومات إيطاليا واسبانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا يمكن تصنيفها بالإجراءات الشديدة جداً، تليها الولايات المتحدة كوضع أقل تشدداً ولنعتبرها (شديدة).

لو أمكن أن نُقيّم السياسات المتخذة على مؤشر خماسي بين (إجراءات شديدة جداً/ شديدة/ متوسطة/ أقل من المتوسط/ قليلة جداً)، فسنجد بأن البلدان العربية قد تراوحت إجراءاتها بين شديدة وحتى معدل أقل من المتوسط.

ونظراً لكون أعداد الإصابات ترتبط بشكل كبير بحجم الاختبارات، فإن هذا المؤشر لا نراه مُعبراً حقيقياً ودقيقاً عن حجم الانتشار للإصابات داخل أي دولة، وذلك للعديد من الأسباب:

1. هناك في الأصل شكوك حول دقة نتائج أجهزة الاختبارات.
2. نظراً لعدم شمولية اجراءات المسح (الاختبارات) لكافة السكان ولاقتصاره كثيراً على حالات المخالطين أو المشتبه بمرضهم.
3. والعامل المحوري وهو أن العدوى قد تحدث بعد الاختبار.

المؤشر الأكثر دقة، بحسب رأي المحللين، والذي يمكن الاعتداد به عند إجراء المقارنات هو مؤشر الوفيات. وقد وحّدت منظمة الصحة العالمية المؤشر الخاص بالوفيات لكل مليون نسمة لتنظيم البيانات ومشاركتها عالمياً. ويمكن اعتبار هذا المؤشر من المؤشرات الدقيقة لأنه يحصر حالات الوفيات الحقيقية بسبب فيروس كورونا، رغم أن كثيراً من التقارير أوضحت بأن هناك دوما أسباب أخرى مرتبطة بكورونا مثل مرض السكري أو السمنة المفرطة أو أمراض القلب والدم وغيرها من الأمراض المزمنة.

ووفقاً لهذا التقديم نجد أن منطق الأشياء يقول أن الدول الأكثر تشدداً في اتباع سياسات الإغلاق ومنع الاختلاط الاجتماعي ستكون الأقل بالوفيات، وأن الدول الأكثر تساهلاً ستعاني من الحالات الأكثر شدة في الوفيات لكل مليون. فهل هذه النظرية صحيحة؟

بالنظر للنتائج العالمية وفق هذا المؤشر، سنجد على سبيل المثال بأن إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وبلجيكا بصفتهم الدول الأكثر تشدداً في إجراءات الاغلاق والتحفظ قد بلغت نسبة الوفيات بالمليون فوق الـ 550 وتقترب من الـ 700، كما بالجدول التالي:

الجدول رقم 4: الإصابات والوفيات في الدول التي اتخذت اجراءات أكثر تشدد

2. https://www.worldometers.info/coronavirus

الجدول رقم 4: الإصابات والوفيات في الدول التي اتخذت اجراءات أكثر تشدد

الدولة	إجمالي الحالات	الوفيات	الوفيات لكل مليون[2]
بلجيكا	63,039	9,792	849,89
إسبانيا	257,494	28,413	607,7
المملكة المتحدة	291,911	45,053	663,66
إيطاليا	243,506	34,997	578,83
فرنسا	173,307	30,120	461,44

ملاحظة: أي بمتوسط تقريبي 629 مريض متوفي لكل مليون نسمة

وسنجد أن الدول التي تقع بالفئة التالية أي المتشددة مثل الولايات المتحدة والبرازيل وكندا قد حققت نتائج أقل حدة من الدول الأكثر تطبيقاً للإجراءات المطبقة كما بالجدول التالي.

الجدول رقم 5: الإصابات والوفيات في الدول التي اتخذت اجراءات متشددة

الدولة	إجمالي الحالات	الوفيات	الوفيات لكل مليون
الولايات المتحدة الأمريكية	3,500,000	137,419	145,16
سويسرا	33,063	687,1	194,92
الدنمارك	13,092	610	105,31
لوكسمبورج	5,056	111	177,32
كندا	108,816	810,8	233,43
البرتغال	47,426	1,676	164,37
البرازيل	1,970,000	75,366	354,65

ملاحظة: أي بمتوسط 232 مريض متوفي لكل مليون نسمة

وعندما ننظر للفئة الثالثة المتوسطة في التشدد أو الأقل تشدداً مثل السويد واليونان والنرويج سنجد بأن مؤشر الوفيات لكل مليون يتراوح بشدة وإن كان بجميع الأحوال في مستوى الفئة الثانية أو أقل بكثير كما بالجدول التالي.

الجدول رقم 6: الإصابات والوفيات في الدول التي اتخذت اجراءات أقل شدة

الدولة	إجمالي الحالات	الوفيات	الوفيات لكل مليون
السويد	76,492	5,572	551,72
النرويج	8,950	251	46
اليونان	3,910	193	18,52
الهند	968,876	24,915	18,05
قيرغيزستان	12,498	167	25,6
إندونيسيا	80,094	3,797	13,88

ملاحظة: أي بمتوسط 108 مريض متوفي لكل مليون نسمة

علماً بأن دولة مثل اليونان لم تتخذ إجراءات تذكر، وأن السويد قد اتخذت إجراءات متوسطة الشدة حيث على سبيل المثال قيدت التجمعات والاحتفالات بحد أقصى بـ 50 فرد، وطلبت من المجتمع أن يُقيد نفسه طواعية بقواعد التباعد الاجتماعي. كما وتأتي تجربة السويد المثيرة للجدل نحو سعيها للوصول إلى "مناعة القطيع"، كموقف يقع تحت انتقادات إعلامية عالمية كبيرة، وسط وسط إصرار الحكومة على رفض سياسة الإغلاق التام على غرار تدابير شقيقاتها من دول الاتحاد الأوروبي وعدم إجراء اختبارات شاملة لسكانها، على الرغم من ارتفاع معدل الوفيات المرتبطة بفيروس كورونا والدعوات المتزايدة لاتخاذ "تدابير سريعة وجذرية" لاحتواء تفشي الفيروس.

واللافت في الأمر بأنه وعلى الرغم من ارتفاع عدد الوفيات، فإن معظم السويديين (70%) يؤيدون النهج الحكومي في التعامل مع الأزمة، فالحديث والنقاش العام يدور حول كفاءة وفاعلية الأنظمة الصحية ولا يهاجم الاستراتيجية الحكومية بشكل مباشر. وفي نفس السياق، وجدت دراسة أجرتها مؤسسة "جي بي مورجان"بأن عمليات الإغلاق العام في بريطانيا قد فشلت في تغيير مسار الوباء، بل وتسببت في تعطيل سبل العيش لملايين البشر."كما أنه وبحسب صحيفة "ديلي ميل" فإن "انخفاض معدلات الإصابة منذ الرفع التدريجي-

لعمليات الإغلاق يشير إلى أن الفيروس من المحتمل أن تكون له ديناميكياته الخاصة وليس بالضرورة أن تكون له علاقة بإجراءات الإغلاق غير المتسقة في كثير من الأحيان".

على الصعيد العربي، نلاحظ أن الدول العربية قد تراوحت إجراءاتها بين المشددة والمتوسطة بشكل عام، ويلاحظ بأنه كلما كانت الإجراءات أكثر صرامة كلما كان مؤشر الوفيات لكل مليون أكبر والعكس صحيح. وباستثناء اليونان التي تعتبر بشكل أو بآخر من ضمن المناطق الدافئة، فإن الدول الدول العربية تقع بالحزام الحار من الكرة الأرضية مقارنة بالفئات السابقة التي شرحها.

الجدول رقم 7: الإصابات والوفيات في بعض الدول العربية

الدولة	إجمالي الحالات	الوفيات	الوفيات لكل مليون
الكويت	56,877	399	93,43
الإمارات العربية المتحدة	55,874	335	33,87
الجزائر	20,770	1,040	23,72
المملكة العربية السعودية	240,474	2,325	66,78
مصر	84,843	4,067	39,74
المغرب	16,262	259	7,02
السودان	10,527	668	15,23

ملاحظة: أي بمتوسط 36 مريض متوفي لكل مليون نسمة

تعتبر هذه النتائج مقارنة بالدول الأوروبية ضئيلة جداً، وتعكس بأن الحالة الوبائية في الدول العربية أقل بكثير وبصورة كبيرة جداً. وبالنظر للجدول أعلاه نجد أن القاعدة السابق الإشارة إليها تكاد تنطبق على هذا الترتيب حيث نجد أن الكويت أكثر الدول العربية تطبيقاً لإجراءات العزل الصارمة وأن السودان هي الأقل تطبيقاً لهذا العزل والتباعد الاجتماعي.

الملحق رقم 3: التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا



الشكل رقم 24: نسب إنكماش تاريخية منذ الأزمة المالية عام 2008

وفق آخر التوقعات، نلحظ بأن التقارير الدولية أصبحت تشير إلى نسب انكماش أعلى بكثير عن توقعاتها السابقة.

- كان مصرف بريطانيا المركزي قد أعلن في مطلع شهر يونيو الماضي أن تأثير فيروس كوفيد19- سيؤدي لانكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 14% هذا العام، بناءً على سياسة الإغلاق التي اتبعتها الدولة، شريطة أن يتم تخفيف القيود في يونيو 2020. وأشار البنك إلى أن الزيادات الحادة في مطالبات الإعانات "تتسق مع الارتفاع الواضح في معدل البطالة"، الذي من المتوقع أن يرتفع فوق 9% هذا العام، من المعدل الحالي البالغ 4%[3]. وقد أوضحت شركة (PwC) الاستشارية العالمية أن تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2020 ستتراوح من حوالي 8-% إلى 12-%. بافتراض أن تبدأ حالة انتعاش تدريجي في وقت لاحق من هذا العام وأكد التقرير أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي قد لا يزال ما يقرب من 1.5% إلى 7% أقل من اتجاهات ما قبل الأزمة بحلول نهاية العام المقبل.[4]

- يشير مؤشر مديري المشتريات في الهند إلى نسب انكماش تصل إلى 15% في الاقتصاد الهندي كنتيجة لتراجع قطاع الصناعة.[5]، وقام البنك الدولي ووكالات التصنيف بإعادة تقييم نمو الهند للسنة المالية 2021 بأقل أرقام شهدتها الهند منذ ثلاثة عقود منذ تحرير الاقتصاد في الهند في التسعينات.[6]

- تشير التوقعات الاقتصادية أن ينكمش اقتصاد الاتحاد الأوروبي بنسبة (سالب) 7% على أن يعاود النمو عام 2020 بنحو 6% في عام 2021. وهو ما يخالف النمو الذي كان متوقعا بنسبة 2% مقارنة بالتوقعات الاقتصادية في عام 2019. [7]

- توقع صندوق النقد الدولي في دراسته الأخيرة الصادرة في شهر إبريل 2020 عن توقعاته لدول الخليج من أنها ستعاني تراجعاً بالناتج المحلي (GDP) مرجعاً ذلك لتأثيرات وباء كورونا وتراجع أسعار النفط. حيث توقع التقرير أن تشهد قطر انكماشًا بنسبة 4.3% في

3. https://www.bbc.com/news/business-52566030

4. https://www.pwc.co.uk/services/economics/insights/uk-economic-update-covid-19.html

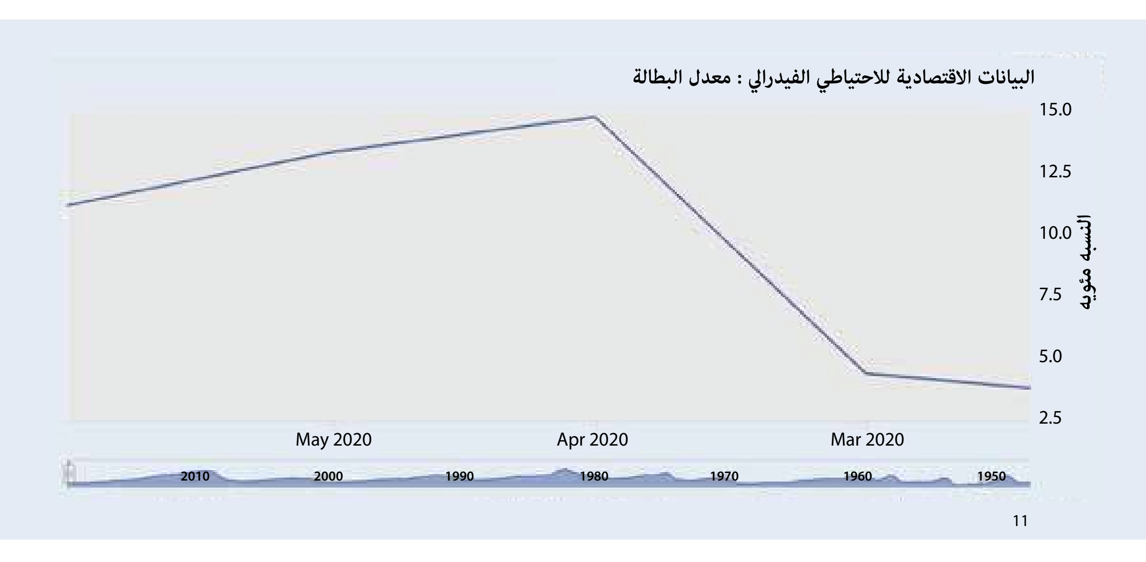
5. https://www.bloombergquint.com/economy-finance/india-s-services-industry-grinds-to-halt-sending-gdp-down-15

6. https://timesofindia.indiatimes.com/business/india-business/covid-19-causes-severe-disruption-to-indian-economy-says-world-bank/articleshow/75104070.cms

7. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_20_799

اقتصادها هذا العام - والإمارات العربية المتحدة (3.5-%) وعمان (2.8-%) والمملكة العربية السعودية (2.3-%) والكويت (1.1-%). ولم يتم إدراج أرقام للبحرين في النسخة المسبقة من تقرير صندوق النقد الدولي.[8]

- قفز مؤشر البطالة بالولايات المتحدة الأمريكية لحوالي 14.5% في شهر إبريل وهو مرشح للزيادة مع طول مدة الأزمة متقدماً عن 3.5% كنسبة للبطالة في بداية العام 2020. [9]، ونظرا للإجراءات الحكومية الأمريكية الكبيرة لدعم وتمكين المؤسسات من أجل الاستمرار وتقديم معونات ومنح وقروض ميسره فقد تحسنت هذه النسبة خلال الشهور التالية وتراجعت البطالة لحوالي 11% أي تحسن بمقدار 3.5% عن أوج الأزمة بشهر أبريل.[10]



11

يشير التظليل إلى حالات الركود في الولايات المتحدة ؛ آخرها مستمر
المصدر: مكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمالة
fred.stlouisfed.org

8. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

9. https://data.bls.gov/timeseries/LNS14000000

10. https://fred.stlouisfed.org/series/UNRATE

11. https://fred.stlouisfed.org/graph/fredgraph.png?g=sPGj

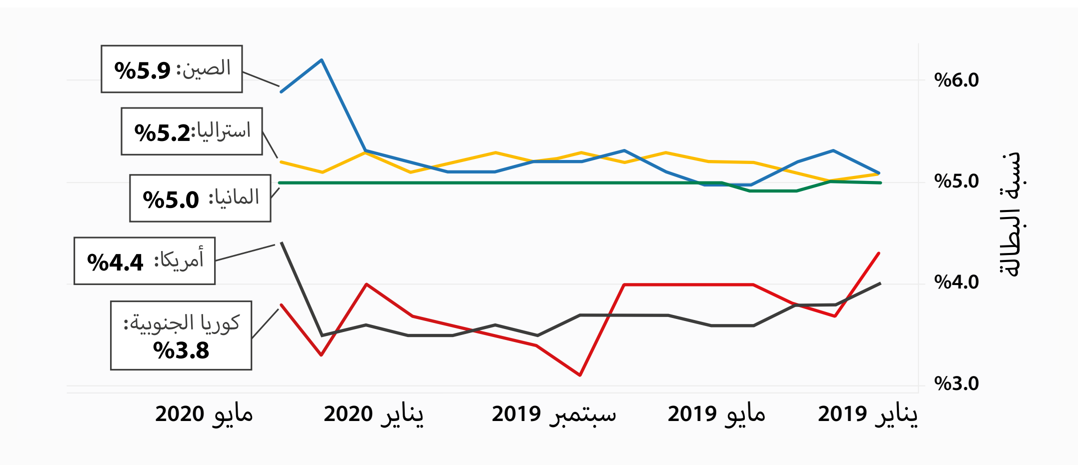
- المتوقع أن يستمر حظر الطيران وصعوبة التواصل بين الدول لفترات طويلة تتراوح بين نصف العام وقد تصل لبعض التوقعات لأكثر من 18 شهراً، مما قد يحد من العولمة ويدفع الحكومات لتغليب مصالح ومفهوم الدولة المحدودة مقابل مفهوم التكامل والتعاون الدولي.



ملحق 4: انعكاسات كوفيد19- على العالم (في صور)

تأثير الجائحة على قطاع العمل

إجراءات الإغلاق حول العالم ساهمت في تفاقم أزمة فقدان الوظائف وساهمت في رفع معدلات البطالة في العديد من الاقتصادات حول العالم.

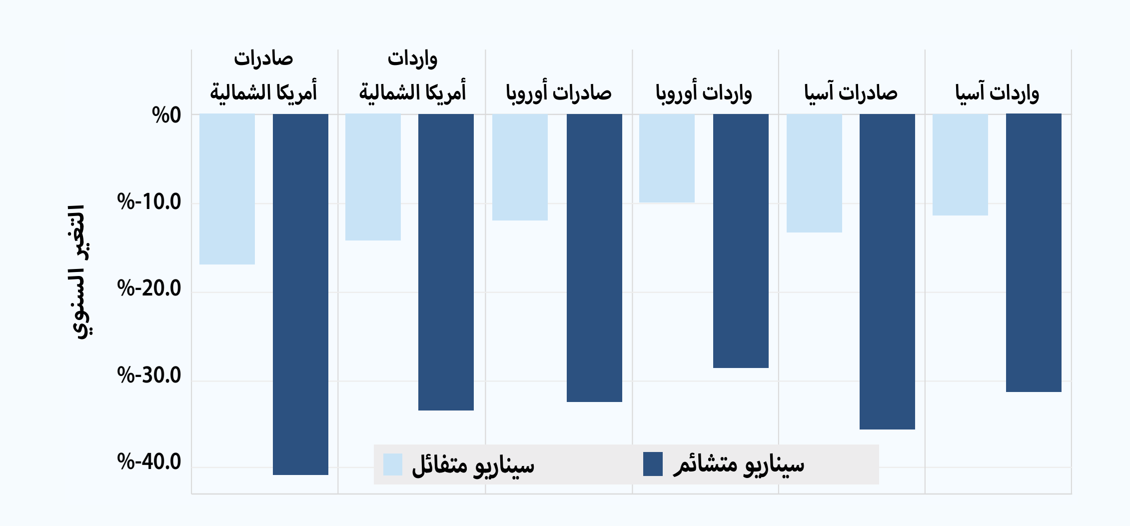


الشكل رقم 25: تأثير الجائحة على معدلات البطالة في عدد من الاقتصادات العالمية[12]

12. (Lee, 2020).

تراجع معدلات التجارة العالمية

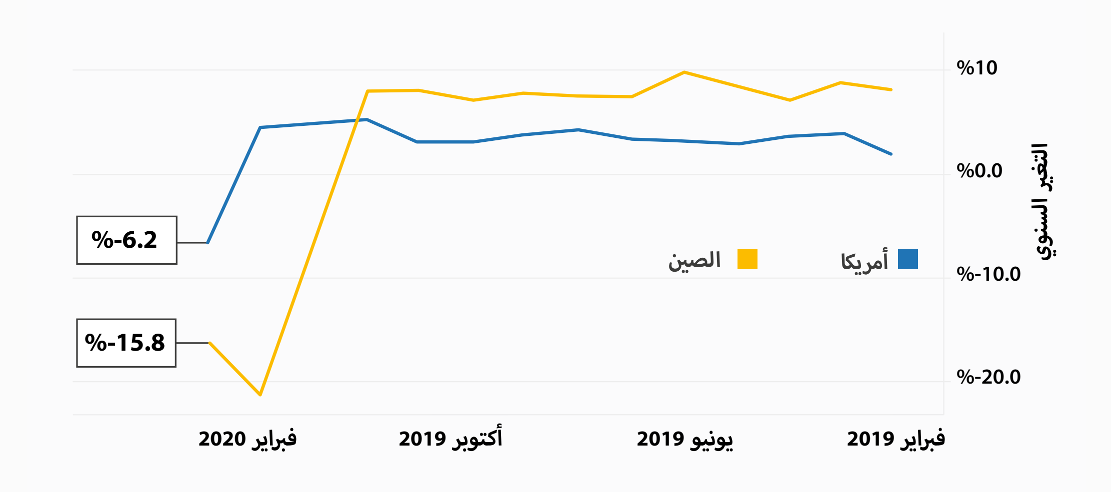
التجارة العالمية والتي كانت متباطئة في عام 2019، من المتوقع أن تستمر وتزيد أكثر في عام 2020.



الشكل رقم 26: انخفاضات حادة متوقعة في التجارة العالمية للبضائع
تتوقع منظمة التجارة العالمية انخفاض في حجم الصادرات والواردات في عام 2020

تراجع مبيعات التجزئة مع انتشار الفيروس

وقد شهد قطاع التجزئة انخفاضاً حاداً في مستويات المبيعات، ولم تتمكن مبيعات الإنترنت في إيقاف هذا الإنخفاض؛ فإجراءات الإغلاق خلال الوباء أوقفف أنشطة العديد من المتاجر في ظل بقاء المستهلكين في منازلهم.



الشكل رقم 27: التغير السنوي (%) في مبيعات السلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة والصين[13]

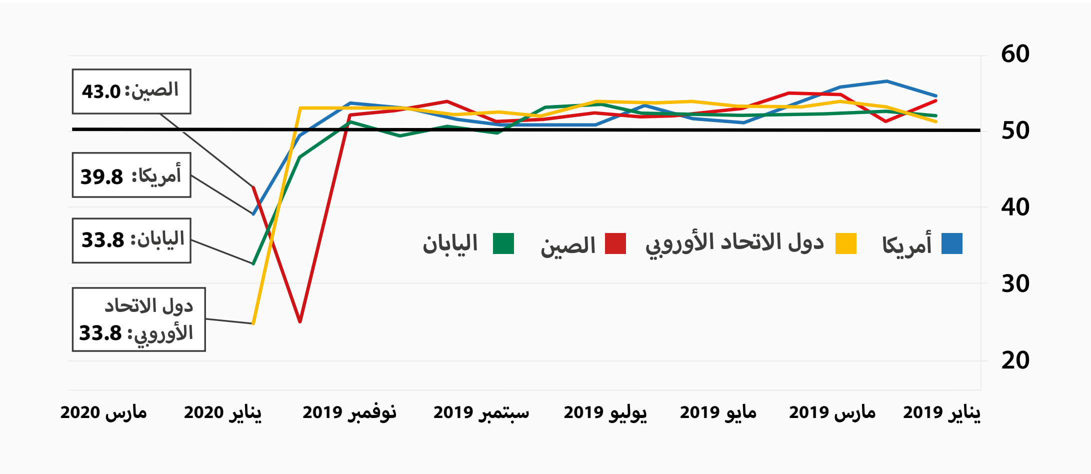
---

13. (Lee, 2020).

توقف أنشطة الخدمات في أبرز الاقتصادات العالمية

قطاع صناعة الخدمات كان الأكثر تضرراً والأكثر تأثراً، خاصة وأنه مصدر رئيسي لحركة الأسواق والنمو وفرص العمل في العديد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين – اللذان يعدان أكبر اقتصادات العالم والأسواق الاستهلاكية.

ويتوقع الاقتصاديون بأن المستهلكين قد لا يستأنفون الإنفاق حتى بعد رفع إجراءات الإغلاق، وذلك بالإشارة إلى تجربة الصين التي سمحت بإعادة الفتح التدريجي لأنشطتها الاقتصادية، ولكن مبيعات التجزئة شهدت نمواً بطيئاً.



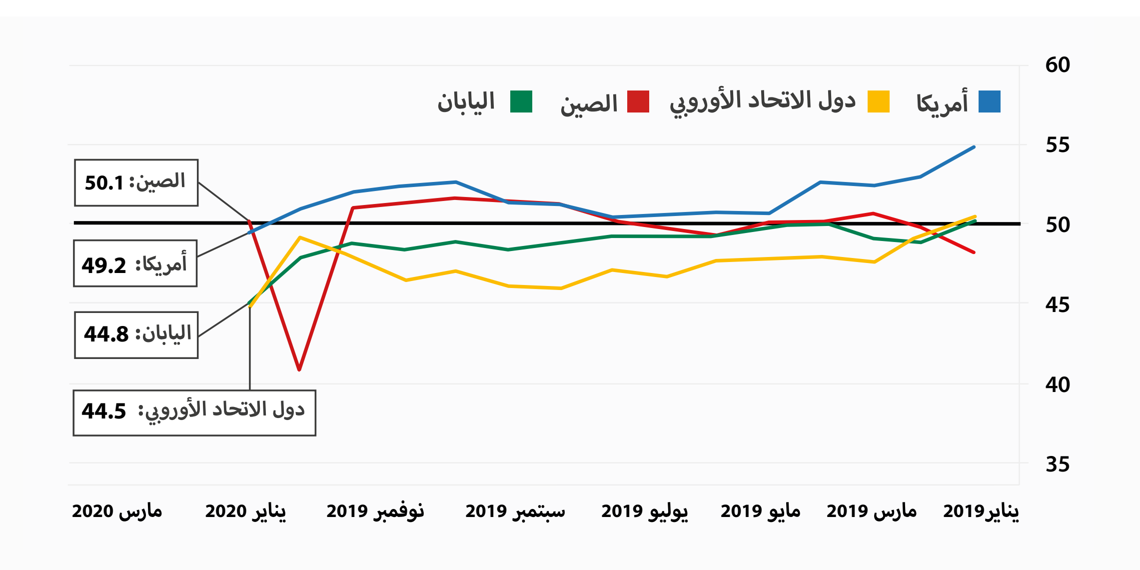
الشكل رقم 28: الأنشطة الخدماتية في الاقتصادات الكبرى[14]

ملاحظة: تُظهر الخطوط مؤشر مديري المشتريات، وهو مؤشر النشاط الاقتصادي. تشير القراءة فوق 50 إلى "نمو" بينما يمثل أقل من 50 "انكماش"

14. (Lee, 2020).

تراجع أداء قطاع الصناعة في الاقتصادات المتقدمة

تعرض قطاع الصناعة لضغوط كبيرة أيضاً مع انتشار فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، وذلك بالإضافة إلى أنه مثقلاً في الأساس من تداعيات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في العامين الماضيين.

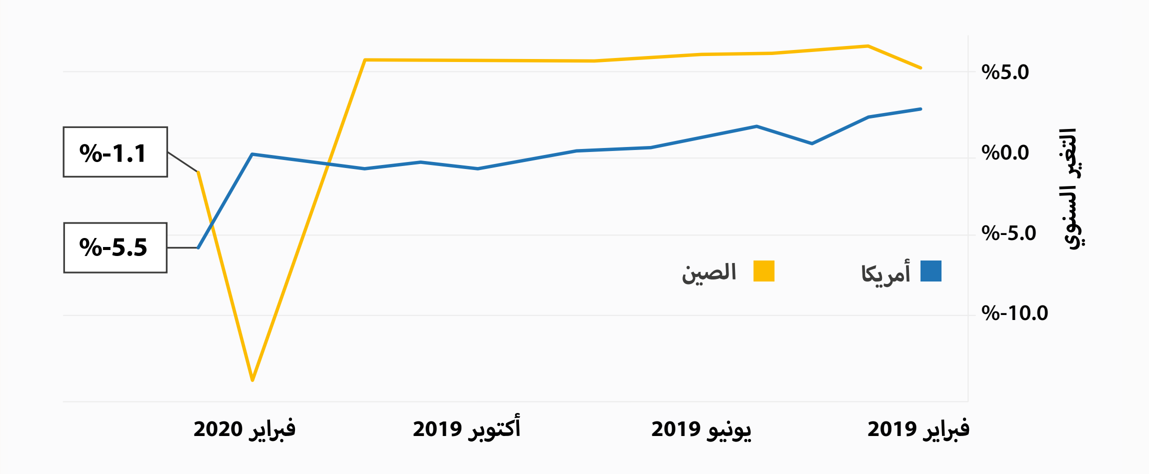


الشكل رقم 29: أداء قطاع الصناعة في الاقتصادات العالمية الرئيسية

ملاحظة: تُظهر الخطوط مؤشر مديري المشتريات، وهو مؤشر النشاط الاقتصادي. تشير القراءة فوق 50 إلى "نمو" بينما يمثل أقل من 50 "انكماش".

تأثير الجائحة على إنتاج المصانع

مع اتباع مزيد من الدول لسياسات الإغلاق، تضررت أعداد أكبر من شركات التصنيع حول العالم. واضطر البعض من هذه المصانع إلى الإغلاق مؤقتًا، بينما واجهت تلك التي لا تزال مفتوحة قيودًا ونقصاً كبيراً للوصول إلى السلع ومواد التصنيع الأساسية.

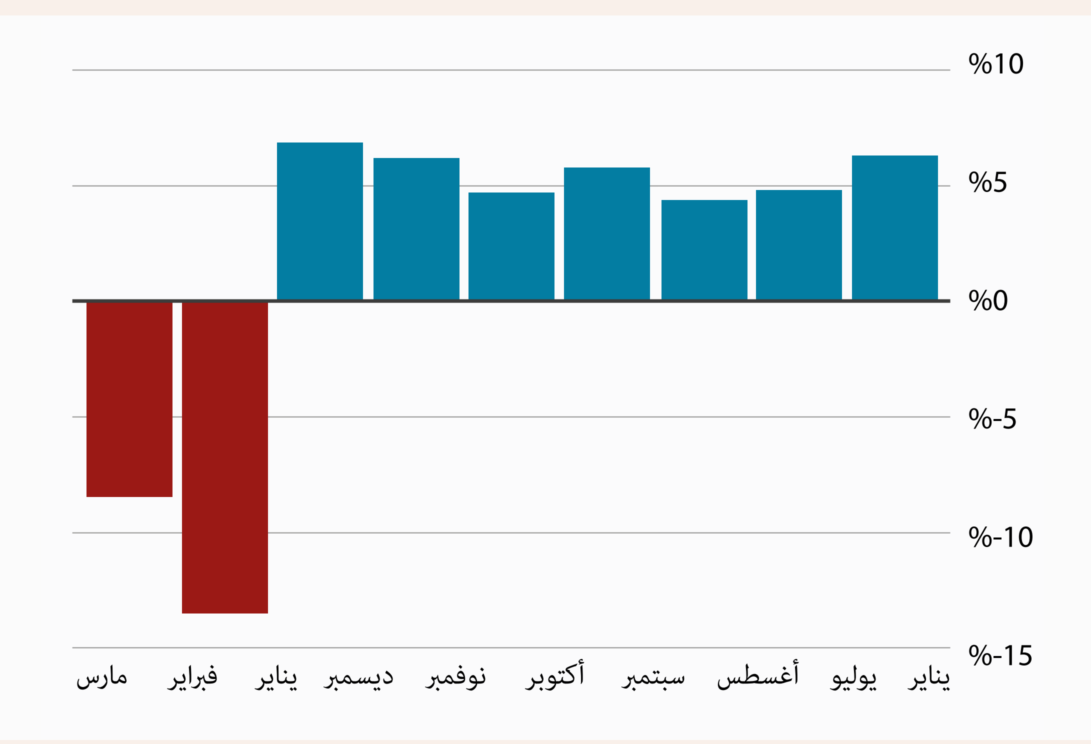


الشكل رقم 30: تأثير الجائحة على المنتجات الصناعية

الخطوط توضح نسبة التغير السنوية في الإنتاج الصناعي

تراجعات حادة في قطاع الصناعات الصينية

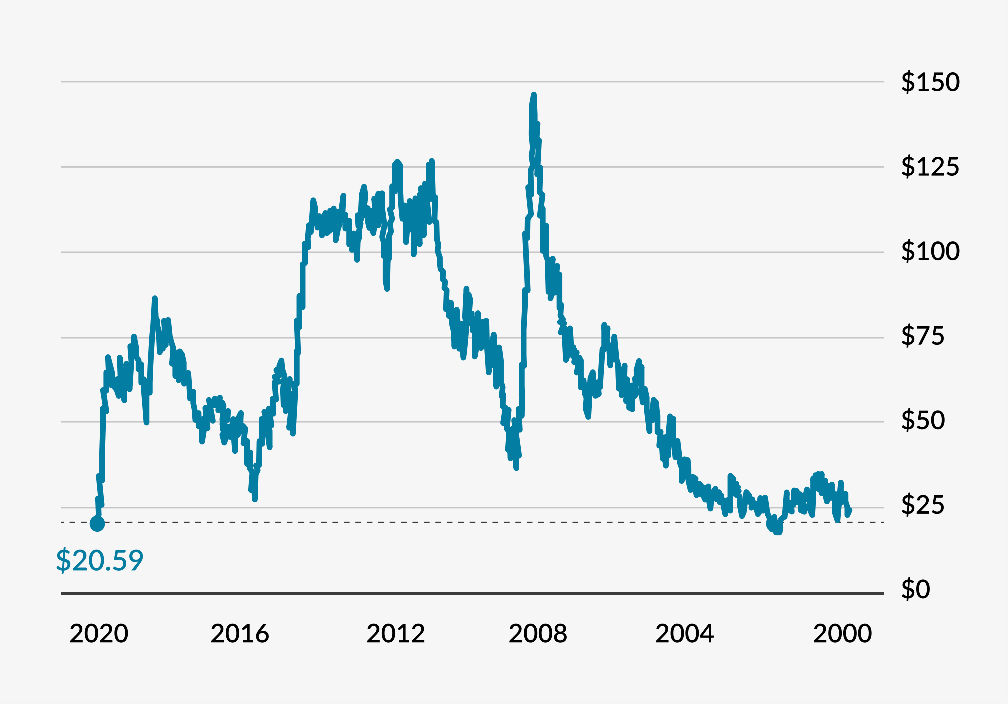
انخفض الإنتاج الصناعي ومعها المبيعات والاستثمارات في الصين في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. ويمكن ملاحظة تأثير ذلك على الاقتصاد الصيني وسلاسل التوريد العالمية مع حقيقية أن الصين تشكل ثلث التصنيع على مستوى العالم، وأكبر مصدر للسلع في العالم.



الشكل رقم 31: انخفاضات حادة في قطاع الصناعة الصيني

تراجعات تاريخية في أسعار النفط لم تشهدها الأسواق منذ 21 عاماً

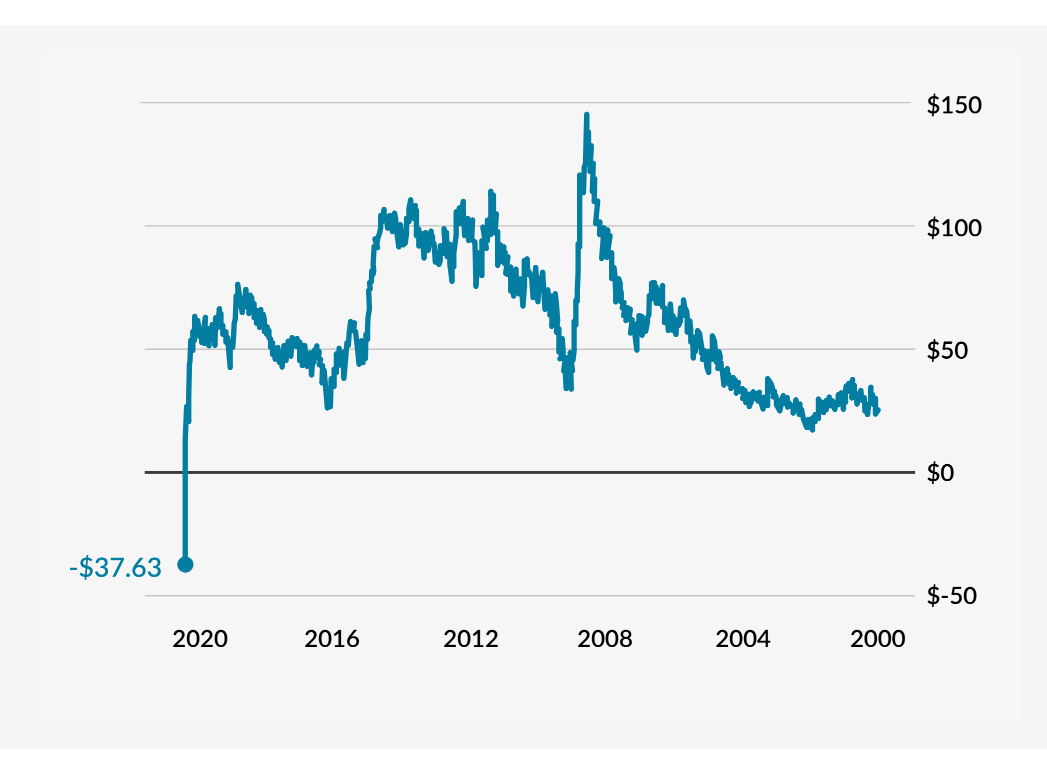
تأثرت أسعار النفط الخام بسبب الخلاف بين منظمة أوبك ومجموعة منتجي النفط وروسيا. ودفع أزمة كورونا بمزيد من الإنخفاض، وانهيار أسعار النفط. انخفض سعر خام برنت إلى ما دون 20 دولاراً في ؟؟، وهو أدنى مستوى له شهده منذ 18 عاماً.



الشكل رقم 32: هبوط أسعار النفط لأسعار تاريخية

تراجع سعر النفط الأمريكي إلى السالب لأول مرة

في الولايات المتحدة، تحول سعر برميل غرب تكساس سلبيًا للمرة الأولى في التاريخ، ووصل سعر برميل النفط الخام الأمريكي إلى سالب 37.63 دولار. وعلى الرغم من أن منظمة أوبك وبلدان أخرى وافقت على خفض الإنتاج، لا يزال النفط الخام المتوفر أكثر مما يمكن استخدامه.

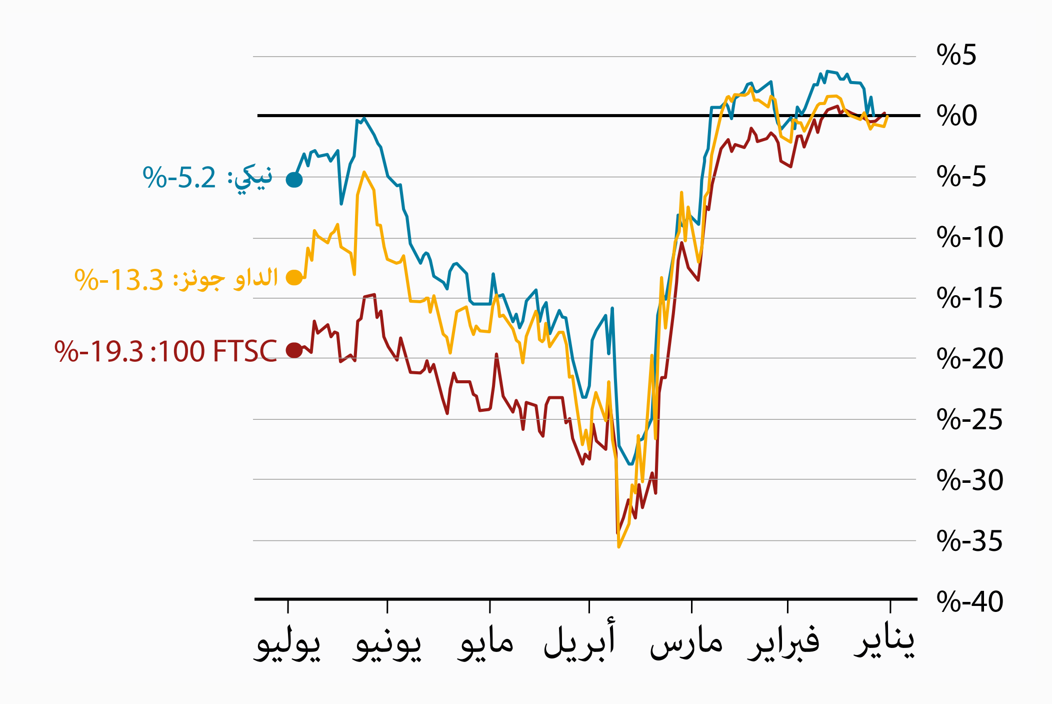


الشكل رقم 33: إنهيار سعر خام النفط الأمريكي بالسالب

المصدر: وكالة بلومبيرج

تضرر أسواق الأسهم العالمية

تراجعت المؤشر المالية العالمية وتعرضت البورصات لانخفاضات حادة منذ تفشي الفيروس في ديسمبر 2019. كما شهدت بعض هذه المؤشرات أكبر انخفاضات فصلية في الأشهر الأولى هذا العام منذ عام 1987، وسط مخاوف المستثمرين حول مدى جدوى وكفاية الإجراءات الحكومية لوقف هذه التراجعات، وتوقعات بعض المحللين الذين يرون بأن الأسواق ستبقى متقلبة حتى يتم احتواء الوباء.



[15]

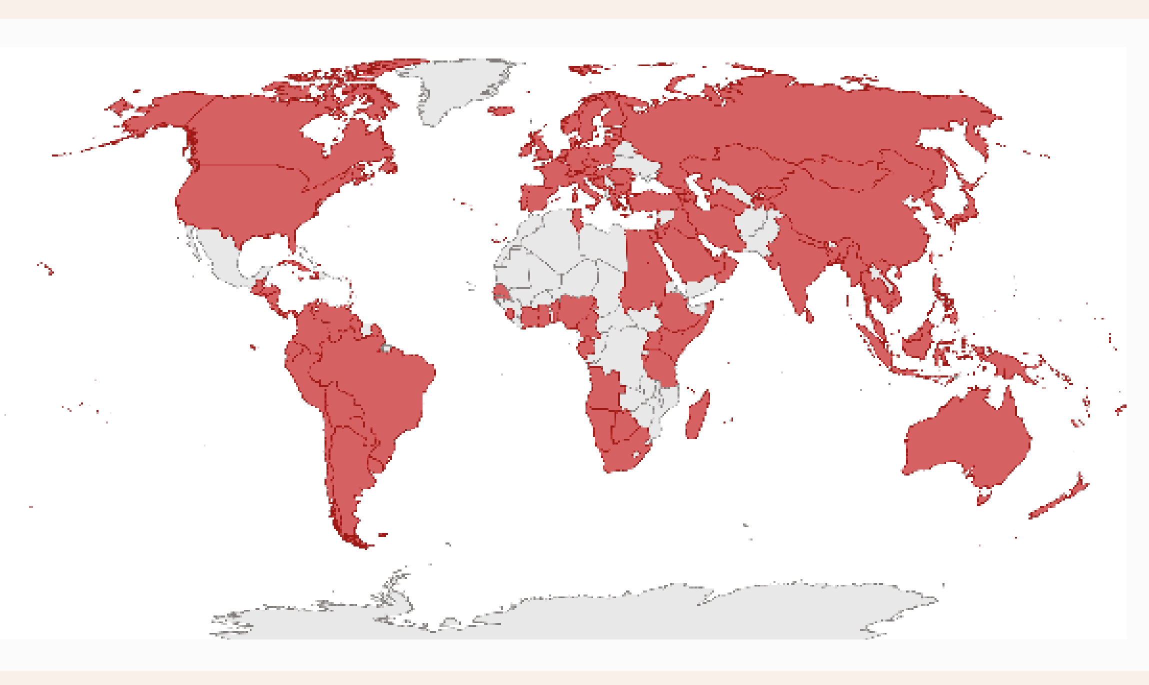
الشكل رقم 34: خسائر جسيمة تكبدتها أسواق البورصات العالمية

المصدر: وكالة بلومبيرج

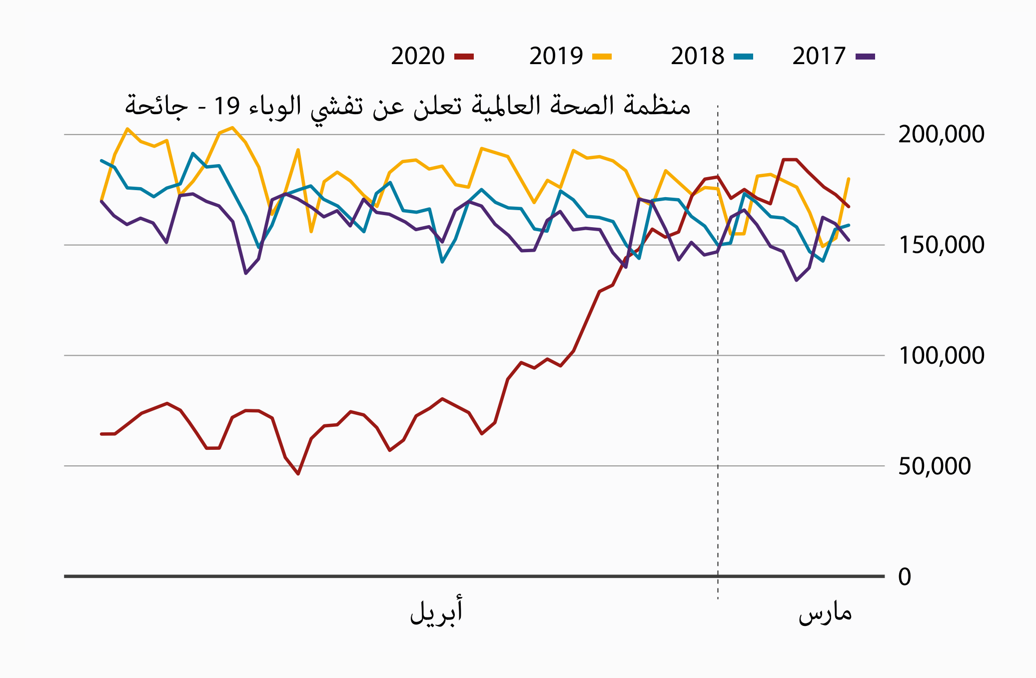
15. https://www.bbc.com/news/business-51706225

قطاع الطيران يتعرض لخسائر مأهولة

تعرضت صناعة السفر لأضرار بالغة، حيث قطعت شركات الطيران الرحلات الجوية مع قيام المسافرين بإلغاء رحلات العمل والعطلات، مع فرض الحكومات في جميع أنحاء العالم قيودًا على السفر في محاولة لاحتواء انتشار الفيروس.



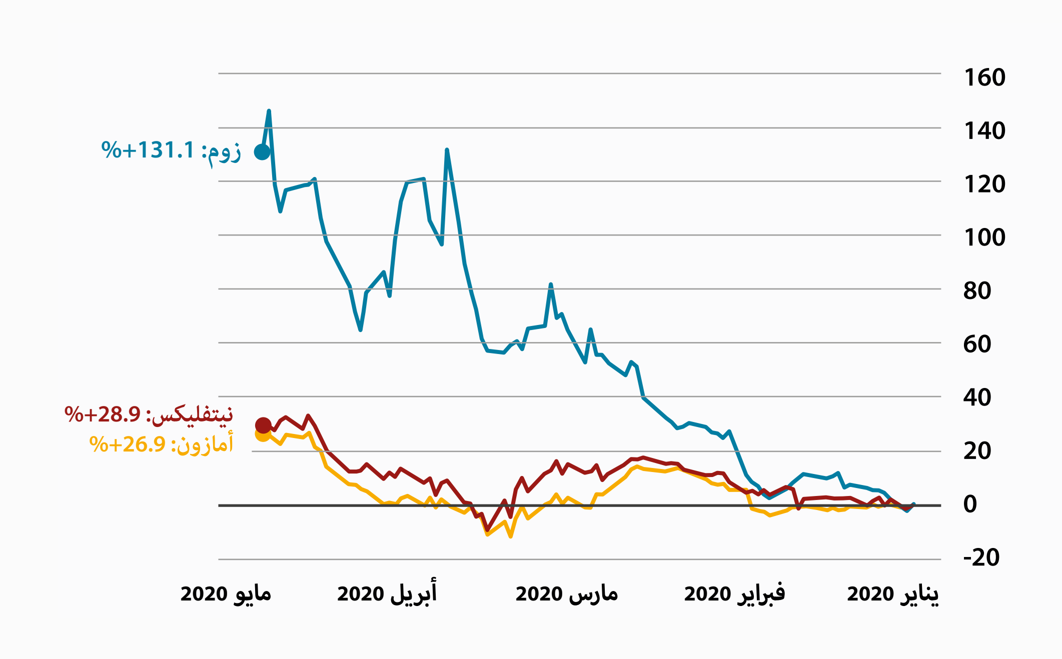
الشكل رقم 35: أكثر من 100 دولة حول العالم منعت حركة السفر بسبب كورونا
المصدر: وكالة بي بي سي للأبحاث (إبريل 2020)



الشكل رقم 36: صناعة السفر تتعرض لخسائر مليارية بسبب كورونا
المصدر: موقع (Flightradar24) – (إبريل 2020)

الشركات التكنولوجية وجدت فرصة للإزدهار خلال أزمة كورونا

ارتفعت أسعار أسهم شركات التكنولوجيا مثل (Zoom) إلى أكثر من الضعف، مع اتجاه الحكومات والمؤسسات لاتباع سياسات العمل والتعليم عن بعد. كما وارتفع مبيعات التجارة الإلكترونية وخدمات الترفيه مع بقاء الناس في منازلهم حيث وصل سعر سهم أمازون إلى مستويات قياسية جديد، بينما تجاوزت قيمة شركة (Netflix) قيمة شركة النفط العملاقة (ExxonMobil).

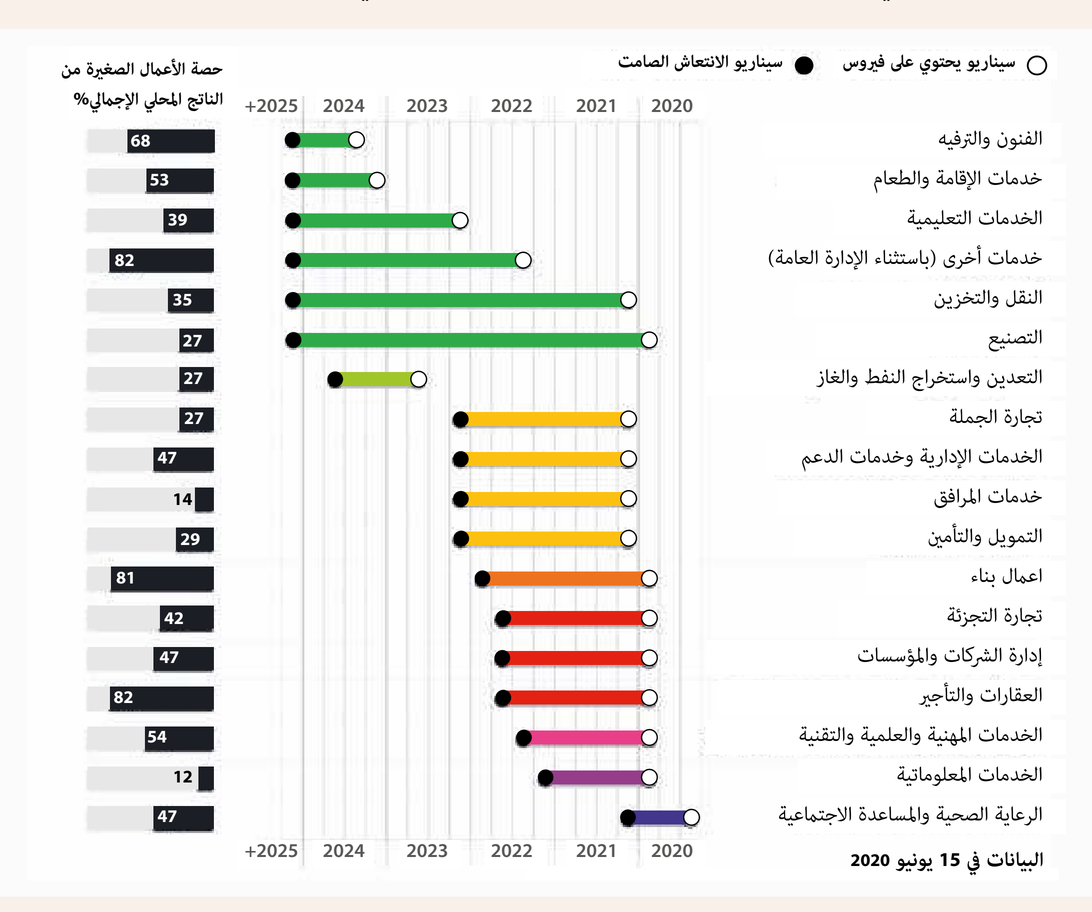


الشكل رقم 37: ارتفاع كبير في أسهم الشركات التكنولوجية خلال الأزمة

المصدر: وكالة بلومبرغ (إبريل 2020)

الوقت اللازم لتعافي بعض الصناعات وقطاعات الأعمال أصبح معتمداً على انتهاء الوباء العالمي؛ إما بطريقة الاحتواء البشري كأن يتم إيجاد لقاح طبيعي له أو الانتظار لتحوره الطبيعي وانتهاء خطره وتحوله لمرض عادي وهو ما قد يصل لخمس سنوات.

الشكل التالي يبين أثر الشركات الصغيرة والمتوسطة على إجمالي ناتج أعمال تلك الفئات.



الشكل رقم 38: الوقت المقدر لتعافي الناتج المحلي الإجمالي لما قبل كوفيد 19 (بعض القطاعات (الأكثر تضرراً) قد تستغرق أكثر من 5 سنوات للعودة إلى مستويات 2019 من حيث مساهمتها في الناتج الإجمالي

المصدر: شركة ماكينزي[16]

16. https://www.mckinsey.com/~/media/McKinsey/Business Functions/Risk/Our Insights/COVID 19 Implications for business/COVID 19 July 9/SVGZ-COVID19-July9-Ex1.svgz



ملحق 5: بعض الدروس المستفادة من جائحة كورونا والسياسات الوطنية

نضع هنا بعض من التوصيات المهمة التي نعتقد أنه من الأهمية أن تنتبه إليها السياسات الوطنية كدروس مستفادة من جائحة كورونا. هذه الدروس تعبر عن الواقع المحلي والعالمي بنفس الوقت.

1. وجوب وجود برنامج حكومي استراتيجي محوري ضمن المحاور الرئيسية لأي استراتيجية حكومية تختص بما يسمى الأمن الصحي، ويكون لها رؤية ورسالة وبرامج خاصة بالقطاع الصحي العام والخاص، والجهات الحكومية الأخرى لبيان أدوارها وأهدافها.، كما يجب دمج هذه البرامج مع قدرات وبرامج الدولة الأخرى لتتكامل معها، فنجد على سبيل المثال:

a. بالرغم من توافر البنى التحتية الكبيرة والمتطورة وخاصة بالمجالات التكنولوجية الرقمية والذكية، فقد كان بالإمكان استخدامها لتوجيه العديد من الإجراءات الخاصة بتخفيف مخاطر الوباء الصحية تجاه الفئات الضعيفة صحياً والأكثر عرضة للمخاطر؛ كاستخدام تكنولوجيات البيانات الكبيرة على سبيل المثال في تحليل البيانات الخاصة بالتأمين الصحي والمستشفيات، لتحديد موقف كل شخص بالدولة ومدى قدرته على تحمل العدوى من عدمه والتنبؤ بها، وهذا دور كبير لعلم البيانات، ويمكن أن تأتي تلك المبادرة ضمن الخطة الوطنية للأمن الصحي.

b. بات من الضروري إنشاء هوية صحية لكل مواطن ومقيم تعتمد على مدخلات عديدة على أن يكون استخدامها مقتصر على هيئات الوقاية والطب الوقائي ولا تستخدم مثلاً بالتوظيف أو كحاجز عن المزايا الطبيعية للأفراد، كمنح الائتمان والقروض وغيرها. وتفيد تلك الهوية بتوجيه وتدريب هؤلاء الأشخاص على التصرف السليم ما أمكن ليتمكنوا من العيش بشكل آمن ومفيد لأنفسهم وأوطانهم. ويمكن أن تخضع هذه الهوية الصحية لبرامج وطنية بالبلدان تفادياً لما يثار حول فرض هوية صحية عالمية، وهو ما قد يعارضه الكثير من الدول والجهات والأفراد.

c. نتصور أن يكون ضمن استراتيجية الأمن الصحي وجود منظومة إنذار مبكر تتعامل مع الوقائع العالمية بكل دقة وحذر.

d. يتبين أن التعامل مع الأخبار الدولية والمعلومات الصحية يحتاج لتدقيق وتمحيص علمي متخصص، واستخباري أيضاً، وهو ما بدا من تغير التحليلات من وقت لآخر ومن تزاحم أفكار وأبحاث علمية متناقضة طوال فترة الأزمة بما يجعل التمييز فيما بينها عملية تحتاج مثل تلك الجهود.

2. التعاون الإقليمي -وخاصة للدول العربية-مهم في هذا الموضوع وخاصة فيما يخص تبادل الآراء المعلوماتية والعلمية والتلخيص واتخاذ المواقف المشتركة، حيث البادي أن المواقف المنفردة قد تعرض الدول لأزمات دبلوماسية وعزل دولي بحجة عدم العدوى من تلك الدولة وهو قد يكون أحد أساليب الحصار الدولي بالمستقبل مثل الحصار الاقتصادي او السياسي، تحت مسمى العزل الصحي!

a. تطوير وإعادة هيكلة المنظمات الصحية العربية.

b. ضم مفوضيات صحية بالأنشطة الخارجية مثل المفوضيات الاقتصادية على سبيل المثال.

c. التعاون مع الجامعات والجهات البحثية بهدف التحقق المستقل من المعلومات الطبية والوبائية للتأكد من الاختبارات والإصابات باستخدام الوسائل العلمية والمجهرية المستقلة.

3. تتجه آليات صناعة القرار أثناء الأزمات وخاصة الوبائية لانتهاج مبدأ السلامة أولاً وعدم المجازفة وهو ما يؤدي لاعتماد الآراء الأكثر تحفظاً والأقل جرأة وهو ما يتعارض مع مهفومي الإبداع والابتكار. لذا فإننا نرى ضرورة اهتمام القيادات عند صناعة القرار فسح المجال للإبداع والابتكار، وهو ما يستدعي إيجاد آليات لتوليد الأفكار والدراسات من الجهات المختلفة الحكومية أو غير الحكومية، ومن ثم تلخيصها وتقييمها وفرزها بما لا يؤدي لاستبعادها لمجرد كونها غير مألوفة أو مبدعة، فلعل ضمنها وبينها ما يكون مفيداً وعلمياً وصحيحاً.

a. نحتاج لمراكز بحثية متعددة تتبع كل الوزارات والجمعيات المهنية مثل جمعيات الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم لتعمل كمراكز تفكير (Think tanks).

b. تعزيز استخدام التطبيقات الالكترونية لعقد الندوات الدولية والمحلية الجامعة للمتخصصين والباحثين لتقديم الآراء المختلفة وحتى الآراء غير المألوفة.

c. السماح بنقاش الآراء المختلفة او المتضادة بحرية كبيرة لتطويرها وكشف الأفضل.

4. على هيئات الطوارئ والأزمات وضع سيناريوهات وتمارين واقعية وتجارب معلنة لافتراضات وبحث تفاعلاتها، ويمكن استخدام التحليلات الإحصائية مثل (cross-impact)، لبناء نماذج تحليلية تنبؤية بالذكاء الاصطناعي وتنميتها باستمرار، بل واستخدام البيانات الدولية أيضاً في تغذية هذه الأنظمة الذكية القادرة على التعلم وتعقيد حالات التفاعل لتشمل كل ما هو واقعي.

a. نتصور أن يكون هناك منافسة بين التحليلات التي يقدمها الخبراء وبنوك المعرفة ومراكز التفكير المشار لها مع هذه التحليلات الافتراضية لتقويمها وتعزيزها بآليات تعلم الآلة الرقمية (Machine Learning) وهو ما يجعل تلك الأنظمة فعالة وقت الأزمة الفعلية. تراكم التجارب والمعلومات يجعلها أقرب للواقع.

b. يجب أن نطرح سؤالاً كبيراً وبدون مجاملة حول استعداد الجهات الحكومية للعمل عن بعد، ومدى كفاءة وفاعلية وكفاية الأنظمة الإدارية والرقمية المستخدمة لاستمرارية الأعمال خلال الأزمات. وأن يتم هذا التقييم بشكل مستقل مع الجهات المقدمة للخدمات والجهات المتعاملة معها مثل المتعاملين والموردين والمطورين وداخل نفس الجهات الحكومية فيما بين الموظفين والإدارات بعضها البعض، وغيرهم. وأن يتم استخدام نتائج هذا التقييم لتقويم التجربة السابقة، وتحديد مواطن الخلل إن وجدت.

5. يجب التصويب الدقيق عند تقديم الدعم الاقتصادي لضمان عدة أهداف مرحلية عاجلة، وبنفس الوقت الانتباه للأهداف البعيدة المدى منها، وذلك ضمانا للآتي

a. عدم حدوث انهيارات اجتماعية وأمنية بسبب البطالة.

b. استمرارية الأعمال بنسب كبيرة منها والاغلاق الانتقائي لو استدعت الضرورة وفق ما سبق من محاذير مثل حماية الافراد المعرضين للخطر دون غيرهم، أو فروض أخرى مثل التباعد الاجتماعي.

c. حماية الشركات وخاصة العاملة منها والمنتجة ويمكن تحديد قطاعات حساسة يفترض استمرارها ولا يجب أن تنهار.

d. ضمان استمرار السيولة المالية بالسوق والحركة والحيلولة دون تجمد السوق أو هبوطه.

e. بل يمكن افتتاح مشاريع جديدة بهذه التوقيتات للدلالة على القوة والثقة وبث العزيمة وروح التميز في مواجهة التحديات بالمجتمع؛ كتطبيق للاقتصاد الكنزي.

f. تحديد المواضيع الاقتصادية التي تمثل قاطرة النمو للبدء بتحفيز المواضيع الاقتصادية التي ستقود السوق بسرعة نحو الانتعاش والعمل على تعزيزها هذه الموضوعات الاقتصادية.

6. بينت الأزمة تراجع دور التكامل الدولي وبينت مخاطر الاعتماد على الخارج في مواضيع كثيرة وهو ما يدعو لزيادة الاعتماد على الذات وتقوية التحالفات الإقليمية، ومنها:

a. مجالات الزراعة وإنتاج الغذاء.

b. مجالات الصناعة وخاصة الصناعات الرئيسية والضرورية بغرض عدم تعريض الأنشطة المحلية للخطر مثل:

i. قطع غيار المنشآت الصناعية الاقتصادية الرئيسية.
ii. قطع غيار منشآت الطاقة والنفط.
iii. الأجهزة والمستلزمات الخاصة بتحلية المياه ومعالجتها.

c. المنتجات الصحية والعلاجية

7. وأخيرا يجب مراجعة الأنشطة المصرفية والائتمانية لضمان عدم هروب رؤوس الأموال للخارج وخاصة بحالات الاقتراض الكبيرة من البنوك واختفاء المقترضين وخاصة من الأجانب والمقيمين والمستثمرين وان تظل الأموال داخل الدولة.

a. يمكن تطوير منظومات للعملة الرقمية لضمان فرض الرقابة على القروض ومنعها من الخروج غير المبرر.

b. مراجعة دقة المؤشرات المستخدمة حالياً لضمان الائتمان والتي ثبت أحيانا عدم دقتها بهدف تطويرها، ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة لهذا الغرض.

c. رفع الحذر بأوقات الأزمات والتي عادة ما تمثل ضغوط على بعض المستثمرين فيلجأوا للهروب بالأموال التي تم اقتراضها من البنوك.

d. التخفيف على المستثمرين بوقت الازمات ومنحهم ثقة أكبر ليستمروا بالسوق وينجحوا ويتمكنوا من الرد الصحيح للقروض وهو ما يحقق المصالح الإيجابية للجميع.

نبذة عن المؤلف

د. علي محمد الخوري هو مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ورئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بجامعة الدول العربية، وهو من المسؤولين الحكوميين في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما ويعمل مستشاراً لعدد من الحكومات الإفريقية وعدد من المؤسسات العالمية. بالإضافة إلى أنه يلعب دورًا قياديًا في تنفيذ عدد من مبادرات التحول الرقمي في الدول العربية والإفريقية.

ومن بين أهم المبادرات الحالية التي يشارك في قيادتها هي "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" و"رؤية الاقتصاد الرقمي لدول غرب إفريقيا (إيكواس)" وهي مبادرات استراتيجية إقليمية تهدف لدعم التحول الرقمي والتنمية المستدامة في الدول العربية والإفريقية.

د. علي محمد الخوري هو زميل وأستاذ المعهد البريطاني للتكنولوجيا في لندن، وحاصل على شهادة بكالوريوس العلوم من جامعة مانشستر، وماجستير العلوم في إدارة المعلومات من جامعة لانكستر، ودكتوراة الهندسة في إدارة المشروعات الاستراتيجية من جامعة وريك في المملكة المتحدة.


ISBN 9789948345534

